وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد اِبن باديس –مستغانم–

كلية العلوم الاِقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاِقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاِقتصادية

تخصص: بنوك وأسواق مالية

العنوان:

أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية

دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر

(خلال الفترة 2010–2012)

إعداد الطالبة:

يمينة شوشة

تحت إشراف:

د. ودان بوعبد الله

أعضاء لجنة المناقشة

- الدكتور كبداني سيد أحمد..... رئيسًا.
- الدكتور ودان بوعبد الله.....مقررًا.
- الأستاذ بوزاهر سيف الدين.....مناقشًا.

السنة الجامعية: 2016/2015

يعبر مضمون المذكرة بأي حال عن رأي صاحبها؛

كلمة شكر وتقدير

بعد شكر الله وحمده على إتمام هذا العمل المتواضع، أتقدم بشكر كل من لم يبخل عليّ باليد المساعدة، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف ودان بوعبد الله على الإرشادات والتوجيه.

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من بعيد أو قريب.

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى اللذين سهرا على تربيتي وتعليمي والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأختي عرفانا لهم بجميل صبرهم وكبر عونهم لي

كما أهدي ثمرة جهدي هذا المتواضعة:

إلى كل من علمني حرفًا أساتذتي الأفاضل في الطور الإبتدائي، المتوسط، الثانوي والجامعي

إلى كل أصدقائي وزملاء الدراسة.

فهرس المحتويات

الصفحة

مقدمة عامة..... أ-د

الفصل الأول: الإطار العام للرقابة على البنوك التجارية

تمهيد..... 02

المبحث الأول: مفاهيم حول الرقابة البنكية..... 03

المطلب الأول: مفهوم الرقابة البنكية، أهميتها، وأهدافها..... 03

المطلب الثاني: العناصر الأساسية للرقابة البنكية..... 06

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة 07

المبحث الثاني: رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية..... 11

المطلب الأول: معالم رقابة البنك المركزي، أساليب رقابته وهيئاته الرقابية..... 11

المطلب الثاني: رقابة البنك المركزي على الإئتمان..... 16

المطلب الثالث: دور البنك المركزي في الرقابة على كفاءة أداء البنوك..... 20

المبحث الثالث: اللجنة الدولية للرقابة البنكية "بازل"..... 22

المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة البنكية ومبادئها..... 22

المطلب الثاني: إتفاقية بازل II 29

المطلب الثالث: إتفاقية بازل III..... 33

خلاصة..... 38

نظام التقييم البنكي camels

تمهيد..... 40

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام التقييم البنكي camels 41

المطلب الأول: مفهوم ونشأة نظام التقييم البنكي camels 41

المطلب الثاني: مميزات، عيوب وإنتقادات نظام التقييم البنكي camels..... 43

المطلب الثالث: كيفية إستخدام نظام التقييم البنكي camels في قياس أداء الفروع وتصنيفها..... 44

المبحث الثاني: مقومات نظام التقييم البنكي camels 47

المطلب الأول: مقومات نظام التقييم البنكي camels (كفاية رأس المال- جودة الأصول)..... 47

المطلب الثاني: مقومات نظام التقييم البنكي camels (كفاءة الإدارة- إدارة الربحية)..... 52

المطلب الثالث: مقومات نظام التقييم البنكي camels (درجة السيولة- الحساسية إتجاه مخاطر السوق).. 56

المبحث الثالث: إنعكاسات مقومات نظام التقييم البنكي camels على متطلبات الرقابة..... 62

المطلب الأول: المؤشرات الخاصة بالرقابة البنكية..... 62
المطلب الثاني: الرقابة على المخاطر البنكية..... 69
المطلب الثالث: التقييم الشامل للبنوك التجارية..... 70
خلاصة..... 73
الفصل الثالث: تقييم البنوك التجارية بِاستخدام نظام التقييم البنكي camels (دراسة مقارنة)
تمهيد..... 75
المبحث الأول: تحليل كفاية رأس المال، جودة الأصول وربحية البنك..... 76
المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال..... 76
المطلب الثاني: تحليل جودة الأصول..... 80
المطلب الثالث: تحليل ربحية البنك..... 81
المبحث الثاني: تحليل السيولة وتقييم كل من إدارة البنك والحساسية اِتجاه مخاطر السوق..... 83
المطلب الأول: تحليل السيولة..... 83
المطلب الثاني: تقييم إدارة البنك..... 88
المطلب الثالث: تقييم الحساسية اِتجاه مخاطر السوق..... 92
المبحث الثالث: التقييم الكلي للبنكين والمقارنة بينهما..... 95
المطلب الأول: التقييم الكلي للبنكين..... 95
المطلب الثاني: المقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر..... 96
المطلب الثالث: ملخص تقرير التفتيش للبنك وفق تصنيف camels..... 101
خلاصة 103
خاتمة عامة..... 105
قائمة المراجع..... 108

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مؤشرات التقييم البنكي camels	42
02	ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف camels	46
03	مراحل الرقابة على المخاطر البنكية	69
04	الإجراءات الرقابية حسب كل تصنيف	72
05	التصنيف الكلي للبنك الوطني الجزائري	97
06	التصنيف الكلي لبنك بي أن بي باريبا الجزائر	97
07	ملخص تقرير التفتيش للبنك الوطني الجزائري	101
08	ملخص تقرير التفتيش في البنك بي أن بي باريبا الجزائر	102

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المبادئ الأساسية للرقابة البنكية	08
02	أوزان ترجيح المخاطر حسب فئات الأصول الواردة في الميزانية	26
03	معامل تحويل الائتمان للفقرات خارج الميزانية إلى داخل الميزانية	27
04	برنامج إدخال التعديلات على رأس المال البنكي	35
05	أجندة تنفيذ قرارات بازل III	37
06	درجات التقييم النهائي	45
07	أسس تصنيف كفاية رأس المال حسب نظام التقييم البنكي camels	48
08	تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة Examiner Oriantation	49
09	تصنيف جودة الأصول	50
10	أسس تصنيف جودة الأصول حسب نظام التقييم البنكي camels	51
11	أسس تصنيف كفاءة الإدارة حسب نظام التقييم البنكي camels	53
12	تصنيف ربحية البنك	55
13	أسس تصنيف ربحية البنك حسب نظام التقييم البنكي camels	55

14	تصنيف سيولة البنك	58
15	أسس تصنيف السيولة وفق نظام التقييم البنكي camels	58
16	أسس تصنيف الحساسية إتجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم البنكي camels	61
17	تصنيف البنوك حسب طريقة camels	70
18	نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول في البنك الوطني الجزائري	77
19	نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول في بي أن بي باريبا الجزائر	79
20	نسبة التصنيف المرجح للبنك الوطني الجزائري	80
21	نسبة التصنيف المرجح لبنك بي أ بي باريبا الجزائر	81
22	نسبة العائد على متوسط الأصول للبنك الوطني الجزائري	82
23	نسبة العائد على متوسط الأصول لبنك بي أن بي باريبا الجزائر	82
24	نسبة القروض إلى الودائع في البنك الوطني الجزائري	83
25	نسبة القروض إلى الودائع في بنك بي أن بي باريبا الجزائر	84
26	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري	84
27	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في بنك بي أن بي باريبا الجزائر	85
28	نسبة السيولة الحاضرة في البنك الوطني الجزائري	85
29	نسبة السيولة في بنك بي أن بي باريبا الجزائر	86
30	تلخيص نسب تحليل السيولة في البنك الوطني الجزائري	87
31	تلخيص نسب تحليل السيولة في بنك بي أن بي باريبا الجزائر	87
32	درجات التصنيف	88
33	تقييم كفاءة الإدارة في البنك الوطني الجزائري	88
34	تقييم كفاءة الإدارة في بنك بي أن بي باريبا الجزائر	90
35	تقييم حساسية البنك الوطني الجزائري إتجاه مخاطر السوق	92
36	تقييم حساسية بنك بي أن بي باريبا الجزائر إتجاه مخاطر السوق	93
37	تحليل الفجوة للبنك الوطني الجزائري	93
38	تحليل الفجوة لبنك بي أن بي باريبا الجزائر	94
39	التقييم الكلي للبنك الوطني الجزائري.	95
40	التقييم الكلي لبنك بي أن بي باريبا الجزائر	96

مقدمة عامة

مقدمة

تعتبر البنوك من أهم الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، بحيث تساهم في تعبئة الموارد المالية والعمل على حسن توظيفها في المجالات والأنشطة الحيوية.

غير أنها تواجه صعوبات كبيرة نتيجة لأسباب مختلفة يعود بعضها إلى الظروف البيئية الداخلية و الخارجية، والتي قد تؤدي إلى حدوث نوع من الأزمات تختلف في أسبابها ومستوياتها، وتنعكس سلبًا على فعالية وكفاءة القطاع البنكي كونه أكثر حساسية وتأثرًا بهذه التغيرات. ومنه إستمرار عملها يرتبط بقدرتها على التعامل مع المستقبل ومع كافة المتغيرات البيئية، والإستعداد الكافي لها بتدبير الموارد والإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة.

ونتيجة لذلك تم إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة للحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك، وللتوصل إلى قطاع بنكي سليم يضمن تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، والمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وإزدهاره، الأمر الذي شجع المؤسسات الرقابية نحو البحث عن وسيلة ملائمة لتقييم ومراجعة أداء الوحدات التابعة لها بما يعكس التغيرات والتطورات في العمل البنكي، ولتحقيق مبدأ السلامة البنكية حتى يتسنى لها من إدارة مواردها وإحتياجاتها بكفاءة، والقيام بدورها في الوساطة المالية.

ومن أجل هذا تم إستخدام عدة معايير رقابية، هدفها الأساسي تقييم أداء البنوك، و قياس مدى سلامته، واكتشاف الخلل المالي تفاديا بذلك للمخاطر التي تؤدي إلى انهياره، ومن أهم هذه المعايير نظام التقييم البنكي الأمريكي camels، ليقدم تحليلاً لنقاط القوة والضعف بما يؤدي إلى تفعيل نظام الرقابة البنكية.

الإشكالية:

وإنطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هو أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية ؟

وحتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع، إرتأينا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة التالية:

- هل تتميز الأصول التي يملكها البنك الوطني الجزائري بالجودة اللازمة؟
- ما هي الصفات التي يتمتع بها الطاقم الإداري للبنك بي أن بي باريبا الجزائر التي تجعله في نمو وتسمح له بإجتناب المنافسة؟

- ما مدى حساسية البنك الوطني الجزائري إتجاه مخاطر السوق؟
- من هو أفضل بنك من حيث تقييم الأداء؟

الفرضيات:

للإجابة عن هذه التساؤلات نفترض ما يلي:

- لا تتميز الأصول التي يملكها البنك الوطني الجزائري بالجودة.
- يتمتع الطاقم الإداري للبنك بي أن بي باريبا الجزائر بالكفاءة والفاعلية.
- حساسية البنك الوطني الجزائري إتجاه مخاطر السوق جيّدة.
- يعتبر البنك الوطني الجزائري أفضل بنك من حيث تقييم الأداء مقارنة بالبنك بي أن بي باريبا الجزائر.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها مما يلي:

- المكانة التي يحتلها القطاع البنكي في النظام الإقتصادي، لكونه العنصر الرئيسي لتوطيد الثقة بالسياسة المالية للدولة؛
- أهمية التقييم المالي للبنوك نظرا لحساسيته تجاه التغيرات الداخلية والخارجية؛
- الأهمية التطبيقية لنموذج camels بإعتباره أحد الأساليب الحديثة في مجال تقييم الأداء البنكي ورقابته.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة عامة إلى النقاط التالية:

- تبيان أثر نظام التقييم البنكي camels على فعالية الرقابة؛
- تقييم كفاءة البنك؛
- تحديد مدى التزام البنوك بمعايير التقييم الدولية.

حدود الدراسة:

إطار هذه الدّراسة يتحدّد بتسليط الضوء على أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية، ومحاولة تقييم البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر بإستخدام هذا النظام خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2012، إضافة إلى ذلك دراسة مقارنة بين هذين البنكين.

منهج الدراسة:

سيتم الإعتماد في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها، وذلك من أجل صياغة الخلفية النظرية للموضوع. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الإعتماد على منهج دراسة حالة.

الدراسات السابقة:

شهد موضوع التقييم البنكي camels اهتماما متزايد من طرف الباحثين في مختلف دول العالم، إلا أن هذه الدراسات قلت على مستوى الاقتصاد الجزائري، ومن بين هذه الدراسات التي تم الاطلاع عليها ما يلي:

- دراسة أحمد نور الدين الفرا بعنوان "تحليل نظام التقييم البنكي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع البنكي"، دراسة حالة بنك فلسطين 2004-2007، مذكرة ماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، تتكون الدراسة من ستة فصول حيث تطرق الباحث في الفصل الأول إلى الإطار العام للدراسة، ثم تناول في الفصل الثاني مفهوم ملاءة رأس المال وفق المعايير الدولية، أما الفصل الثالث فشمل مخاطر الإئتمان و أثرها على جودة الأصول، وبعدها تعرض في الفصل الرابع إلى تحليل البيانات المالية لجودة الأصول لبنك فلسطين، وفي الفصل الخامس تم التعرف على مخاطر السوق ومدى إستجابة البنوك للتعامل مع هذه المخاطر، وأخيرًا تناول مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك في الفصل السادس.
- دراسة يوسف بوخلخال بعنوان "أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية"، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2008-2009، مقال في مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012. تناول الباحث أولا مؤشرات الإنذار الجزئية، ثم تطرق إلى مقومات نظام التقييم البنكي camels وإنعكاساته على متطلبات الرقابة البنكية، وأخيرا تم عرض الإطار التطبيقي لنظام التقييم camels وإنعكاساته على عمليات الرقابة البنكية في BADR.

- دراسة صورية عاشوري بعنوان "دور نظام التقييم البنكي في دعم الرقابة على البنوك التجارية"، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مذكرة ماجستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011. شملت الدراسة على ثلاث فصول، حيث تعرضت الباحثة في الفصل الأول إلى الرقابة على البنوك التجارية، ثم تناولت في الفصل الثاني نظم تقييم أداء البنوك التجارية، وأخيرًا تطرقت في الفصل الثالث إلى محاولة تقييم البنك الوطني الجزائري بإستخدام نظام التقييم البنكي camels.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في إبراز أثر نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة 2010-2012.

خطة الدراسة:

من أجل تغطية جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي حيث سنتطرق إلى ما يلي:

سنتناول في الفصل الأول الإطار العام للرقابة على البنوك التجارية، حيث سنتطرق إلى مفاهيم حول الرقابة البنكية بصفة عامة، بالإضافة إلى رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، كما أنّنا سنعرض البعد الدولي للرقابة البنكية المتمثل في لجنة بازل.

أمّا الفصل الثاني فسنخصصه لعرض أهم المفاهيم حول نظام التقييم البنكي camels، بالإضافة إلى مقومات هذا النظام وإنعكاساتها على متطلبات الرقابة البنكية.

لنصل في الأخير للفصل الثالث الذي سوف نتطرق من خلاله إلى تقييم البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر بإستخدام نظام التقييم البنكي camels، والمقارنة بينهما.

وسنختم هذا الموضوع بجملة من النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى ذلك إختبار صحة الفرضيات وتقديم مجموعة من التوصيات.

الفصل الأول:

الإطار العام للرقابة على البنوك التجارية

تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية إحدى الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، هي نقطة اِلتقاء بين الودائع بأنواعها من جهة والقروض والاستثمارات من جهة أخرى، تساعد على تمويل الإنتاج وتقديم التسهيلات الإئتمانية. وحتى يمكن لها القيام بدورها الهام، فلابد أن يوفر نظم سليمة للرقابة تحقق سلامة تدفق أموالها وتصريفها، والتأكد من حماية أصولها وسلامة عملياتها ومراكزها المالية.

وعليه سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: مفاهيم حول الرقابة البنكية؛
- المبحث الثاني: رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية؛
- المبحث الثالث: اللجنة الدولية للرقابة البنكية "بازل".

المبحث الأول: مفاهيم حول الرقابة البنكية:

تمثل الرقابة البنكية جزءًا من أهداف حسن إدارة وتسيير الجهاز البنكي، وعلى الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم، إلا أنه يوجد اِتفاق على أهداف محددة رئيسية للرقابة البنكية، وهي الحفاظ على اِستقرار النظام المالي والبنكي.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة البنكية، أهميتها، وأهدافها:

أولاً: مفهوم الرقابة البنكية:

إن الحديث على الرقابة البنكية يحتم علينا التوقف أولاً عند مفهوم الرقابة بشكل عام، ثم التطرق إلى مفهوم الرقابة البنكية كالتالي:

1. مفهوم الرقابة: تشمل عدّة مفاهيم من بينها ما يلي:

تعتبر الرقابة عنصر من عناصر نشاط الإدارة، تتمثل في مجموعة من الأعمال التي تتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة وتحليل الأرقام المسجلة للتعرف على مدلولاتها، ثم اِتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحقيق الأهداف، ومعالجة أي قصور في تحقيقها[1].

كما تعرّف أيضا على أنها مجموع العمليات المنظمة التي تهدف إلى التحقق من تنفيذ خطط المؤسسة اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة، والعمل على تطوير الأنظمة الفرعية والتنسيق بين الوحدات الإدارية والتأكد من كفاءة اِستغلال موارد المؤسسة، ومساعدة الإدارة في اِتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال وجود ضعف أو قصور في النظام [2].

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا و فتحي رزق السوافيري: **الرقابة والمراجعة الداخلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 15.

[2] جهاد محمد محمد شرف: **أثر الرقابة المالية على اِستمرار التمويل للمؤسسات الأهلية** (دراسة ميدانية –المؤسسات الأهلية في قطاع غزة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص ص 15-16.

رغم غياب مفهوم موحد للرقابة إلا أنه يوجد اِتفاق عام على تعريفها، والذي يتمثل في تعريف هنري فايول*: " تتمثل في التحقق مما إذا كان كل شيء يحدث وفقاً للخطة المستخدمة، للتعليمات الصادرة والمبادئ التي تم إعدادها، ومن أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها "[1].

2. الرقابة البنكية: شملت عدّة مفاهيم، من بينها ما يلي:

الرقابة البنكية هي مجموع العمليات التي يقصد منها التأكد من أن التنفيذ قد تم وفق النصوص القانونية، الأنظمة، التعليمات، والتوجيهات الصادرة من الجهات المسؤولة[2]، ووفقا للخطط التي قام بها البنك سعيًا من خلالها لتحقيق أقصى ربح مع تجنب المخاطر[3].

كما عرفها البعض على أنها مجموعة الإجراءات والأساليب التي تقوم بها السلطة المسؤولة، وذلك لضمان تنفيذ السياسة النقدية المرسومة بشكل صحيح وتقييم أداء القطاع البنكي والحفاظ على سلامة عمله، الأمر الذي يوفر نظام مالي سليم يساهم بشكل فعال في تطور الاِقتصاد الوطني وازدهاره[4].

الرقابة البنكية هي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم البنكية والنقدية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات البنكية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى[5].

---

*هنري فايول: مهندس فرنسي، ولد سنة 1841 وتوفي سنة 1925، اِهتم بموضوع إدارة المؤسسات وطوره.

1 محمد زيدان، عبد الرزاق حبار: **متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، الجزائر، المنعقد يومي 12/11 مارس 2008، ص 03.

[2] عبد الكريم طيار: **الرقابة المصرفية** (سلسلة دروس في علم الاِقتصاد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1988، ص 08.

[3] منير إبراهيم هندي: **إدارة البنوك التجارية** (مدخل اِتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2015، ص351.

[4] ريمة ذهبي: **الإستقرار المالي النظامي** (بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاِقتصادية، جامعة قسنطينة02، الجزائر، 2013/2012، ص 67.

[5] رشيدة جلاوي: **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك** (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبان نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاِقتصادية، تخصص اِقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015/2014، ص 50.

ثانيًا: أهمية الرقابة على البنوك:

تكمن أهمية الرقابة البنكية في مجموعة من النقاط أهمها:

- ✓ الحد من مخاطر البنوك التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع، وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز البنكي[1]؛
- ✓ الرقابة تمكن البنوك التجارية من أداء خدماتها البنكية لزبائنها بدقة وسرعة، مما يساعد على إجتذابهم؛
- ✓ كبر عدد عمليات البنك التجاري وتداخلها، يستلزم وجود نظم محاسبية ورقابية محكمة تؤكد سلامة ودقة هذه العمليات[2].
- ✓ إكتشاف كافة أنواع الأخطاء والغش، والحفاظ على موجودات البنك[3].

ثالثًا: أهداف الرقابة:

على الرغم من إختلاف نظم الرقابة في العالم، إلا أنّه يوجد إتفاق عام على أهداف محددة رئيسية للرقابة البنكية وهي كالآتي[4]:

- ✓ الحفاظ على إستقرار النظام المالي والبنكي: ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسة البنكية، وضمان عدم تعثرها حمايةً للنظام البنكي والنظام المالي ككّل، كما يتضمن ذلك أيضًا وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.
- ✓ ضمان كفاءة عمل الجهاز البنكي: ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول، وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع القوانين العامة الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للبنوك والتأكد من قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الإقتصادية.

---

[1] شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، وسوزان سمير ذيب: **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 268.

[2] صلاح الدين حسن السيسي: **نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية** (دراسات نظرية وتطبيقية)، دار الوسام، الطبعة الأولى، لبنان، 1998، ص172.

[3] منير معمري: **دور نظم الرقابة في تحسين أداء البنوك الإسلامية** (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013/2012، ص 19.

[4] ريمة ذهبي:مرجع سابق، ص ص 71-72 .

✓ حماية المودعين: ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها و اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الإئتمانية إلتزاماتها تجاه المودعين، وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

✓ ضمان دقة وجودة المعلومات: ويعتبر أهم الأهداف، بحيث يوفر المعلومات الصحيحة والدقيقة، وبالتالي إتخاذ القرارات تكون صائبة في معظمها[1].

✓ كما تستخدم أيضا في الوفاء بأي متطلبات خارجية، ولذلك يجب إختيار نظام المعلومات إذا كانت[2]: السجلات المالية والعمليات والتقارير تعكس معلومات دقيقة في الوقت المناسب، وذلك للتأكد من أن العمليات قد تمت وفقا لتصريح الإدارة، وأن القوائم المالية أُعِدت وفقًا للقواعد المتعارف عليها؛ والرقابة على التقارير والسجلات كافية وذات فاعلية.

المطلب الثاني: العناصر الأساسية للرقابة البنكية:

هي العناصر التي تعكس متانة وسلامة البنك وتشمل مايلي[3]:

- السيولة: تتجسد من خلال قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته في الوقت المحدد، خاصة تلك المتعلقة بودائع الزبائن، ويعتبر هذا الأمر أساسيًا للحفاظ على سمعة البنك وضمان إستمراريته.
- نوعية الموجودات: تعبر عن مدى مقدرة المقترض على خدمة الدين، حيث أن نوعية الموجودات الرديئة تكون عادةً السبب الرئيسي في فشل البنوك، لذا يحظى هذا الموضوع بإهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية من أجل تحديد مدى سلامة البنك.
- تركز المخاطر: كلما كان هناك تركّز أكبر، كلما إزدادت إحتمالية حدوث الخسارة، والأسلوب التقليدي في الحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم إلتزامات الزبون الواحد، أو مجموعة من الزبائن كنسبة من حجم رأس المال البنك، أو تحديد إستثمارات البنك في قطاع معين.

---

[1] نفيسة عفان: **أثر نظام الرقابة الداخلية على أداء المؤسسات المصرفية** (دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي –وكالة ورقلة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبان نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص 03.

[2] محمد سمير أحمد : **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص26.

[3] شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، وسوزان سمير ذيب: مرجع سابق، ص269.

- الإدارة: إن مدى نجاح البنك أو فشله يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته، من حيث الخبرة، الكفاءة والنزاهة، وعليه يجب أن يتمتع مجلس إدارة البنك بالقوة وأن يكون مُلِم بأعمال البنك، خاصة في وضع السياسات والإستراتيجيات ومراقبة المخاطر، وكذلك على إدارة البنك أن تلتزم بالسياسات والإجراءات الموصوفة من قبل مجلس الإدارة[1].

- الأنظمة والضوابط: إن الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة هي لضبط المخاطر ولحماية الموجودات وضبط الإلتزامات ولوضع نظام محاسبي يسهل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد. وحتى تكون أنظمة الضبط فاعلة يجب أن تتصف بالشمولية، موثوقة بشكل جيّد، وتتم مراجعتها بشكل دوري من قبل الأشخاص وعلى كافة المستويات في البنك، وأن يتم فصل الوظائف مع الرقابة عليها.

- كفاية رأس المال: يستخدم رأس مال البنك كركيزة لإمتصاص الخسائر في حال حدوثها وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للبنوك. وللدلالة على أهمية رأس المال، فقد حظي هذا الموضوع بإهتمام على مستوى عالمي حيث تم وضع تعليمات تطبق على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي كانت تعتمد على وضع أوزان ترجيحية لكافة النشاطات البنكية التي يقوم بها البنك[2].

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة:

يبلغ عدد المبادئ الأساسية للرقابة البنكية 25 مبدأ، تتمثل في مجموعة من التوجيهات، الهدف منها تقوية الرقابة علمًا بأن تطبيقها يقلل من حالات الفشل البنكي، ولكنها لا تعطي ضمانة لمنع تعثر أي بنك وتدور هذه المبادئ حول خمسة مواضيع رئيسية تتمثل فيما يلي[3]:

✓ وجود مؤسسة مستقلة ماليًا وقانونيًا للرقابة؛

✓ وجود أسس واضحة وسليمة بهدف الدخول إلى السوق البنكي، تضمن عدم دخول أفراد أو مؤسسات غير ملائمة، وكذلك وجود أسس واضحة لممارسة الأنشطة البنكية؛

[1] رشيدة جلاوي: مرجع سابق، ص52.

[2] إبراهيم الكراسنة : **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الإقتصادية، صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة، 2006،ص 05.

[3] خالد أمين عبد الله: **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 2012،ص ص 492-493.

✓ وجود تعليمات تحكم جوانب مهمة من العمل البنكي مثل كفاية رأس المال، وتصنيف الديون والمخصصات، وتركز الموجودات والإقراض لأطراف ذات علاقة، وإدارة المخاطر والضبط الداخلي؛

✓ وجود آلية واضحة من السلطة الرقابية للتأكد من اِلتزام البنوك بالقوانين والأنظمة والتعليمات؛

✓ وجود رقابة مكتبية، ورقابة فعّالة ورقابة موحدة فعّالة.

وفيما يلي ملخص للمبادئ الأساسية للرقابة:

الجدول رقم01: المبادئ الأساسية للرقابة البنكية

	رقم المبدأ	البيـــــــــــان
قواعد الترخيص و التغيرات الهيكلية	01	وجود هيئة رقابية لها مسؤوليات وأهداف، وتتمتع بالِاستقلالية، والموارد الكافية، والإطار القانوني المناسب يتضمن لوائح تتعلق بالترخيص، والرقابة المستمرة، والقوة النظامية لغرض الِالتزام بالتعليمات، والحماية القانونية للمراقبين،و السماح بتبادل المعلومات بين المراقبين، وحماية سرية هذه المعلومات.
	02	وجود تحديد النشاطات المسموح بها المؤسسات المرخصة كبنوك بكلّ وضوح. وضبط اِستعمال كلمة بنك إلى أقصى حد ممكن.
	03	تتمتع سلطة الترخيص بالحق في وضع المعايير، ورفض طلبات المؤسسات التي لا تلبي المعايير الموضوعة، وينبغي أن تشمل عملية الترخيص كحد أدنى تقييم هيكل الملكية، وأعضاء مجلس الإدارة، كبار الموظفين، الوضع المالي المتوقع، الضوابط الداخلية، الخطط التشغيلية، والقاعدة الرأسمالية للحصول على موافقة المراقبين في الدولة الأم إذا كان الملك أجنبيًا.
	04	تتمتع السلطة بالحق في دراسة طلبات تملك أسهم المؤسسات البنكية أو تركيزها أو اِنتقالها أو سيطرة أطراف أخرى عليها، والموافقة عليها أو رفض ذلك.
	05	حق المراقبين في وضع قيود على عمليات الِاستثمار والتملك الكبير حتى لا يتعرض البنك إلى أخطار غير ضرورية.
التنظيم والمتطلبات الِاحترازية	06	على سلطات الرقابة البنكية أن تعّين للبنوك متطلبات الأموال الخاصة الدنيا التي تعكس المخاطر التي تتعرض لها، وتحدد تركيب أو عناصر أموالها الخاصة، مع الأخذ بعين الِاعتبار قدرتها على اِمتصاص الخسائر. وبالنسبة لتلك البنوك التي تعمل على المستوى الدولي، فإنَّ متطلبات الأموال الخاصة هذه لابد أن لا تقل عن المعايير المحددة في اِتفاقية بازل.
	07	يكمُن العنصر المهم لكلّ نظام اِحترازي في تقييم-وبكل اِستقلالية- سياسات وتطبيقات وإجراءات البنوك في مجال منح القروض والتوظيفات.

	08	على السلطات الرقابة البنكية أن تكون قادرة على التيقُن من أن البنوك تعِين وتتبع سياسات وتطبيقات وإجراءات مناسبة لتقييم نوعية أصولها، وملاءمة اِحتياطاتها ومؤوناتها المخصصة للخسائر على القروض.
	09	على السلطات الرقابة البنكية التأكد من أن البنوك تُعِد أنظمة المعلومات للإدارة، والتي تسمح لهذه الأخيرة بتحديد التمركزات الموجودة في المحفظة، وعليها أيضًا أن تُعيِن عتبات اِحترازية تحدد التعرض للخطر نحو مقترض أو مجموعة مقترضين.
	10	لتفادي التجاوزات المرتبطة بمنح القروض لمقترضي المؤسسة، يكون على السلطات الاِحترازية إعداد معايير تشترط على البنوك أن تقرض المؤسسات والأفراد حسب ظروف وشروط السوق، كذلك يجب أن يخضع هذا المنح غلى متابعة فعّالة، ويجب أخذ إجراءات ملائمة لمراقبة المخاطر أو الحد منها.
	11	على سلطات الرقابة البنكية التيقُن من أن البنوك مجهزة بسياسات وإجراءات مناسبة لتعريف، متابعة، ومراقبة خطر الدول وخطر تحويل أنشطتها الدولية للإقراض والتوظيف، وأيضًا لإنشاء اِحتياطات ملائمة لمواجهة هذه المخاطر.
	12	على سلطات الرقابة البنكية التأكد من أن البنوك قد أعدت أنظمة تسمح بإجراء قياس دقيق، ومتابعة ومراقبة ملائمين لمخاطر السوق، فعليها أن تكون قادرة–إذا كان ذلك ضروريًا– على فرض حدود و/أو متطلبات الأموال الخاصة النوعية، وذلك مواجهةً للتعرض لمخاطر السوق.
	13	على سلطات الرقابة البنكية التأكد من أن البنوك قد أعدت سيرورة إجمالية لتسيير المخاطر لتعريف، قياس، متابعة، ومراقبة كل الأخطار الكبيرة الأخرى، وإنشاء–عند الضرورة– تغطية برأس المال تجاه هذه المخاطر.
	14	على السلطات الرقابية البنكية التيقن من أن البنوك مجهزة برقابات داخلية مكيفة مع طبيعة وأهمية نشاطاتها.
	15	على السلطات الرقابية البنكية التأكد من أن البنوك مجهزة بسياسات وإجراءات وتطبيقات مناسبة، خاصة المعايير الدقيقة والصارمة للتعرف على الزبائن، والتي تضمن درجة عالية من الأخلاق المهنية في القطاع المالي، وتمنع أن يُستعمل البنك من طرف عناصر إجرامية.
أساليب الرقابة البنكية المستمرة	16	يجب أن تجمع الرقابة البنكية الفعّالة بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.
	17	يجب أن يكون المراقبون على اِتصال منظم بإدارة البنك، وأن يكونوا على علم بكافة أعماله.
	18	يجب أن يكون لدى المراقبين وسائل لتجميع، فحص، وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها البنوك على أسس منفردة أو مجمعة.
	19	يجب أن يكون لدى المراقبين السلطة التي تمنحها صلاحية الحصول على المعلومات الرقابية بصورة مستقلة، إما من خلال الفحص الداخلي أو عن طريق الإستعانة بالمراجعين الخارجيين.

	20	قدرة المراقبين على مراقبة المجموعة البنكية على أساس موحد.
متطلبات الإفصاح	21	يجب أن يتأكد المراقب من أن كلّ بنك يحتفظ بسجلات صحيحة معدة وفقا لسياسات وممارسات محاسبية متكاملة، تُمكِن المراقب من تكوين رأي حقيقي وصحيح عن الوضع المالي للبنك وربحية نشاطه، وأن البنك ينشر على أساس مستمر بياناته المالية التي تعكس صورة صحيحة عن مركزه المالي(سجلات و قوائم مالية ومعايير محاسبية).
صلاحيات المراقبين	22	يجب أن يكون لمراقبي البنوك وتحت تصرفهم تدابير رقابية كافية لِاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عندما تفشل البنوك في تلبية الشروط النظامية، وعند حدوث مخالفات نظامية أو عندما تكون ودائع المودعين في وضع خطر، فيجب أن تشمل هذه التدابير في الحالات القصوى القدرة على سحب الترخيص.
متطلبات جهات الرقابة في الدولة الأم	23	يتعين على مراقبي البنوك ممارسة الرقابة الموحدة على البنوك التي لها فروع في الخارج، أي أن يكون للمراقب سلطة الرقابة على نشاطات البنوك المحلية في الخارج.
	24	من العناصر الأساسية للرقابة الموحدة هو الِاتصال مع المراقبين الآخرين المعنيين وتبادل المعلومات معهم، خاصة السلطة الرقابية في البلد المضيف.
واجبات جهاز الرقابة في الدولة المضيفة	25	يتعين على مراقبي البنوك أن يطالبوا البنوك الأجنبية بأن تمارس في عملياتها المحلية المقاييس العالية ذاتها المطلوب ممارستها من المؤسسات المحلية، وأن يكون لهؤلاء المراقبين سلطة تبادل المعلومات التي يحتاج إليها مراقبو البلد المضيف لهذه البنوك لغرض القيام بالرقابة الموحدة.

المصدر: من إعداد الطالبة، بالِاعتماد على:

- خالد أمين عبد الله: مرجع سابق، ص 493.

-نفس المرجع أعلاه، ص ص 496-497.

-محمد زيدان، عبد الرزاق حبار: مرجع سابق، ص08.

-حورية حمني: **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليته** (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الِاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006/2005، ص ص 80-82.

المبحث الثاني: رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يعدّ تاجرًا في علاقته مع الغير، يتولى مهام إصدار النقد ومهام الرقابة بجميع أنواعها.

المطلب الأول: معالم رقابة البنك المركزي، أساليب رقابته و هيئاته الرقابية:

أولاً: معالم رقابة البنك المركزي: تتجلى أهم معالم هذه الرقابة فيما يلي[1]:

- القوانين: لم تترك مواد القانون البنك المركزي ناحية من نواحي نشاط البنوك إلاَّ وأحكمت الرقابة عليها، حيث خولت عملية تنظيم الإئتمان من حيث الكمية والنوعية والكلفة للبنك المركزي، كي تتجاوب مع متطلبات النمو الإقتصادي والإستقرار النقدي ومراقبة البنوك المرخصة بما يكفل سلامة مراكزها المالية وضمان حقوق المودعين والمساهمين.
- المعاينة المباشرة: يسمح البنك المركزي بتكليف موظف أو أكثر من موظفيه بفحص دفاتر أي بنك وتدقيق حساباته ووثائقه الأخرى، على أن يتم ذلك مرة واحدة في السنة على الأقل، كما ألزمت إدارة البنك المرخص وجميع موظفيه بتقديم جميع الدفاتر والسجلات والوثائق المطلوبة للمراقبين المكلفين من البنك المركزي. بالإضافة إلى أي تسهيلات لازمة لإنجاز الفحص على وجه كامل، وإذا رأى البنك المركزي بعد المعاينة أن أعمال البنك المرخص قد سارت في غير صالح المودعين والمساهمين عليه أن يشعر البنك المرخص بذلك خطيا وأن يطلب منه بيان رأيه المفصل في نتائج المعاينة. و على البنك المركزي بعد ذلك أن يصدر أوامره إلى البنك المرخص بالتوقف عن العمال والأساليب المضرة وتصحيح الأوضاع الناجمة عنها.
- الكشوف الدورية: وفقا لتعليمات البنك المركزي يتوجب على البنوك التجارية تزويد البنك المركزي بكشوف دورية، هذه الأخيرة يعدّ البنك المركزي نماذجها ويزود البنوك التجارية بها، وتعكس بيانات هذه الكشوف أوضاع البنك ونشاطاته المختلفة، وتعتبر إحدى الوسائل الرقابية الفعّالة في هذا المجال، حيث تبين بعد تحليلها ودراستها مدى إلتزام البنك التجاري المعني بتعليمات البنك المركزي. ومن أهم هذه الكشوف ما يلي:

-كشف يومي برصيد الحساب الجاري للبنك المرخص لدى البنك المركزي؛

[1] توفيق رزمان: **فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006/2005، ص ص 102-105.

-بيان شهري لموجودات ومطالِب البنك؛

-كشف سنوي للحسابات الختامية والميزانية.

- التشاور والإقناع الأدبي: يقوم مسؤولوا البنك المركزي بالإتصالات المستمرة وترتيب الإجتماعات ويحل المشاكل المستجدة التي تكتشفها عمليات المعاينة، بالإضافة إلى إصدار الأوامر والتعليمات التي تعتبر من صلاحياته القانونية، ويصدر مذكرات يعممها على البنوك بخصوص قضايا معينة وأسس جديدة للتعامل.
- خدمة الأخطار البنكية: تمثل خدمة الأخطار البنكية نوع من الرقابة المسبقة، وتتعلق بالتسهيلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة من قبل البنوك لزبائنها، بحيث تتجمع هذه المعلومات لدى البنك المركزي الذي يقوم بتزويد البنوك وبناءً على طلبها بقيمة المخاطر الموحدة لكل زبون على حدى، بالإضافة إلى متابعة ودراسة طلبات الموافقة على التسهيلات الإئتمانية التي ترغب البنوك منحها للزبائن، ودراسة ترخيص البنوك وتفرعها في الداخل والخارج من خلال الإستعلام والمتابعة. ولعل مسؤولية البنك المركزي الرقابية هنا تكمن في حماية مصالح المودعين من خلال المحافظة على إستقرار وثبات الجهاز البنكي والتأكد من إلتزام البنوك بالأنظمة والتعليمات التي تحكم السياسة النقدية.

ثانيًا: أساليب رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية: يمكن تقسيم هذه الرقابة إلى رقابة مكتبية ورقابة ميدانية كالتالي:

- الرقابة المكتبية: تشمل الرقابة المكتبية مراجعة وتحليل البيانات المالية التي تقدم إلى السلطات الرقابية من قبل البنوك، إنَّ تحليل هذه البيانات عادة يسهل عملية الرقابة على أداء البنوك وبالتالي يمكن معرفة المشاكل التي قد تطرأ على أعمال البنك[1].

ومن بين هذه البيانات ما يلي[2]:

-كشوفات يومية عن الودائع والتسهيلات؛

-كشوفات أسبوعية عن السيولة.

إنَّ فاعلية الرقابة المكتبية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى صحة ودقة ومصداقية البيانات التي تقوم البنوك بتزويد السلطات الرقابية بها، ويتم التحقيق من ذلك من خلال الرقابة الميدانية[3]، لذا يجب أن يتمكن الجهاز الأعلى

[1] إبراهيم الكراسنة: مرجع سابق، ص 17.

[2] خالد أمين عبد الله: مرجع سابق، ص 536.

[3] شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، وسوزان سمير ذيب: مرجع سابق، ص 281.

للرقابة من الوصول إلى مصادر البيانات والمعلومات ومن الوصول كذلك إلى موظفي الهيئة الخاضعة للرقابة ومسؤوليها[1].

- الرقابة الميدانية: تشكل الرقابة الميدانية أهم أساليب الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي، تخص جميع العمليات البنكية[2]، تقوم بالتأكد من أن البنك يقوم بممارسة أعماله حسب القوانين والتشريعات السائدة بالإضافة إلى التأكد من مدى دقة وصحة البيانات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها[3].

ثالثًا: الهيئات الرقابية: تتجلى فيما يلي:

- اللجنة البنكية: تتمتع اللجنة البنكية في الجزائر بمقتضى المواد من 147إلى 152 من قانون النقد والقرض 90-10 بسلطة تنظيم وتطبيق الرقابة، ومن ثم تستطيع أن تأمر أي شخص بأن يزودها بأية وثيقة ويدلي أمامها بأية معلومة، ولا يحتج أمامه بالسر المهني، حينئذ فإن اللجنة البنكية تأمر بإجراء الرقابة على أساس القيود والمستندات، وفي مراكز البنوك والمؤسسات المالية. وطبقًا لذلك فإن البنك المركزي مكلف بأن يقوم من خلال هذه اللجنة وبواسطة مستخدميه بتنظيم الرقابة[4].

حسب نص المادة 08 من الأمر رقم 10-04، تتكون اللجنة البنكية مما يلي[5]:

- ✓ المحافظ، رئيسًا؛
- ✓ ثلاث أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال البنكي والمالي والمحاسبي؛

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي : **تقييم وتطوير دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة والمحاسبة على الأموال العامة**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014، ص 523.

[2] مبارك بعلي حسني : **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص 102.

[3] شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، وسوزان سمير ذيب: مرجع سابق، ص 282.

[4] علي عزوز : **قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، المنعقد يومي 12/11 مارس2008، ص 15.

[5] المرسوم التنفيذي رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26: الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، بتاريخ 2010/09/01، ص 14.

✓ قاضيين ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول، وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء؛

✓ ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأوليين؛

✓ ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

وتتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي[1]:

✓ تلعب دورا وقائيًا، حيث لها الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية؛

✓ القيام بالتحقيق الوقائي عن طريق متابعة الوثائق والمستندات أو التنقل إلى عين المكان؛

✓ تنظيم العمل بما يتناسب والتحولات الهيكلية للنظام المالي؛

✓ الرقابة على البنوك فيما يخص إحترام قواعد الحذر المتمثلة في تقسيم وتغطية الأخطار وتصنيف الديون حسب درجة خطورتها؛

✓ للجنة البنكية الحق في التحري حول تسيير وتنظيم البنوك[2]، وتصحيحها إذا ما كانت هناك أخطاء مرتكبة.

وفي سبيل ذلك تخضع البنوك لرقابة اللجنة البنكية وهي رقابة على القيود ورقابة على المستندات، وعند معاينة خرق للقانون البنكي تأمر اللجنة البنك المعني بإتخاذ أي تدبير لإزالة المخالفة وتصحيح الخلل، كما يجوز للجنة تعيين مدير مؤقت تخول له صلاحية إدارة وتسيير أعمال البنك إلى حين التصفية.

- مركزية المخاطر: حسب نص المادة 08 من الأمر رقم 10-04[3]، ينظم البنك المركزي ويسير مصلحة مركزية المخاطر، تكلف هذه الأخيرة بجمع أسماء المستفدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة، وسقفها والمبالغ المسحوبة، مبالغ القروض غير المسددة، والضمانات المعطاة لكل قرض، من جميع البنوك والمؤسسات المالية وذلك للتعرف على الأخطار البنكية ولا تستعمل هذه المعلومات إلَا في إطار قبول القروض وتسييرها.

---

[1] مجدوب بحوصي: **إستقلالية بنك الجزائر**(مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، جامعة غرداية، الجزائر، 2012، ص 102.

[2] الجيلالي عجة : **الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04، ص 306.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26: مرجع سابق، ص 13.

- مركزية عوارض الدفع: أُنشِئت مركزية عوارض الدفع بموجب الأمر رقم 92-02 المؤرخ في 1992/03/22، فُرِض على كل وساطة مالية الإِنضمام إلى هذه المركزية لتقديم كلّ المعلومات الضرورية لها، حيث تقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند إِسترجاع القروض أو تلك التي لها علاقة بإِستعمال مختلف وسائل الدفع، ومهمة مركزية عوارض الدفع في هذا المجال تتلخص في تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها، تتضمن الحوادث المسجلة بشأن الدفع أو تسديد القروض[1].

- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد: لقد تم إنشاء جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد بموجب الأمر رقم 92-03 المؤرخ في 1992/03/22، ليدعم ضبط قواعد العمل بأحد أهم وسائل وهي الشيك، حيث يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين[2]. ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلاً أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن إِستغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ويجب عليهم في هذه الحالة أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر الشيكات للزبون[3].

- مركزية الميزانيات: أنشأت بموجب المادة الأولى من الأمر رقم 96-07 المؤرخ في 1996/07/03، والتي تنص على أن يتم إنشاء مركزية الميزانيات لدى البنك المركزي طبقًا لمهامه المتمثلة في مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية قصد تعميم طرق موحدة في التحليل المالي الخاص بالمؤسسات ضمن النظام البنكي[4]. وتكملة للدور الذي تقوم به مركزية المخاطر، فإن مركزية الميزانيات وطبقا للنص المادة 02 من الأمر رقم 96-07، تتمثل مهمتها في جمع المعلومات المحاسبية والمالية ومعالمها ونشرها، والمتعلقة بالمؤسسات التي تحصلت على قرض مالي من بنوك ومؤسسات مالية التي تخضع إلى تصريح لمركزية المخاطر للبنك المركزي[5].

---

[1] رشيدة جلاوي: مرجع سابق، ص ص 110-111.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص 111.

[3] عبد الحق شيح: **الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010/2009، ص 146.

[4] رشيدة جلاوي : مرجع سابق، ص111.

[5] عبد الحق شيح : مرجع سابق، ص 148.

المطلب الثاني: رقابة البنك المركزي على الإِئتمان:

يقوم البنك المركزي بمهمة مراقبة الإِئتمان عند تنفيذ السياسة النقدية من أجل السيطرة على حجم الكتلة النقدية، أو تحديد أثرها على مستوى السعر أو حجم النشاط الإِقتصادي، بحسب الحالات التي يواجهها الإِقتصاد من تضخم أو كساد.

أولاً: أدوات الرقابة الكمية على الإِئتمان:

تشمل أدوات الرقابة الكمية مجموعة الوسائل التي تؤثر في حجم الإِحتياطات النقدية الفائضة أو المتاحة لدى البنوك، حيث تتناسب هذه الموارد المتاحة طرديًا مع القدرة الإِئتمانية والإِقراضية والإِستثمارية لها. وتعتمد هذه الأدوات على إِستخدام السوق للتعديل النقدي، بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساسًا بالمجمعات النقدية. وعليه تسمح هذه الأساليب لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض[1].

من أهم هذه الأدوات نذكر ما يلي:

- معدل إعادة الخصم: يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على إِحتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الإِئتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات، تعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي إِستخدمتها البنوك المركزية للرقابة الإِئتمان، وعليه يمثل سعر الخصم بالنسبة للبنوك كلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز إِحتياطاتها بإِعتباره معدل إعادة التمويل الرسمي من طرف بنك الإصدار.

حيث تستند سياسة إعادة الخصم على دعامتين أساسيتين هما سقف إعادة الخصم وسعر إعادة الخصم، فالأول أثره كمي والثاني أثره سعري، أما الأثر الكمي فيكون عندما يلجأ البنك المركزي بوضع سقف الإقراض وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الإِئتمان، أما الأثر السعري يلعب دور السعر الرئيسي أو

[1] أحلام موسى مبارك: **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية** (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص28.

المركزي للإقراض حيث يؤثر على أسعار الفائدة الجارية، يعد القاعدة التي تأخذ بها البنوك التجارية لوضع أسعار الفائدة على الإقراض وتصنيف إليه مختلف العمولات وعلاوة الخطر[1].

- عمليات السوق المفتوحة: تأثر هذه الأداة في الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتتم عن طريق قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق الحكومية فقط والتي بدورها تغير إحتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وبالتالي تتأثر إمكانية هذه البنوك في خلق الودائع. فإذا أراد البنك المركزي أن يقلل من حجم الإئتمان، فإنه يدخل بائعًا في سوق الأوراق المالية وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل إحتياطاتها من النقود السائلة فتقل تبعًا لذلك قدرتها على خلق الودائع، كما يحدث العكس إذا إفترضنا أن البنك المركزي مشتريًا في السوق وذلك لأن الشيك الذي يستلمه المشتري يرسل إلى البنك المركزي عن طريق البنك التجاري فيزيد رصيد هذا الأخير لدى البنك المركزي، وبالتالي تزيد إحتياطاته لديه، مما يؤدي إلى زيادة قدرته على التوسع في الإئتمان، وتؤدي هذه العملية أيضًا إلى إرتفاع أسعار الفائدة الذي ينتج عنه زيادة الطلب من جانب أرباب الأعمال[2].
- معدل الإحتياط القانوني: يمثل الإحتياط القانوني أو الإلزامي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد، ويتمثل الهدف المباشر للإحتفاظ بهذه النسبة من الإحتياطي لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص السيولة، بهدف المحافظة على مراكزها المالية وإطمئنان المودعين على أموالهم، والهدف الآخر هو التأثير على عرض النقد لدى البنوك التجارية[3]. ففي أوقات الركود يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تزيد قدرتها على منح الإئتمان، مما يؤدي إلى تشجيع الطلب. أما إذ كانت هناك بوادر ضغوط تضخمية في النشاط الإقتصادي نتيجة الإفراط في خلق الإئتمان، فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع نسبة الإحتياطي القانوني

[1] لونيس إكن: **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصاد، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر03، 2011/2010، ص ص 50-51.

[2] ناجية عاشور : **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية** (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014/2013، ص 16.

[3] خالد وهيب الراوي: **إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج، الطبعة الثانية، عمان، 2003، ص 287.

لخفض إحتياطات البنوك التجارية وبالتالي كبح قدرتها على منح الإئتمان مما يؤدي إلى خفض حجم الإستثمار ومعدل التوظيف ويقلل الطلب ومن ثم تنخفض الأسعار[1].

ثانياً: أدوات الرقابة الكيفية: هي الوسائل التي تستخدم للتأثير على الإئتمان من حيث نوعيته ومجالات إستخداماته أهمها:

- الإقناع الأدبي: يتعامل البنك المركزي مع البنوك التجارية وفق هذه الطريقة عندما تقتضي المصلحة العامة تدخله لتوفير الإئتمان في أنواع أو مناطق معينة كذلك عندما يرى من الضروري عدم التوسع في منح الإئتمان، فيطلب من البنوك التجارية التقليل من منحه دون اللجوء إلى إتخاذ إجراءات كمية كرفع سعر الخصم أو نسبة الإحتياطي القانوني، كما تلتزم البنوك التجارية بهذا الإقناع نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربطها بالبنك المركزي وذلك على إعتبار أنه ملجأها الأخير للإقتراض[2].
- هامش الضمان المطلوب: يمثل هامش الضمان المطلوب ذلك المقدار من الأموال التي يمكن أن يحصل عليها الزبائن من البنوك التجارية لشراء الأوراق المالية كقرض من هذه البنوك والباقي يدفعه الزبائن من أموالهم الخاصة، ويسمى هامش الضمان[3]، وبإستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعًا للظروف الإقتصادية التي يواجهها البلد، ففي حالة الإنتعاش قد يطلب البنك المركزي من البنك التجاري رفع هذه النسبة، أي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة وتقليل مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه الزبون من البنك التجاري لهذا الغرض، وتخفيض هذه النسبة في حالة الكساد من أجل تشجيع حركة الإستثمار[4].
- الرقابة على شروط البيع الإستهلاكي: يحتاج الأفراد في الكثير من المجتمعات، وخاصة الدول المتقدمة إلى السلع الإستهلاكية، وفي حالة عدم القدرة على شرائها فإنهم يلجأون إلى البنك من أجل الحصول على تسهيلات لإقتنائها، وبهدف الحد من الطلب على هذه السلع، خاصة في أوقات التضخم يتدخل البنك المركزي بوضع

---

[1] فتيحة بنابي: **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي** (دراسة نظرية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبان نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص 111.

[2] ناجية عاشور: مرجع سابق، ص 18.

[3] سليمان ناصر: **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص76.

[4] ناجية عاشور: مرجع سابق، ص 18.

شروط لمراقبة الإئتمان الإستهلاكي، كإشتراط دفع نسبة من قيمة السلعة مسبقًا والتأثير عليها، و/أو تحديد قيمة الأقساط وعددها، و/أو عدم تجاوز هذه القروض نسبة معينة من أصول البنك[1].

- سياسة تأطير الإئتمان: هي إجراء تنظيمي تستعمله السلطات النقدية عندما يكون الإقتصاد يشكو من درجة عالية من التضخم بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة كأن لا تتجاوز القروض الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية محددة، ومبدأه التأثير على المصدر الأساسي لإنشاء النقود، أي منح القروض من طرف البنوك والمؤسسات المالية[2].
- سياسة معدلات الفائدة: هدف البنوك التجارية هو أن تكون إستثماراته مربحة، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تتجاوز الفوائد والعملات المقبوضة الفوائد المدفوعة وكلفة إعادة التمويل ومجموع التكاليف الأخرى. لكن عادةً يتدخل البنك المركزي ويفرض معدلات فائدة محددة على البنوك التجارية ويكون التأثير على هذه المعدلات عن طريق معدل الفائدة البنكي الأساس، هذا الأخير الذي يتأثر بمعدلات الفائدة في السوق النقدي[3].
- الرقابة على شروط الرهن العقاري: إذا أرادت الحكومة التوسع في برامج السكن لحلّ مشكلة الإسكان وإستخدام اليد العاملة، فإنها تلجأ إلى البنك المركزي الذي يصدر تعليمات تسمح بتشجيع الحصول على القروض العقارية، وذلك بتسهيل شروط الرهن العقاري، أي تخفيض المبلغ المقدَّم كرهن، وتقليص فترة هذا الرهن، وتخفيض سعر الفائدة، وتمديد فترة السداد، ويتم هذا التشجيع خاصة إذا كان الإقتصاد يمر بفترة ركود أو إنكماش[4].
- سعر الصرف: يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيض سعر صرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر الصرف العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الإستيراد من الخارج، ويعتبر إستقرار سعر الصرف سبب رئيسي في نمو التجارة الخارجية[5].

[1] سليمان ناصر: مرجع سابق، ص 77.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص 79.

[3] فتيحة بنابي: مرجع سابق، ص116.

[4] سليمان ناصر: مرجع سابق، ص 77.

[5] فتيحة بنابي: مرجع سابق، ص117.

المطلب الثالث: دور البنك المركزي في الرقابة على كفاءة أداء البنوك:

في مجال نشاط البنوك التجارية، يكون الأداء مرتبطًا بمدى كفاءة هذه الأخيرة في اِستخدام الموارد المتاحة لديها من ناحية أولى، وفي المحافظة على التوازن المرغوب فيه بين اِعتباري الربحية والسيولة من ناحية ثانية، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخططة لها من ناحية ثالثة، والتي يجب أن تنسق تمامًا مع متطلبات السياسة النقدية والاِئتمانية.

ومن العوامل المؤثرة في أداء البنوك نجد السياسات المالية والاِقتصادية للدولة والإمكانيات المتاحة لمنح الاِئتمان، والتغيير التكنولوجي المتوقع للخدمات البنكية.

أولا: الرقابة على أداء البنك التجاري كوسيط مالي:

يمثل جانب الوساطة المالية أهم جانب لأداء البنوك التجارية، حيث تتحدد أهدافه بعنصرين كالآتي:

✓ النشاط الإنتاجي الخاص بتجميع الموارد: حيث يقوم البنك المركزي بالرقابة على أداء البنوك التجارية وتقييم كفاءة أدائها لهذا النشاط من خلال الاِهتمام بمدى قيامها بتدعيم مركزها المالي ومدى مساهمتها في تجميع الودائع والمدخرات ونشر الوعي الاِدخاري والبنكي؛

✓ سياسة اِستخدام وتوظيف هذه الموارد، ويقوم تقييم أداء البنك في هذه الحالة على ضوء مساهمة هذا الأخير في التمويل ومدى كفاية توزيع الموارد على وجوه التوظيف المختلفة من حيث العائد، السيولة، الأمان والأجل.

ويساهم البنك المركزي في رفع كفاءة أداء البنوك في مجال الوساطة المالية من خلال دوره الهام في تنظيم وضبط هذا النشاط ووضع مبادئ رقابية ومؤشرات تلزم البنوك بتحقيق المستوى المطلوب منها، ويتعلق الأمر بالجوانب التالية[1]:

1. الرقابة على ملاءة رأس المال الممتلك: يزداد اِهتمام السلطة النقدية بالرقابة على مدى كفاية ومتانة رأس المال الممتلك بالبنوك التجارية، خاصةً وأن هناك لجان مالية وبنكية على المستوى الدولي تعمل في هذا المجال بهدف زيادة كفاءة رأس المال في مواجهة المخاطر المحتملة في الأنشطة البنكية.

[1] أحلام موسى مبارك: مرجع سابق، ص ص 45-49.

2. الرقابة على كفاءة إدارة السيولة البنكية: تهتم البنوك التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة وهذا راجع لسببين، الأول إن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدًّا، والثاني إن قسمًا كبيرا من مطلوباتهم يتألف من اِلتزامات قصيرة الأجل. كما يتأثر موضوع السيولة البنكية بِاهتمام السلطات النقدية والرقابية التي تسهر على الحفاظ على سلامة العمل البنكي وحقوق المودعين.

3. الرقابة على كفاءة إدارة المخاطر البنكية: تعدّ الصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرضًا للمخاطر، وقد تعاظمت هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغير طبيعتها خاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل البنكي سواء داخل نطاق الميزانية أو خارجها. الأمر الذي يستدعي متابعة دائمة من جانب الجهات الرقابية لغدارة هذه المخاطر وتسييرها على مستوى البنك التجاري، وذلك بوضع الضوابط الرقابية اللازمة لتدنية حجمها وتقليص عددها ولحماية البنوك من اِحتمالات التعرض لها وضمان سلامتها وتحقيق اِستقرارها.

ثانيًا: الرقابة على أداء البنك التجاري كمنتج:

الرقابة على أداء البنك التجاري كمنتج في ضوء مدى كفاءته في أداء نشاطه بوجه عام وفي أداء نشاطه الإنتاجي بوجه خاص. وفي هذا الإطار، تركز الهيئات الرقابية التابعة للبنك المركزي على دراسة مردودية البنوك وتقدير ربحيتها بتحليل هيكل الإيرادات والمصروفات المرتبطة بنشاطه، وهي كالآتي[1]:

1. الرقابة على المصروفات : يهدف البنك المركزي من خلال الرقابة على مصروفات البنوك التجارية إلى التأكد من سلامة مراكزها المالية وتمتعها بدرجة عالية من اليسر المالي بغرض إبعاده من مخاطر التعثر. وتكشف المؤشرات المالية الموضوعة في هذا المجال على سلوك المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل الأهمية النسبية لبنودها بالبنك ومحاولة ترشيدها والسيطرة عليها.

2. الرقابة على الربحية: يعتبر موضوع الربحية من المواضيع الهامة في مجال الرقابة والتفتيش على البنوك، وتنبع أهميتها بعلاقتها مع الأداء والمخاطر حيث تلعب عملية تقييم ربحية البنك دورا هاما في تحسين مستوى أدائه، ويتأثر مستوى الربحية مباشرة بمستوى كفاءة الإدارة ودرجة متانة ودقة نظام الضبط الداخلي. فالإستراتيجية المنتجة الفعَّالة تكون بفعل إدارة جيِّدة، كما أن وجود نظام فعال ودقيق لإدارة المخاطر يساند الإدارة الجيِّدة في رفع مستوى الربحية.

[1] أحلام موسى مبارك: مرجع سابق، ص ص 51-52.

المبحث الثالث: اللجنة الدولية للرقابة البنكية"بازل":

لقد كان لنشوء لجنة بازل أثر كبيرًا على الجهاز البنكي العالمي، إذ عملت هذه اللجنة على اِقتراح عدة معايير لتنظيم النشاط البنكي من بينها معايير الرقابة، وبذلك أصبحت تشكل المعيار العالمي الذي تقدر على أساسه السلامة المالية للبنوك[1].

المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة البنكية ومبادئها:

أولاً: نشأة لجنة بازل للرقابة البنكية:

أولى الخبراء في مجال البنوك اِهتمامًا متزايدًا بحجم رأس المال، بِاعتباره خطّ الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر، مثل القروض والتوظيفات الأخرى، وذلك مقابل اِلتزام هام وهو ضمان أموال المودعين.

لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر وبأشكال مختلفة، وأولى المعايير المستخدمة في هذا المجال كان نسبة رأسمال البنك إلى إجمالي الودائع، وذلك من سنة 1914، وقد حددت هذه النسبة بـ10% عالميًا، أي أن تكون الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال، وساد هذا المعيار إلى سنة 1942، حيث تخلّت عنه البنوك خاصة الأمريكية منها.

بعد الحرب العالمية الثانية اِستخدمت السلطات النقدية والبنوك معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول بِاعتبار أن الهم بالنسبة للبنك هو كيفية اِستخدام الأموال في توظيفات مختلفة، ومدى سيولة هذه الأصول.

تطور الأمر بعد ذلك إلى اِستخدام مؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض والاِستثمارات، بِاستثناء بعض الأصول كالنقدية في الصندوق والأوراق المالية الحكومية والقروض المضمونة من الحكومة على اِعتبار أن هذه الأصول ليست فيها مخاطرة بالنسبة للبنك.

بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية، مما سبب أزمات لهذه البنوك، إضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس الأموال تلك البنوك. كلّ هذا جعل السلطات الإشرافية في أقطار مجموعة

[1] فائزة لعراف: **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم اِنعكاسات العولمة** (مع الإشارة إلى الأزمة الاِقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص69.

الدول الصناعية العشرة الكبرى* بالإضافة إلى كلّ من لوكسمبورغ وسويسرا، إلى تشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في هذه الدول تجتمع عادة في مقر بنك التسويات الدولية بمدينة "بازل" السويسرية، وبرئاسة كوك cook **، وبها تقع أمانتها العامة، لذلك سميت هذه اللجنة بإسم لجنة بازل للإشراف البنكي، عرفت توصياتها بمقررات لجنة بازل وكان ذلك سنة 1974[1].

ثانياً: تعريف لجنة بازل للرقابة البنكية وأهدافها:

1. تعريفها: تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية تحت مسمى لجنة الأنظمة البنكية وممارسات الرقابة، من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة مع نهاية سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل (سويسرا)، ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة البنكية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى. لجنة بازل هي لجنة إستشارية فنية لا تستند إلى أية إتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية. تجتمع عادة أربع مرات سنويًا وتساعدها فرق عمل مكونة من فنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك. إستطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة البنكية، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم، يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، إدراكًا منها بأهمية وخطورة القطاع البنكي، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة البنكية[2].

2. الأهداف الرئيسية للجنة بازل: تم إنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية بهدف تحقيق ما يلي:

- ✓ تعزيز إستقرار النظام البنكي الدولي، من خلال توحيد التنظيم على المستوى العالمي، وخلق بيئة تنافسية حرة؛
- ✓ ترقية ممارسات البنوك ضد المخاطر، حماية حقوق المودعين و تحقيق الإستقرار في المنظومة البنكية[3]؛
- ✓ التقرير عن الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في البنوك؛

*الدول الصناعية العشرة: بلجيكا، فرنسا، كندا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

**مدير البنك المركزي لإنجلترا أنذاك.

1 سليمان ناصر: **النظام المصرفي الجزائري وإتفاقية بازل**، مداخلة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية-واقع وتحديات-، جامعة شلف، الجزائر، المنعقد يومي 14-15 ديسمبر2004، ص ص 287-288.

[2] حياة نجار: **إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل** (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص94.

[3] ريمة ذهبي: مرجع سابق، ص 75.

✓ إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك، والتي تنشأ عن الفروقات في تطبيق متطلبات الرقابة المتصلة برأس المال البنكي؛

✓ تحسين الأساليب التقنية للرقابة على أعمال البنوك، وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة، وخصوصًا بعد التطورات التي شاهدتها العمليات البنكية الدولية وتحررها من القيود[1].

ثالثًا: إتفاقية بازل I:

أقرت لجنة بازل سنة 1988، بعد إجتماعات ومشاورات متعددة من خلال فرق عمل متخصصة إتفاقًا لوضع قواعد لكفاية رأس المال لدى البنوك، والمقصود بذلك وضع حدود دنيا لنسبة رأس المال المتوفر للبنك مقابل القروض والتسهيلات الإئتمانية، التي يمنحها البنك لزبائنه، وهو يعدّ معيارا موحد لكفاية رأس المال ملزمًا لكافة البنوك في النشاط البنكي للدلالة على المركز المالي للبنك، ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور وتعميق ملاءة البنك. وقد أقرت اللجنة في هذا الصدد إتفاقية بازل الأولى التي أصبحت بمقتضاها يتعين على كافة البنوك الإلتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الإئتمانية إلى 8% كحد أدنى[2].

رابعًا: الجوانب الأساسية لإتفاقية بازلI:

حاولت لجنة بازل من خلال عملها الرئيسي الربط بين كفاية رأس المال الممتلك ومخاطر موجوداته المختلفة بتحديد أوزان المخاطرة، ولهذا فإنها أعطت أهمية لإدارة المخاطر البنكية من خلال إختلاف أوزان مخاطرة الموجودات البنكية، وقد إحتوت إتفاقية بازل للرقابة البنكية على العديد من الجوانب المهمة[3]، تتمثل في الآتي:

1. التركيز على المخاطر الإئتمانية: تهدف الإتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذًا في الإعتبار المخاطر الإئتمانية أساسًا (وهي مخاطر عدم وفاء المدين بالتزاماته) إلى جانب مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما[4]. ولم

[1] سمير آيت عكاش: **تطورات القواعد الإحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقاتها من طرف البنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2013/2012، ص 31.

[2] رشيدة جلاوي: مرجع سابق، ص 62.

[3] صادق راشد الشمري: **إستراتيجية إدارة المخاطر وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري، عمان، 2013، ص 80.

[4] دريد كامل آل شبيب: **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص310.

يتضمن المعدل مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف ومخاطر الإستثمار في الأوراق المالية، أي مخاطر السوق التي يجب أن تأخذ في الإعتبار أيضًا بمعرفة السلطة الرقابية لتقدير كفاية رأس المال[1].

2. تعميق الإهتمام بنوعية الموجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: إذ تم تركيز الإهتمام على نوعية الموجودات ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها لموجهة الديون المشكوك في تحصيلها.

3. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الإئتمانية: تم تصنيف الدول في ضوء تقرير اللجنة إلى مجموعتين على النحو الآتي[2]:

-المجموعة الأولى: هي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية، وتضم مايلي:

أ. دول الأعضاء في لجنة بازل؛

ب. الدول التي عقدت ترتيبات إقراضية، خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النمسا، الدانمارك، فلندا، أيسلندا، إيرلندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، السعودية، وتركيا؛

ج. الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

-المجموعة الثانية: هي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية وتشمل كلّ دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأولى، وتضم جميع الدول الإسلامية بإستثناء السعودية وتركيا.

4. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: فضلت اللجنة لغرض تقييم كفاءة رأس المال البنكي الأخذ بنسبة المخاطرة الموزونة أو المرجحة حسب أصناف الأصول أو الموجودات، وذلك تبعًا لمخاطرتها النسبية، وقد أوردت الإيجابيات التالية لدعم إتجاهها في هذا الشأن: أولها أنها تؤلف قاعدة أكثر عدالة في المقارنة الدولية بين النظم البنكية ذات الهياكل المختلفة، وثانيًا أنها تسمح بإعادة الفقرات خارج الميزانية العمومية إلى داخل الميزانية بعد إخضاعها للقياس، كما أنها لا تحول دون قيام البنوك بمسك الموجودات السائلة خارج الميزانية والأخرى

[1] أحلام موسى مبارك: مرجع سابق، ص 71.

[2] دريد كامل آل شبيب: مرجع سابق، ص310.

ذات المخاطر المتدنية. وإختارت اللجنة خمسة أوزان للمخاطر تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال وهي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%[1]، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم02: أوزان ترجيح المخاطر حسب فئات الأصول الواردة في الميزانية

أوزان المخاطر%	فئة الأصول
%0	-النقدية؛ -المطالبات على الحكومات المركزية المقومة بعملتها المحلية و الممولة بتلك العملة؛ -المطالبات الأخرى على حكومات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و البنوك المركزية OECD (Organisationfor Economic Cooperation and Development)؛ -المطالبات المضمونة بنقدية الأوراق المالية للحكومات المركزية لمنظمتها.
0%، 10%، 20%، أو50% حسب تقدير كل دولة.	-مطالبات على مؤسسات قطاع العام المحلية باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من قبل هذه المؤسسات.
%20	-المطالبات على مصارف متعددة التنمية (البنك الدولي، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، بنك التنمية الأسيوي، بنك التنمية الإفريقي، بنك الاستثمار الأوروبي)، و المطالبات المرهونة أو المضمونة عن طريق الأوراق المالية التي تصدرها تلك البنوك؛ -مطالبات البنوك المدمجة في منظمة OECD و القروض المضمونة عن طريق منظمة OECD المدمجة للبنوك؛ -مطالبات على البنوك المدمجة مع بلدان خارج OECD مع استحقاق متبقي لمدة تصل إلى سنة واحدة و قروض مع استحقاق متبقي يصل الى سنة واحدة المضمونة من قبل البنوك المدمجة مع بلدان خارج منظمة OECD ؛ -مطالبات على مؤسسات القطاع العام غير محلية لمنظمة OECD بإستثناء الحكومات المركزية و القروض المضمونة من قبل هذه المؤسسات.
%50	قروض مضمونة بالكامل برهون عقار سكني إما بالحيازة من قبل المقترض أو استئجاره.
%100	-المطالبات على القطاع الخاص؛ -مطالبات البنوك المدمجة في دول خارج التعاون مع استحقاق أكثر من سنة؛ -مطالبات على الحكومات المركزية خارج المنظمة (ما لم تكن مقومة بالعملة المحلية وممولة بتلك العملة)؛ -مطالبات على الشركات التجارية التي يمتلكها القطاع العام؛

[1] أحلام موسى مبارك: مرجع سابق، ص ص 71-72.

	-المباني والمنشآت والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة؛ -العقارات و الاستثمارات الأخرى؛ -أدوات رأس المال التي تصدرها البنوك (ما لم يتم خصمها من رأس المال)؛ -جميع الأصول الأخرى.

المصدر: حفيان جهاد: **إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية** (دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر،2012/2011، ص51.

5. معاملات تحويل الإلتزامات العرضية: حيث يلاحظ أنّه بعد تحويل الأصول تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان باستخدام أوزان المخاطر المشار إليه سابقا؛ فإنّ الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير، أي أنّه أقل مخاطر من الائتمان المباشر، وقد تم تسوية هذه الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر في المستقبل، وفي هذا الإطار يتم ما يلي[1]:

✓ تحويل الالتزام البنكي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذات؛

✓ يتم تحويل الائتمان المباشر الناتج من الخطوة السابقة، إلى أصل خطر مرجحا، باستخدام الوزن الترجيحي للمدين، والجدول التالي يبيّن معامل تحويل الالتزامات خارج الميزانية.

جدول رقم 03: معامل تحويل الائتمان للفقرات خارج الميزانية إلى داخل الميزانية

الترتيب	الأدوات	معامل تحويل الإئتمان
1	البدائل بالائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون ويدخل في ذلك الاعتمادات المستندية لضمان القروض والأوراق المالية	%100
2	الفقرات المرتبطة بمعاملات معيّنة مثل سندات الأداء وسندات الطلب وحقوق شراء الأسهم والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معيّنة	%50
3	الائتمان قصير الأجل ذات التصفية الذاتية مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحن البضاعة.	%20

[1] رشيدة جلاوي: مرجع سابق، ص64-65.

4	اتفاقيات البيع وإعادة الشراء التي يتحمل البنك فيها المخاطرة.	%100
5	المشتريات المستقبلية للموجودات والودائع الأمامية والأسهم المدفوعة جزئيا التي تمثل التزامات سحب معيّن.	%100
6	تسهيلات إصدار الأوراق المالية.	%50
7	الالتزامات الأخرى مثل التسهيلات الرسمية وخطوط الائتمان ذات الاستحقاقات التي تزيد عن السنة الواحدة.	%0
8	الالتزامات التابعة ذات الاستحقاقات حتى سنة.	%5

المصدر: رشيدة جلاوي: مرجع سابق، ص65.

6. معدل كفاية رأس المال: يقصد بمفهوم كفاية رأس المال مقدار رأس المال المناسب للهيكل المالي للبنك. ومن المفترض أن رأس المال الممتلك يخدم أغراضًا معينة، ومستوى رأس المال قد يصبح غير كافٍ إلى المدى الذي لا يخدم هذه الأغراض[1]، ولقد جرى الاِتفاق في إطار لجنة بازل على تقسيم رأس المال إلى شريحتين كالتالي[2]:

-الشريحة الأولى: وتسمى رأس المال الأساسي ويتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية* المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة** وفقاً للتحفظات معينة بالإضافة إلى الاِحتياطات والأرباح المحتجزة.

-الشريحة الثانية: تسمى رأس المال المساند أو التكميلي، ويتكون من:

- ✓ الاِحتياطات غير المعلنة؛
- ✓ اِحتياطات إعادة التقييم الأصول؛
- ✓ المخصصات العامة للديون المشكوك في تحصيلها؛
- ✓ القروض المساندة؛
- ✓ أدوات رأسمالية أخرى.

[1] مصطفى كامل رشيد: **مدى إمكانية اِستجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الإشارة إلى العراق**، مجلة الإدارة والاِقتصاد، العدد 67، 2007، ص 238.

*يكون لحملتها "نسبة" حصة من الربح أو الخسارة، حسب نتائج المؤسسة.

**يكون لحملتها حصة ثابتة من سعرها الاِسمي تدفع قبل توزيع حصص حملة الأسهم العادية.

[2] فائزة لعراف: مرجع سابق، ص ص 82-85.

-الإستبعادات من رأس المال الأساسي: عند حساب معدل كفاية رأس المال وفقًا لمعايير لجنة بازل تستبعد البنود التالية من رأس المال الأساسي، وذلك منعا للتضخيم رأس المال[1]:

- ✓ الشهرة(السمعة): إذا تضمنت الأصول قيمة الشهرة؛
- ✓ الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة غير المندمجة، التي لا تظهر حساباتها الختامية؛
- ✓ الإستثمارات المتداولة في رؤوس أموال البنوك الأخرى والمنشآت المالية.

وعلى ضوء المعطيات السابقة، تتحدد نسبة كفاية رأس المال بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الشريحة01+ الشريحة02}}{\text{مجموع التعهدات والإلتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8\%$$

المطلب الثاني: إتفاقية بازل II:

تعتبر إتفاقية بازل الثانية نتيجة لسلسلة طويلة من الإقتراحات والإستشارات من السلطات الوصية لدول الأعضاء والبنوك، ومن أسباب إصدارها عدم مراعات مقررات بازل لسنة 1988 تحديد أوزان المخاطر، إختلاف درجة التصنيف بين مدين وآخر، توفير أدوات للسيطرة على المخاطر الإئتمانية بالإضافة إلى ظهور مخاطر جديدة مثل مخاطر التشغيل.

وتهدف هذه الإتفاقية إلى تدعيم صلابة النظام البنكي الدولي، وذلك من خلال ضمان قياس متطلبات رأس المال، لا تمثل مصدرًا لعدم التوازن في المنافسة بين البنوك العالمية، بالإضافة إلى إنشاء طريقة أكثر شمولية في معالجة المخاطر[2].

[1] فائزة لعراف: مرجع سابق، ص 84.

[2] أحمد قارون: **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقًا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2013/2012، ص ص 25-27.

1. **الدعائم الأساسية لهذه الإتفاقية:** تقوم هذه الإتفاقية على 03 دعائم أساسية، كالتالي:

1.1 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: يتم قياس معدل كفاية رأس المال وفقًا للمعادلة التالية:

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطر الإئتمان+مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل}} \geq \%8$$

تمثل طريقة مستحدثة لحساب رأس المال المرجح بالمخاطر اللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الإئتمان، وأن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال يتكون من تحديد رأس المال الرقابي، وقياس التعرض للمخاطرة والقواعد المنظمة لحجم رأس المال بالنسبة لتلك المخاطر. بالنسبة لرأس المال الرقابي فإن اللجنة أبقت على القواعد القائمة في إتفاقية بازل الأولى، وبالنسبة لقياس التعرض للمخاطر، أكدت اللجنة أهمية المحاسبة ومبادىء التقييم السليمة، كما أن المخاطر التي تواجه البنوك في عملها يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات هي: مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق، ومخاطر التشغيلية.

وقد ركزت بازلII على التعامل مع مخاطر الإئتمان بشكل أكثر شمولية وربط متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بدرجة حساسية المخاطر الذي يمكن تحقيقه من خلال آليات مختلفة، تعتمد على المدة الزمنية وعلى المهارات التقنية للبنوك والسلطات الرقابية[1].

ويمكن إعتماد عدة طرق تتمثل في نموذج الأسلوب المعياري، أسلوب التقييم الداخلي الأساسي، وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم، وتفترض لجنة بازل الثانية إمكانية إستخدام التقييمات الإئتمانية الخارجية للتمييز بين بعض المخاطر الإئتمانية عند إستخدام المنهج القائم على مخاطر الإئتمان، والذي يمكن أن يستخدم كمنهج معياري لحساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال البنك مع إقتراح السماح بإستخدام تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجي كأساس لمتطلبات رأس المال الرقابية، وأن يخضع هذا السماح لرضا الأجهزة الرقابية الوطنية عن تلك المؤسسات وذلك فيما يتعلق بإحترامها للمعايير الدنيا ومن ضمنها الشفافية، الموضوعية، الإستقلالية والمصداقية.

[1] صادق راشد الشمري: مرجع سابق، ص ص 83-84.

2.1 عمليات المراجعة الرقابية: تشمل عدة مبادئ، يمكن حصرها في النقاط الآتية[1]:

✓ يتوجب على البنوك إمتلاك أساليب لتقييم كفاية رأس المال وفقًا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضًا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة؛

✓ يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع إحتفاظ البنوك بزيادة في رأس المال عند الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك؛

✓ يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع إنخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، وإتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى؛

✓ يجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، وإتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتهم بعدم كفاية رأس المال الموجود.

3.1 إنضباط السوق:

يعتبر إنضباط السوق من أهم متطلبات بازلII وهي بمثابة الدعامة الثالثة، الغرض منها هو تكملة الدعامتين الأولى والثانية[2]. وقد رأت اللجنة تشجيع إنضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق البنكية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي يواجهها البنك، ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر، ويكمن الهدف الرئيسي من إنضباط السوق في تعزيز دور الأسواق لحث البنوك على ممارسة نشاطاتها بشكل سليم، وذلك من خلال عرض كافي للمعلومات وإحترام الممارسات والتطبيقات السليمة للمحاسبة والتقييم. وبالتالي، فإن هذه الدعامة تهدف إلى إرساء تنظيم فعال للسوق قوامه الإتصال البنكي المبني على الشفافية وإنسياب المعلومات الدقيقة بصفة دورية ومستمرة تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المخاطر بطريقة دقيقة[3].

2. **إنعكاسات مقررات بازلII على النظام البنكي**: أثرت مقررات التي جاءت بها إتفاقية بازل الثانية بشكل سلبي وإيجابي على البنوك كالتالي:

[1] عبد السلام محمد خميس، محمد عبد الوهاب العزاوي: **نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي** (بين مقررات بازل وتقليل المخاطر المصرفية –نظرية تحليلية إستطلاعية–)، مكتبة الذاكرة، الطبعة الأولى، بغداد، 2014، ص34.

[2] سيرين سميح أبو رحمة: **إتفاق بازلII**، الجامعة الإسلامية، غزة، ماي 2007، ص 79.

[3] حياة نجار: مرجع سابق، ص 106.

أ. الإنعكاسات الإيجابية: تتمثل أهم الإنعكاسات الإيجابية لهذه الإتفاقية فيما يلي[1]:

- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي؛
- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها؛
- إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها؛
- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي؛
- توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

ب. الإنعكاسات السلبية:

- تتواكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها؛
- تعتبر تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها؛
- غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها؛
- لم تعط تصنيف ائتماني لبعض ممارسات البنوك، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها؛
- احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك؛
- لم تراع الحالات الخاصة لبعض أنشطة البنوك، ونخص بالذكر البنوك الإسلامية؛
- إنَّ إتفاقية بازلII كان لها دورًا كبيرًا في إحداث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وذلك إما نتيجة جوانب أهملتها وكانت بمثابة ثغرات إستغلتها البنوك للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الإتفاقية. ولهذا تولدت الحاجة إلى ضرورة إحداث إصلاح يمس قواعد ومعايير العمل البنكي، والعمل وفق معايير دولية جديدة من شانها أن تعزز صلابة البنوك في مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات، وهو ما تجسد في إتفاقية بازلIII [2].

[1] صالح مفتاح، فاطمة رحال: **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي، أسطنبول، تركيا، المنعقد يومي 09-10 سبتمبر 2013، ص ص08-09.

[2] حياة نجار: مرجع سابق، ص ص 113-114.

المطلب الثالث: إتفاقية بازلIII:

إتفقت الهيئة المشرفة* في لجنة بازل على الإطار الواسع لبازلIII في سبتمبر2009 ووضعت هذه اللجنة مقترحات محددة في ديسمبر2009، وقد شكلت الأوراق الإستثمارية الأساس لرد اللجنة على الأزمة المالية، وإعتبرت جزءًا من المبادرات العالمية لتقوية النظام التنظيمي المالي والإصلاح البنكي الذي حظى بالدعم من قادة مجموعة دول العشرينG20**. وقد وافقت مجموعة حكام البنوك المركزية ورؤساء الإشراف بعد ذلك على عناصر التصميم الأساسية للحزمة الإصلاحية، وعلى وضع المعايير والإنتقال لتطبيق التدابير في إجتماعها في سبتمبر 2010، وبالتالي فإن بازلIII هي جزء من جهود اللجنة المستمرة لتعزيز إطار التنظيم البنكي وتعميق الإصلاح[1]، أصدرت في 12 سبتمبر2010 سميت بمعايير بازلIII " دعائم الصّد"، والتي تمثل حجز زاوية بالنسبة لعمليات الإصلاح البنكي، والتي دخلت حيز التنفيذ مطلع سنة 2013 عبر مراحل تمتد إلى غاية سنة 2019[2].

تهدف إتفاقية بازلIII الجديدة التي طورتها لجنة بازل للرقابة البنكية إلى تعزيز صلابة الأنظمة البنكية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع البنكي في التعامل مع الضغوط الإقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية[3].

1. **معالم إتفاقية بازلIII**: تناولت ما يلي:

- المتطلبات الدنيا لرأس المال وفق إتفاقية بازلIII: وفقًا للنصوص التي صدرت من طرف لجنة بازل، والتي تعتبر المرجعية الرئيسية لهذه الإتفاقية، فإن أهم ما توصلت إليه هذه الأخيرة تمثل في:

*مجموعة محافظي البنوك المركزية ورؤساء الإشراف.

**G20: الصين، الهند، أندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، المملكة العربية السعودية، جنوب إفريقيا، الأرجنتين، البرازيل، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، روسيا، التركيا، أمريكا الشمالية، أمريكا، كندا، المكسيك، وأستراليا.

2 عبد المطلب عبد الحميد: **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013، ص315.

[2] سمير آيت عكاش، بن ناصر محمد: **البنوك الإسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل-3-**، على الموقع: http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/bitstrean/123456789/1670/1/ait.pdf .،تاريخ الإطلاع: 20ديسمبر2015، ص17.

[3] **إتفاقية بازل الثالثة Basel III**، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، العدد05، الكويت، ديسمبر 2012، على الموقع:www.kibs-edu.kw، تاريخ الاطلاع: 15ديسمبر2015، ص01.

-رفع كمية ونوعية الأصول الخاصة: نصت مقررات هذه الإتفاقية على رفع وتحسين نوعية الأموال الخاصة في البنوك، وذلك لتعزيز قدرتها على إمتصاص الخسائر والتحكم في التسيير في فترات الضغط، ولهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعريف رؤوس الأموال الخاصة[1].

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل III} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الإئتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

وفقًا لنصوص الإتفاقية فإن الأموال الخاصة الصافية تتكون مما يلي:

الشريحة الأولى :وهي قيمة الأسهم العادية والأرباح غير الموزعة، وتعتبر النواة الصلبة للبنك.

كما تتكون الشريحة الأولى، من أية حقوق ملكية أخرى كالاحتياطات المعلنة، إضافة إلى أية أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة وسميت بالشريحة الأولى الإضافية. ويتم الرفع التدريجي لما تمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من2%حاليا إلى حدود4.5% مع بداية سنة2015. أما ما تمثله الشريحة الأولى الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنتقل من 2% سنة2012 إلى 1% سنة2013 ثم 1.5% سنة 2014 لتبقى عند هذا المستوى كما هو مبين في الجدول الموالي .ووفقا لنصوص الاتفاقية فإن الشريحة الأولى يتم حذف بعض العناصر منها، كشهرة المحل وبعض المساهمات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. والاتفاقية تحاول الوصول إلى رأس المال الفعلي الذي يمكن البنك من مواجهة الأزمات ويظهر الكفاية الفعلية لرأس المال .وبغرض مساعدة البنوك في إعادة تشكيل قواعدها الرأسمالية فقد راعت مبدأ التدرج في نسبة الاقتطاعات، حيث تبدأ من 20% سنة 2014 لتصل إلى 100% سنة 2018.

الشريحة الثانية :وتسمى بالأموال الخاصة المكملة، وتضم احتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة لخسائر الديون...الخ، وبشكل عام تحوي مختلف الأدوات المستعملة لجلب الديون و رأس المال المستوفاة للشروط المنصوص عليها في اتفاقية بازلIII. أما ما تمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول مرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنخفض بشكل تدريجي حتى تستقر عند 2% إبتداءً من سنة 2015.

[1] حياة نجار: مرجع سابق، ص114.

جدول رقم04: برنامج إدخال التعديلات على رأس المال البنكي

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى من نسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%2	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
الحد الأدنى من نسبة رأس المال من حقوق المساهمين+ رأس مال التحوط	%2	%3.5	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
الحد الأدنى لرأس المال فئة1	%4	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	%4	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال+رأس مال التحوط	%8	%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5
التخفيضات من الأسهم العادية للفئة1	-	-	%20	%40	%60	%80	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

-حياة نجار: مرجع سابق، ص115؛

-أحمد قارون: مرجع سابق، ص83.

-تدعيم صلابة المالية للبنوك: عملت اتفاقية بازلIII على تعزيز الصلابة المالية للبنوك، من خلال ما يلي[1]:

- ✓ زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات عند التعسر؛
- ✓ تكوين البنوك لهامش حماية لرأس المال؛
- ✓ تكوين هامش حماية من التقلبات الدورية.

- التحكم في الرفع المالي: إن إدخال مؤشر معدل الرافعة المالية كمقياس داعم للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر وفقا لاتفاقية بازل الثانية أخذا في الاعتبار النزوح الى المعالجة الجديدة في الدعامة الأولى من دعائم متطلبات رأس المال وفقا لما نصت عليه مقررات بازلIII، كما أن مؤشر معدل الرافعة المالية سوف يساعد على

[1] حياة نجار: مرجع سابق، ص 116.

تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك. حددت هذه النسبة بـ 3 ٪ من الفئة1، أي أن إجمالي التعرض الميزانية وخارج الميزانية لا يتجاوز33 مرة رأس المالي من الفئة 1.

- تسيير أفضل لخطر السيولة: يعتبر خطر السيولة من أخطر المخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية وهو ناجم عن دورها كمحول للآجال. ومن أجل ذلك فقد أقرت اِتفاقية بازلIII نسبتين لتغطية هذا الخطر على المدى القصير والمدى الطويل.
- إدارة ومراقبة المخاطر :أما فيما يخص إدارة المخاطر والرقابة عليها، فقد تضمنت مقترحات بازلIII ضرورة تحسينها من خلال إدراج تعديلات مست على وجه الخصوص مبادئ عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في الدعامة الثانية من مقررات بازلII وذلك بهدف معالجة الأخطاء المسجلة في ممارسات إدارة المخاطر بالبنوك والتي تم اكتشافها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة.
- انضباط السوق :ألزمت اللجنة البنوك في إطار توصياتها الجديدة، بضرورة الإفصاح عن كل العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية والتخفيضات المطبقة .كما تنشر في مواقعها عبر شبكة الإنترنت كل الخصائص التعاقدية للأدوات التي تدخل في تكوين الأموال الخاصة القانونية.كما أعدت اللجنة اِقتراح يرمي إلى إلزام البنوك بالإفصاح عن معلومات واضحة ودقيقة في الوقت المناسب، حول ممارسات التعويضات والمكافآت، بما يسمح للمتعاملين في السوق بإجراء تقييم دقيق وملائم لممارسات البنوك[1].

2. تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام البنكي:

والتي نلخصها في النقاط التالية[2]:

- ✓ إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال؛
- ✓ انخفاض خطر حدوث أزمات بنكية؛
- ✓ فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها؛
- ✓ الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها، وتحسين من نوعيته؛
- ✓ التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل؛
- ✓ إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.

[1] حياة نجار: مرجع سابق، ص119.

[2] صالح مفتاح، فاطمة رحال: مرجع سابق، ص ص 14-15-16.

جدول رقم 05: أجندة تنفيذ قرارات اِتفاقية بازلIII

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الاِستدانة	مراقبة إشرافية		تسجيل موازي 01 جانفي 2013– 01 جانفي 2017 يبدأ الإفصاح في 01 جانفي 2015.					اِنتقال إلى الدعامة الأولى	
نسبة الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية					%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
اِحتياطي الحفاظ على رأس المال									%2.5
الحد الأدنى لحقوق الملكية للأسهم العادية زائد اِحتياطي الحفاظ على رأس المال									%7
تطبيق الاِقتطاعات من الشريحة الأولى لحقوق الملكية للأسهم العادية									%100
الحد الأدنى للشريحة الأولى لرأس المال									%6
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال									%8
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال زائد اِحتياطي الحفاظ									%10.5
أدوات رأس المال التي لم تعد مصنفة كشريحة أولى أو ثانية غير أساسية لرأس المال	تلغى خلال أفق عشر سنوات تبدأ من سنة 2013								
نسبة تغطية السيولة		بدء فترة المشاهدة				إدخال معيار الحد الأدنى			
نسبة التمويل المستقل الصافي			بدء فترة المشاهدة						إدخال معيار الحد الأدنى

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص334.

خلاصة:

بناءًا على ماسبق نستنتج ضرورة وجود الرقابة في البنوك التجارية، إذ تعتبر العنصر الفعال في تقييم العمليات البنكية ويتم ذلك من خلال إكتشاف المخاطر، حماية المودعين وضمان كفاءة العمل البنكي.

تخضع البنوك التجارية للرقابة الميدانية والرقابة المكتبية من طرف البنك المركزي بواسطة هيئات عديدة تختلف في نطاق عملها، حيث يسعى البنك المركزي من خلال هذه الرقابة إلى مراقبة الإئتمان بواسطة طرق كمية وكيفية، ومع التركيز على أداء هذه البنوك بالرقابة على ملاءة رأس المال وكفاءة إدارته.

كما نجد أن لجنة بازل للرقابة البنكية لعبت دورا هاما خاصة في ظل التطورات التي تشهدها الصناعة البنكية، فبدأت بوضع حدود دنيا لرأس المال لتحقيق كفاية رأس المال الذي أعتبر معيار للسلامة المالية للبنوك. بالإضافة إلى وضع مبادئ الإدارة السليمة للبنوك والرقابة الفعالة عليها، من أجل تفادي المخالفات وجوانب الضعف وبناء صناعة بنكية أكثر قدرة على مواجهة المخاطر.

الفصل الثاني:

نظام التقييم البنكي CAMELS

تمهيد:

مع تطور العمل البنكي وتعقيداته وتنوع عملياته أوجد الحاجة إلى توفير نظم رقابية متطورة تساعد في قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، وبيان وتوضيح المخاطر التي يتعرض لها الجهاز البنكي والإفصاح عنها بشكل الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية على الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها. ومن بين هذه النظم الرقابية، نظام التقييم البنكي camels.

وعليه سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام التقييم البنكي camels؛
- المبحث الثاني: مقومات نظام التقييم البنكي camels؛
- المبحث الثالث: اِنعكاسات مقومات نظام التقييم البنكي على متطلبات الرقابة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنظام التقييم البنكي camels*:

هناك مخاطر عديدة في أنشطة البنوك ومهمة نظم الإنذار المبكر والمؤشرات المالية الرائدة هي توجيه النظر لهذه المخاطر. والإكتشاف المبكر لهذه الأخيرة يساعد واضعي السياسات في إتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر. ومن بين هذه المؤشرات نظام التقييم البنكي camels.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة نظام التقييم البنكي camels:

أولا: مفهوم نظام التقييم البنكي camels:

سنذكر أهم المفاهيم كالآتي:

يعرف Camels على أنه مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني[1].

كما يعرف على نظام من الأساليب الفعالة لتقييم أداء البنوك[2] وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها، ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء البنوك مما يعزز من قدرات السلطة الرقابية[3].

تتمثل طريقة camels في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث

---

* camels: إختصار لأسماء المؤشرات التالية:

Capital adequacy, **A**sset quality, **M**anagement quality, **E**arning management, **L**iquidity position, **S**ensitivity to market risk.

1 مالك الرشيد أحمد: **مقارنة بين معياري camel وcael كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005، ص 04.

2 شريفة جعدي: **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية** (دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012)، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية، تخصص دراسات مالية إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص120.

3 صبا عبد الهادي عبد الرضا و عبد الرضا شفيق البصري: **مصفوفة camels في تقويم أداء المصارف**، على الموقع: htt://www.iasj.net/iasj ?func=full text & ald= 64815، تاريخ الإطلاع: 25 مارس 2016.

عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار camels والإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات[1] يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مؤشرات التقييم البنكي camels

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: شوقي بورقبة: مرجع سابق، ص02.

ثانيًا: نشأة نظام التقييم البنكي camels:

من أوائل الدول التي إستخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية[2] وذلك بسبب الإنهيارات البنكية التي تعرضت لها في سنة 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 بنك محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع البنكية، حيث تعرض النظام البنكي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو البنوك لسحب ودائعهم، ثم حدث إنهيار مماثل في سنة 1988 أدى إلى فشل 221 بنك.

[1] شوقي بورقبة: **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، تفرغ علمي بمركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص 02.

[2] Frédéric de sousa santos : **présentaton de 05 méthodes d'évaluation d'institutions de microfinance**, BIM n°27, 30juillet 2002,p02.

بدأ بإستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1979[1] حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف البنوك وتزويد هذه اللأخيرة بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات البنكية بالتنبؤ بالإنهيار البنكي قبل حدوثه فقل العدد إلى 03 فقط سنة 1998.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، وقد توصل المحللين الإقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها إستخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالبنوك ومدى تحديد سلامتها البنكية كانت أفضل من النتائج التي أُستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل إستخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج لجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم وإختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار camels ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض إنضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة البنكية[2].

المطلب الثاني: مميزات، عيوب وإنتقادات نظام التقييم البنكي camels:

أولا: أهم مميزاته:

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام التقييم البنكي camels في النقاط التالية[3]:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- إختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛

[1] صادق راشد الشمري: **نشاطات المصرف الوطني الإسلامي لعام 2013**، مجلة المصارف العراقية، العدد07، العراق، 2014، ص08.

[2] يوسف بوخلخال: **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي camels على نظام الرقابة على البنوك التجارية** (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزئر، 2012، ص 207.

[3] سليمان مخلف: **نظام التقييم المصرفي camels**، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، مصر، 2012، ص06.

- الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها؛
- عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدة ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورأسيًا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي؛
- يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية، ويعمل على كشف مخاطر إنتقال الأزمات المالية[1].

ثانياً: عيوب وإنتقادات نظام التقييم البنكي camels:

يمكن تلخيص أهم العيوب والانتقادات التي وجهت للنظام التقييم البنكي في النقاط التالية[2]:

- أعطى نظام التقييم البنكي أوزانًا ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر، وهذا يقلل من كفاءة النظام ودقته في التحليل والإعتماد على النتائج التي يتم التوصل إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طول فترات التقييم دون إعطاء إعتبار للمتغيرات، وهذا أيضًا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه؛
- يعتمد على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات بإعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف إختلافًا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
- يقيس camels الأداء إستنادًا على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام البنكي ككل.

المطلب الثالث: كيفية إستخدام نظام التقييم البنكي camels في قياس أداء الفروع وتصنيفها:

تم تطوير نظام التقييم البنكي camels بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي بإستنباط نموذج يساعد البنوك المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية بدلا من الإعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك

[1] مصطفى عبد اللطيف: **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 06، 2008، ص120.

[2] شوقي بورقبة: مرجع سابق، ص05.

عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقًا لمعايير لجنة بازل الثانية، حتى يقوم كل بنك بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.

تتراوح درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للنظام التقييم البنكيcamels، ويعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشرًا منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية، بالإضافة إلى 34 مؤشرًا نوعيا تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل بنك[1]، ويكون التصنيف ما بين التصنيف 01 وهو الأفضل إلى التصنيف 05 وهو الأسوأ[2] .

جدول رقم 06: درجات التقييم النهائي

درجة التصنيف		درجة التقييم
01	قوي	1-1.5
02	مرضي	1.5-2.5
03	معقول	2.5-3.5
04	هامشي	3.5-4.5
05	غير مرضي	4.5-5

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

-مالك الرشيد أحمد: مرجع سابق، ص08.

-شوقي بورقبة: مرجع سابق، ص 04.

[1] شوقي بورقبة: مرجع سابق، ص 04.

[2] Gunther Capelle-Blancard et Thierry chauveau : l**'efficacité technique peut-elle contribuer a l'évaluation du risk d'insolvabilité ?** (le cas des banques commerciales européennes), première version : mai 2002, p03.

يبين الشكل الآتي ملخص لتقييم أداء الفروع وفق منهجية camels يمكن تطبيقه بواسطة إدارات التفتيش والمراجعة الداخلية بالبنك المعني، حيث يحتوي التقرير على إسم الفرع وتاريخ التقييم (التفتيش) ودرجات التقييم للبنوك الستة المكونة للمعيار كالآتي[1]:

الشكل رقم 02: ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف camels

إسم البنك والفرع:.....

تاريخ التفتيش:.....

البند	التصنيف في	
	تاريخ التفتيش الحالي	تاريخ التفتيش السابق
1-رأس المال		
2-جودة الأصول		
3-الإدارة		
4-الربحية		
5-السيولة		
6-الحساسية إتجاه مخاطر السوق		
7-التقييم النهائي		

ملاحظات:.....

أعد بواسطة: .....

روجع بواسطة:.....

التاريخ:.....

المصدر: عبد القادر زيتوني: مرجع سابق، ص10.

[1] عبد القادر زيتوني: **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، على الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/bbb.doc، تاريخ الإطلاع: 25 مارس 2016، ص10.

إن تصنيف البنوك يحقق الأهداف التالية[1]:

- تقييم أداء البنوك وفق معيار ثابت موحد في إطار التقييم الكلي للبنوك؛
- تصنف البنوك إلى خمس درجات وفق مؤشرات الأداء، مما يساعد إدارة البنك على الرفع من جودة الأداء ورفع كفاءة الفروع الأقل تصنيفًا؛
- يحدد مواطن الضعف في أداء فروع البنك في البنود الخمسة المكونة للمعيار، مما يساعد على سد الثغرات في البنود ذات الأداء غير المرضي؛
- يتيح للمراقب مطابقة المعلومات المقدمة بواسطة رئاسة البنك مع معلومات البنك بغرض الوصول للتقييم النهائي لكل فرع على حدى وللبنوك ككل في آن واحد.

المبحث الثاني: مقومات نظام التقييم البنكي camels:

يعتمد هذا النظام على ستة مؤشرات أساسية تستخدم لتقييم الحالة المالية العامة للبنك[2] ويشمل: كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة والحساسية إتجاه مخاطر السوق.

المطلب الأول: مقومات نظام التقييم البنكي camels (كفاية رأس المال–جودة الأصول):

1. كفاية رأس المال: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الإعتبار أهم المخاطر المالية والخسائر غير المتوقعة التي تنشأ في المستقبل[3] مثل مخاطر أسعار الصرف، مخاطر الإئتمان و مخاطر أسعار الفائدة[4]، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال مايلي:

---

[1] عبد القادر زيتوني: مرجع سابق، ص11.

[2] Hasan Dincer, Gulsah Gencer, Nacif Orhan and Kevser Sahinbas: **A performance evaluation of that Turkish banking sector after the global crisis via camels ratios**, 7th international strategic management conference, procedia social and behavioral sciences24, Turkey, 2011, p02.

[3] Sushendra Kumar Misra and Parvesh Kumar Aspal : **A camel model analysis of state bank group**, world journal of social sciences, volume 03, N°:04, july 2013, p39.

[4] سهام تميسة: **تقييم أداء البنوك التجارية بإستخدام نموذج camels** –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص11.

- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر: هذا المؤشر يقاس بنسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المرجحة بالمخاطر، فإنخفاض هذه النسبة يعني زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر وإحتمال وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر.
- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال: تستخدم هذه المقاييس لتفادي المشاكل الناجمة عن عملية التجميع، وهي تفيد في النظر إلى معدلات رأس المال للمؤسسة المالية الواحدة[1].

جدول رقم07 : أسس تصنيف كفاية رأس المال حسب نظام التقييم البنكي camels

درجة التصنيف	المؤشرات التي يتصف بها البنك
01	أداء قوي للأرباح؛ النمو الجيّد للأصول؛ خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال البنكية وتحليل المخاطر المتعلقة بها، وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها؛ معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين؛ الحجم المنخفض للأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.
02	لديه نفس خصائص البنك الذي يصنف رأسماله(01)، حيث تتجاوز نسبة كفاية رأس المال المتطلبات القانونية ولكن البنك يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة سابقا.
03	يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة البنكية، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لِاتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال. يعاني البنك من ضعف ربحيته وضعف نمو أصوله وهي عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلبا على قدرة البنك والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.
04	يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات البنكية، حيث يكون لدى البنك مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني البنك من خسائر كبيرة في معاملاته البنكية والعمليات الإئتمانية، فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءًا فوريًا لتصحيح الإختلالات فإنه يتوقع الإعسار للبنك، مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان إتخاذ الإدارة والمساهمين

[1] عبد القادر زيتوني: مرجع سابق، ص 16.

	الإجراءات اللازمة لتحسين كفاية رأس المال.
05	يعتبر معسرًا، بحيث يتطلب إشرافا رقابيا قويا، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات البنكية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي مع وجود إحتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الإنهيار الكلي للبنك.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: مخلف سليمان: مرجع سابق، ص 07.

جدول رقم 08: تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة Examiner Oriantation*

النسبة	رأس مال جيّد	رأس مال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس المال الأساسي/ متوسط الأصول	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
رأس المال الأساسي/ الأصول المرجحة بالمخاطر	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
إجمالي رأس المال/ الأصول المرجحة بالمخاطر	10% فأكثر	8%فأكثر	أقل من 8%	أقل من 6%

المصدر: صورية عاشوري: **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية** (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص91.

2. جودة الأصول: تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيّدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال[1]. ويتم تصنيف جودة الأصول بالإستناد إلى دراسة القضايا التالية[2]:

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛
- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها؛
- التركزات الإئتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة؛
- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين؛

*مؤسسة أمريكية قامت بتقييم رأس المال وتقسيمه إلى أربع مستويات (جيّد، ملائم، ضعيف، ضعيف جدا).

[1] Patrick y. trautmann : **camels rating** (USAID-Funded Econmic Governance II Project), united states, 2006,p15.

[2] محمد الفاتح المغربي: (**bank evaluation system (camels**، على الموقع:

edu.ps/yashour/files/2010/02%camels-farra، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2016، ص ص 33-34.

- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة؛
- النشاطات القانونية المتعلقة بالإئتمان؛
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والإئتمانات المتعثرة.

وفيما يلي جدول يلخص الاعتبارات الواجب أخذها لتصنيف جدول الأصول:

جدول رقم 09: تصنيف جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة Weighted Classification Retio (WCR)	نسبة إجمالي التصنيف Total Classification Retio (TCR)
01	قوية	أقل من 05%	أقل من 20%
02	مرضية	من 05-15%	20-50%
03	جيّدة بعض الشيء	من 15-35%	50-80%
04	حدية	من 35-60%	80-100%
05	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

المصدر: محمد الفاتح المغربي: مرجع سابق، ص35.

نستنتج من الجدول ما يلي[1]:

$$\text{نسبة الأصول المرجحة} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية + المخصصات}}$$

تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، وكلما قلت هذه النسبة فهذا يعني أن حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة، ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة، أداء إدارة جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للبنك.

$$\text{نسبة إجمالي التصنيف} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{حقوق الملكية+ المخصصات}}$$

[1] صورية عاشوري: مرجع سابق، ص ص92-93.

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل لأنها تعطي المؤشرات التالية: حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل، ملاءة رأس المال قوية، مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر، سياسة منح الإئتمان رشيدة.

جدول رقم 10: أسس تصنيف جودة الأصول حسب نظام التقييم البنكي camels

درجة التصنيف	المؤشرات التي يتصف بها البنك
01	حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال؛ وجود إتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها؛ الضبط الجيّد للتركيزات الإئتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حدا أدنى من المخاطرة؛ الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في الخصوص؛ إحتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض؛ الأصول البنكية الأخرى (غير الإئتمانية) التي تحتوي على مخاطر بنكية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.
02	يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة بـ (01) ولكن يشهد نقاط ضعف في إحدى العوامل السابقة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة وهو يتصف بإحدى المؤشرات التالية: يشهد البنك إتجاهات سلبية في المستوى الإئتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها أو في مستوى مخصصات الخسائر المكونة لمواجهتها؛ توجد نقاط ضعف في معايير الإئتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل؛ تتطلب قروض الموظفين بعض الإهتمام التنظيمي ولكن يمكن تصحيحها بسهولة؛ إنخفاض العائد على الأصول غير الإئتمانية والتي تظهر أكثر من الخطر الطبيعي دون أن تشكل تهديد بالخسائر.
03	يظهر نقاط ضعف رئيسية والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار البنك مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان إتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب، كما يتميز هذا التصنيف بزيادة الإئتمان المتعثر. إستمرارية زيادة مستويات الإئتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال.

04	يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة، مما تبرز الحاجة إلى إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، ويتميز هذا التصنيف بكبر حجم الإئتمان المتعثر وقد يصل إلى 60% من إجمالي رأس المال، ورغم ذلك تتوفر إحتمال قبول نجاح إجراءات الإدارة لتحسين جودة تلك الأصول.
05	تظهر مستوى عالٍ من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة، حيث يتجاوز نسبة 60% من إجمالي رأس المال أو تسبب في وجود مركز مركز سلبي له، مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من إستنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين. ورغم ذلك قد يوجد إحتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول البنك.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: Haseeb Zaman Babar Gul seb **: camels rating system for banking industry in pakistan,umea school of business**, pakistan, 2011, p36.

المطلب الثاني: مقومات نظام التقييم البنكي camels (كفاءة الإدارة، إدارة الربحية):

1. كفاءة الإدارة: يعتبر الأداء الإداري مكونًا أساسيًا للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المتعلقة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والبنكية وتحقيق الرقابة اللازمة. تتضمن جودة الإدارة خمسة مؤشرات يتم من خلالها تقييم جودة إدارة البنك[1]، تتمثل فيما يلي[2]:

- الحوكمة: حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على إتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.
- الموارد البشرية: ويشكل المؤشر الثاني الذي يُقَيِّم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

[1] أحمد نور الدين الفرا: **تحليل نظام التقييم المصرفي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي** (دراسة حالة بنك فلسطين)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص106.

[2] شوقي بورقبة: مرجع سابق، ص09.

- عملية المراقبة و التدقيق: حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى البنك، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.
- نظام المعلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.
- التخطيط الإستراتيجي: والذي يحدد ما إذا كان البنك قد طور منهجًا متكاملاً للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

جدول رقم 11: أسس تصنيف كفاءة الإدارة حسب نظام التقييم البنكي camels

درجة التصنيف	المؤشرات التي يتصف بها البنك
01	تتصف بالمؤشرات التالية: قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات، الفهم الملائم والقدرة على الإستجابة للتغيرات في البيئة الإقتصادية، مراعاة الإلتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل، دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي، مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيِّد وقدرة عالية على إدارة المخاطر، لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية، يعمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية والهيئة العامة والمساهمين معًا بصورة وثيقة، التعمق الإداري والتدريب المعقول، وأخيراً تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.
02	لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف (01) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة، وأن تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبياً بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى السابق ذكرها، وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية، وكما توجد بعض نقاط الضعف المحددة المتعلقة بواحدة أو أكثر من العوامل المذكورة مما يتعين توجيه الإهتمام الحذر للأوضاع المالية والظروف البنكية المرتبطة بأعمال البنك.
03	تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، حيث تتصف بإساءة الإستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال البنكية، وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الإقتصادية و/أو الأداء الإقتصادي الضعيف، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان إتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية.
04	تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة. مما يبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي

	لضمان إتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة الإستخدام من قبل الموظفين، والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة إحتمال أن يواجه البنك الإعسار.
05	هي غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابي فوري حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة أعلاه، ويعاني البنك من ضعف شديد في أدائه المالي. مما يستوجب الأمر على البنك المركزي أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغيير الفوري للإدارة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: أحمد نور الدين الفرا: مرجع سابق، ص ص 107-109.

2. إدارة الربحية: تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان إستمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح[1]. إنّ إنخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الإرتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة إستثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم الربحية وأهمها مايلي[2]:

- العائد على الأصول: وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ويمكن أن تحتسب هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح بإستثناء الأرباح الإستثنائية وغيرها.
- العائد على حقوق الملكية: إنّ هذه النسبة المقاسة إلى صافي الأرباح إلى معدل رأس المال يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات البنكية، وفي كل الأحوال فإن إرتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال إرتفاع الأسعار أو إنخفاض رأس المال، أما إنخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال إنخفاض الأرباح أو إرتفاع رأس المال.
- معدلات الدخل والإنفاق: إنّ مثل هذه النسب ممكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى إستمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه هذه المؤسسات. إنّ هذه النسب مفيدة جدا في أنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح، كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المحافظ المالية وغيرها، وحتى يمكن تحديد أي من عمليات الإستثمار التي تدر

[1] Uyen Dang : **The camel rating system in banking supervision**, international business, Arcada university of applied sciences, Vietnam, 2011, p22.

[2] عبد القادر زيتوني: مرجع سابق، ص19.

الأرباح (الإستثمار في الأسهم، السندات، وأسعار الصرف....)، في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تمتص هذه الأرباح، فنسب النفقات يمكن أن تحتسب وفقًا لنوع هذه النفقات.

جدول رقم 12: تصنيف ربحية البنك

التصنيف	A= الدخل من التمويل/ إجمالي الدخل	B= المصروفات/الدخل	C= صافي الدخل/متوسط الأصول
01	A≥75%	B≤55%	C≥1.5%
02	50%≤A≤75%	55%≤B≤65%	0.75%≤C≤1.5%
03	20%≤A≤35%	65%≤B≤75%	0.4%≤C≤0.75%
04	10%≤A≤20%	75%≤B≤85%	0%≤C≤0.4%
05	A≤10%	B≥85%	C≤0%

المصدر: مالك الرشيد أحمد: نفس المرجع، ص 11.

جدول رقم 13: أسس تصنيف ربحية البنك حسب نظام التقييم البنكي camels

درجة التصنيف	المؤشرات التي يتصف بها البنك
01	يوفر الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الإحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع الأرباح المعقولة للمساهمين؛ سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات؛ الإتجاهات الإيجابية في أنواع الدخل والنفقات الرئيسية؛ الحد الأدنى من الإعتماد على البنود الإستثنائية ومصادر الدخل غير التقليدية.
02	يولد دخلا كافيًا لتلبية متطلبات الإحتياطات اللازمة؛ يوفر نموًا لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة، إلاّ أن البنك قد يشهد إتجاهات سلبية مثل: الإعتماد بطريقة ما على الدخل الإستثنائي لزيادة الأرباح الصافية مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات البنكية، كما يتوجب على الإدارة دراسة نقاط الضعف دون رقابة تنظيمية.
03	يظهر نقاط ضعف رئيسية في أحد العوامل المذكورة وقد يشهد البنك إنخفاضًا في أداء الأرباح بسبب إجراءات الإدارة أو عدم فعاليتها، مما يعيق تكوين الإحتياطات اللازمة، الأمر الذي

	يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان إتخاذ الإدارة خطوات مناسبة لتحسين أداء الأرباح.
04	يشهد مشاكل حادة في الربحية وقد يكون صافي الربح إيجابي ولكنه غير كافي للإحتفاظ بالإحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب ويتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع خسارة رأس المال؛ يجب على الإدارة أن تتخذ إجراء فوري لتحسين الدخل والرقابة على النفقات، كما يتطلب من البنك المركزي أو الإدارة تقييد العمليات غير الإيجابية بوسائل إلغاء أو وقف الترخيص الممنوح لها، وفرض متطلبات أساسية على مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين حيث بدون إجراءات تصحيحية فورية قد تتطور الخسارة بصورة تهدد الملاءة البنكية.
05	يشهد خسائر بصورة تهدد ملاءته المالية مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، حيث أنه بدون إجراء فوري فإن الخسائر قد تتسبب بالإعسار.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: صورية عاشوري: نفس المرجع، ص ص 104-105.

المطلب الثالث: مقومات نظام التقييم البنكي camels (درجة السيولة، الحساسية إتجاه مخاطر السوق):

1. درجة السيولة: السيولة مؤشر لمقدرة البنك في الوفاء بإلتزاماته العاجلة دون خسائر أي التأكد من إدارة السيولة بصورة جيّدة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم، ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الإستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير[1]، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية[2]:

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية: إن إرتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المؤسسات المالية كنسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المؤسسات، يعكس مشكلات حادة في السيولة أو بمعنى آخر قد تكون هذه المؤسسات في حالة إعسار مالي.
- التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك: إن التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين البنوك تدل على أن هناك مؤسسات مالية تعتبر خطرة، كذلك فإن هناك بعض الإجراءات الكمية التي تتخذها البنوك فيما بينها، ووجود مثل هذه الإجراءات يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطر كبيرة مثل التفاوت في كمية الإقراض

[1] علي منصور محمد بن سفاع: **تقييم الأداء بإستخدام نموذج camel** (دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007)، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، العدد02، اليمن، 2008، ص13.

[2] أحمد طلفاح: **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص ص 35-37.

المسموح بها بين مؤسسة وأخرى أحيانًا، أو عدم رغبة بعض المؤسسات بإقراض مؤسسات أخرى يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطر عالية، بشكل عام فالقطاع البنكي هو أول من يكتشف وجود مشاكل في بعض البنوك وفي القطاعات الأخرى.

- نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية: إنّ اِنخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد قد يعكس ضعفًا في الثقة بين البنوك أو قد يعكس مشاكل في السيولة لدى البنوك، كما أنه في بعض الأحيان يظهر أن المؤسسات المالية غير المصرفية هي مؤسسات فاعلية وتقدم خدمات مالية مختلفة، أو أن تكون هذه المؤسسات المالية المصرفية تتصرف تماما كالبنوك وتقدم الخدمات التي تقدمها البنوك.
- نسبة الودائع إلى القروض: تحتسب هذه النسب بإستثناء الإقتراض فيما بين البنوك، وهي تعطي صورة واضحة عن قدرة النظام البنكي على تحويل الودائع لديه لتتلاءم مع الطلب على القروض. إن إرتفاع هذه النسب يظهر أن هناك ضغوطًا على الجهاز البنكي، كما أنه يظهر أن الجهاز البنكي يعاني من نقص السيولة لمواجهة المخاطر.
- هيكل اِستحقاق الأصول والخصوم: هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الاِستحقاق بين الأصول والخصوم وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول، مثل نسبة الأصول السائلة والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى اِجمالي الأصول، فهذه النسبة تكشف مدى التطابق في آجال الاِستحقاق، كما أنها تبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة. إنّ التباين الكبير في آجال الاِستحقاق يبين أن البنوك تعاني من مخاطر السيولة، كما أنها تعكس عدم تيقن المودعين والمقرضين الآخرين من اِستمرارية البنوك في المدى الطويل.
- سيولة السوق الثانوية: إنّ مؤشرات السيولة بالنسبة للمؤشرات المالية يجب أن ينظر إليها بالتزامن مع مقاييس العمق والاِتساع للسوق المالي الثانوي للأصول السائلة مثل هامش الطلب والعرض ومؤشرات التداول[1].

ويتم تحديد السيولة في أي بنك من خلال العوامل التالية[2]:

- حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقدًا) والمتاحة لتلبية اِلتزامات البنك اليومية؛
- مدى ملائمة تواريخ اِستحقاق الأصول والخصوم؛
- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض؛

[1] عبد القادر زيتوني: مرجع سابق، ص 21.

[2] أحمد نور الدين الفرا: مرجع سابق، ص 80.

- الإحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة؛
- مدى الإعتماد على الإقراض ما بين البنوك لتلبية إحتياجات السيولة؛
- مدى ملائمة عمليات الإدارة للتخطيط والرقابة والإشراف؛
- الحالة الإقتصادية السائدة، فإذا كانت حالة إنكماش فيفضل الإحتفاظ بدرجة عالية من السيولة، وذلك تخوفًا من عدم إمكانية تسديد الزبائن مستحقاتهم. وأما إذا كانت حالة رواج فإن الطلب على الأموال سيزداد وبالتالي يقوم البنك بتمويل المؤسسات والأفراد الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض كمية السيولة في البنك.

جدول رقم 14: تصنيف سيولة البنك

التصنيف	A= التمويل/الودائع	B= صافي التمويل/الموجودات	C= نسبة السيولة الداخلية
01	A<55%	B<50%	C>15%
02	A<60%	B<60%	C>12%
03	A<65%	B<65%	C>10%
04	A<70%	B<70%	C>5%
05	A>71%	B>70%	C<5%

المصدر: عبد القادر زيتوني: مرجع سابق، ص 14.

جدول رقم 15: أسس تصنيف السيولة وفق نظام التقييم البنكي camels

درجة التصنيف	المؤشرات التي يتصف بها البنك
01	توفر الأصول السائلة لتلبية الطلب على الودائع والقروض بشكل طبيعي بالإضافة إلى الطلب غير المتوقع؛ محدودية الإعتماد على عمليات الإقتراض بين البنوك لإحتياجات السيولة؛ توفر متطلبات الرقابة والإشراف القوي على العمليات؛ إمتلاك الإدارة الخبرة الكافية والإستخدام المربح لعمليات الإقراض بين البنوك لمقابلة إحتياجات السيولة.
02	له نفس خصائص التصنيف (01) ولكنه يشهد نقطة ضعف في أحد العوامل السابقة، ويمكن تصحيحها من خلال تطبيق إطار زمني معقول دون رقابة تنظيمية.
03	تظهر فيه نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل سابقة الذكر ويشير إلى عدم الكفاءة في

	إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز حاجة الإدارة إلى التدارك الفوري للإتجاهات السلبية لتجنب الأزمات البنكية.
04	يشهد مشاكل سيولة حادة مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية من أجل تقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لإحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع إحتياجات السيولة القصيرة المدى وغير المتوقعة.
05	يتطلب مساعدة البنك المركزي أو مساعدة مالية خارجية لتلبية إحتياجاته الحالية، من أجل منع إنهيار البنك بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: أحمد نور الدين الفرا: مرجع سابق، ص ص 81-82.

2. الحساسية إتجاه مخاطر السوق: يعتبر تحليل الحساسية لمخاطر السوق حديثًا نسبيا مقارنة مع مكونات نظام التقييم البنكي camels، حيث أُنجز سنة 1997 وذلك في ضوء التطورات المالية والبنكية التي حدثت على المستوى الدولي، والتي جعلت البنوك أكثر عرضة للأزمات المالية، فإنه لابد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي أرباح البنك للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية[1]، توضيحها على النحو التالي:

- مخاطر أسعار الفائدة: وهي مخاطر أسعار الفائدة على العملات حيث تؤثر على عمليات السوق النقدي خاصة عندما تكون آجال إستحقاق عمليات الإقراض غير متطابقة، وتكمن هذه الخطورة في التغير العكسي المحتمل في أسعار الفوائد خلال فترة عدم التطابق سواء كان ذلك في المبالغ المقرضة أو المقترضة. ومن أدوات قياس مخاطر سعر الفائدة نجد تحليل الفجوة.

أ. تحليل الفجوة: تحليل الفجوة هو أداة لإدارة مخاطر سعر الفائدة بالإعتماد على الميزانية وتركز هذه الأداة على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة، وفي هذه الطريقة يتم إعداد جدول توزع فيه الأصول والخصوم وكذلك الأرصدة خارج الميزانية ذات الحساسية لتغير أسعار الفائدة وفق آجالها إذا كانت أسعار الفائدة ثابتة أو وفق مواعيد إعادة تسعيرها إذا كانت الأسعار متغيرة، وترتكز نماذج الفجوة على إدارة صافي الدخل من الفائدة على مدى فترات زمنية مختلفة، وبعد إختيار هذه الفترات الزمنية يتم توزيع الأصول والخصوم إلى مجموعات وفق آجالها إن كانت على أساس سعر الفائدة الثابت، وفق أقرب فترة زمنية يتم خلالها إعادة تقييم هذه الأصول والخصوم إن كانت على أساس سعر الفائدة المتغير ويطلق على الأصول أو الخصوم التي

[1] أحمد نور الدين الفرا: مرجع سابق، ص 102.

يعاد تقييمها بالأصول أو الخصوم ذات الحساسية نحو سعر الفائدة وتساوي قيمة الفجوة الفارق بين تلك الأصول والخصوم كما هو مبين[1]: GAP = RSAs – RSLs.

حيث: RSAs: الأصول ذات الحساسية إتجاه سعر الفائدة.

RSLs: الخصوم ذات الحساسية إتجاه سعر الفائدة.

-إذا كانت الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة تساوي المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة فهذا يعني بأن البنك لا يواجه مخاطر أسعار الفائدة.

-إذا كانت الأصول الحساسة للتغير في سعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فسيكون هناك فجوة موجبة مما يعني بأن إرتفاع الفوائد سيجعل البنك بربح وإنخفاضها سيجعله يخسر.

-إذا كانت الأصول الحساسة لسعر الفائدة أصغر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فسيكون هناك فجوة سالبة مما يعني بأن إرتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وإنخفاضها سيجعله يربح.

- مخاطر أسعار الصرف: وتظهر واضحًا في التغيرات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية، وتكمن هذه المخاطر في نتيجة التغيير العكسي المحتمل في أسعار الصرف لهذه العملات بسبب الإحتفاظ بأوضاع ومراكز عملات غير متلائمة إلى حد كبير، ومن بين المخاطر التي يتحملها البنك نجد مخاطر الإئتمان بالعملة الأجنبية، مخاطر السعر ومخاطر السيولة.
- مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية: وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من التغيرات العكسية في أسعار السوق، وتنشأ من التذبذبات في أسواق السندات والأسهم[2]. والتي قد تتسبب في حدوث خسائر مالية للبنك.

[1] صورية عاشوري: مرجع سابق، ص 109.

[2] أحمد طلفاح: مرجع سابق، ص45.

جدول رقم 16: أسس تصنيف الحساسية البنك اِتجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم البنكي camels

درجة التصنيف	المؤشرات التي يتصف بها البنك
01	درجة التحكم بمخاطر السوق لديه كبيرة؛ صافي أرباح البنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة؛ مخاطر الممارسات الإدارية متدنية جدا تكاد لا تذكر؛ مستوى الأرباح وملاءة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
02	لديه خصائص متشابهة كما في التصنيف (01) إلا أن هناك ضعف في أحد العوامل المذكورة، فدرجة التحكم بمخاطر السوق قوية، ومستوى الأرباح والملاءة لرأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.
03	درجة التحكم بمخاطر السوق لديه منخفضة وتحتاج إلى تحسين، كما أن صافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اِتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.
04	تظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة، مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا كان هناك مشكلة حقيقية في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية.
05	يشهد مشاكل حادة في التحكم بمخاطر السوق، وصافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، وفي الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق، مما يعني أ جميع تلك العوامل غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث إنه بدون هذه الإجراءات الفورية فإن خسائر فادحة قد تتسبب بإعسار البنك.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: أحمد نور الدين الفرا: مرجع سابق، ص ص 104-105.

المبحث الثالث: إنعكاسات مقومات نظام التقييم البنكي camels على متطلبات الرقابة:

يتم من خلال نظام التقييم البنكي camels تقييم البنوك، مما يساهم ذلك في تفعيل الرقابة البنكية و تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

المطلب الأول: المؤشرات الخاصة بالرقابة البنكية:

يواجه البنك مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أداءه المالي وربحيته، يمكن للبنك التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع وتقليل التكاليف[1]. ومن أهم هذه العوامل نجد الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة إستخدام الأموال المتاحة، الرقابة على كفاءة إستخدام الأموال المتاحة، الرقابة على سيولة البنك، إدارة أخطار البنك وملائمة رأس المال، والرقابة على الربحية.

1. المؤشرات الخاصة بالرقابة على التكاليف: تهدف هذه المؤشرات إلى الرقابة على سلوك وإتجاهات التكاليف خلال الفترات المالية المختلفة، وتحليل الأهمية النسبية لبنودها بالبنك، ومحاولة ترشيدها والسيطرة عليها. ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

أ. نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة= (إجمالي الفوائد المدفوعة ÷ إجمالي الأصول المنتجة) ×100.
حيث الأصول المنتجة= إجمالي القروض ÷ الإستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية.

نقص هذه النسبة يعني زيادة قدرة البنك على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرته على زيادة الأصول المنتجة، والعكس صحيح.

ب. نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع= (إجمالي الفوائد المدفوعة ÷ إجمالي ودائع الزبائن والمستحق للبنك)×100.

توضح هذه النسبة أهمية الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي حصل عليها البنك من المصادر الخارجية (الودائع من الزبائن والبنوك). ونقص هذه النسبة يعني زيادة ربحية البنك، وزيادة قدرته على تخصيص أمواله في شكل قروض بشروط أفضل للزبائن، والعكس صحيح.

[1] صلاح الدين حسن السيسي: مرجع سابق، ص 254.

ج. نسبة فوائد الودائع إلى إجمالي الفوائد المدفوعة= (إجمالي الفوائد المدفوعة للودائع ÷إجمالي الفوائد المدفوعة)×100.

تفيد هذه النسبة في التعرف على الأهمية النسبية لودائع الزبائن إلى إجمالي الودائع.

د. تكلفة الحصول على الودائع بأنواعها المختلفة: ومن أهم مؤشراتها ما يلي:

-تكلفة الحصول على الودائع الجارية= (الفوائد المدفوعة على الودائع الجارية ÷ قيمة الودائع الجارية)×100

-تكلفة الحصول على الودائع الإدخارية= (الفوائد المدفوعة على الودائع الإدخارية ÷ قيمة الودائع الإدخارية)×100

-تكلفة الحصول على شهادات الإدخار= (الفوائد المدفوعة على شهادات الإدخار ÷ قيمة شهادات الإدخار)×100

-تكلفة الحصول على الودائع الآجلة= (الفوائد المدفوعة على الودائع الآجلة ÷ قيمة الودائع الآجلة)×100

-تكلفة الحصول على الأموال من البنوك الأخرى= (الفوائد المدفوعة على ودائع البنوك ÷ إجمالي قيمة المستحق للبنوك)×100.

تفيد هذه المؤشرات في تحديد التكلفة الفعلية في الحصول على كل نوع من أنواع الودائع المختلفة التي تُكوِن محفظة ودائع البنك، وبالتالي معرفة أكثر الأنواع تكلفة وأقلها تكلفة، وتطور هذه التكلفة خلال الفترات المختلفة... كذلك تفيد هذه المؤشرات في الرقابة الدقيقة على سلوك كل نوع من أنواع الودائع بهدف تخفيض التكلفة الإجمالية للحصول على الأموال وبالتالي تعظيم عائد البنك[1].

هـ. نسبة إجمالي التكاليف إلى الأصول المنتجة= (إجمالي التكاليف ÷ الأصول المنتجة)×100.

إجمالي التكاليف= أجور العمال+إيجار مباني البنك+ مخصصات خسائر قروض+ تكاليف إدارية متنوعة+ الفوائد المدفوعة+ تكاليف أخرى.

[1] صلاح الدين حسن السيسي: مرجع سابق، ص 255.

ونقص هذه النسبة يعني اِنخفاض إجمالي التكاليف الناتجة عن تخصيص الأموال واِستثمارها، وهذا يعد في صالح البنك، والعكس صحيح.

و. نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي إيرادات التشغيل= (مخصصات خسائر القروض ÷ إجمالي إيرادات التشغيل)×100.

إجمالي إيرادات التشغيل= الفوائد المحصلة ÷ الإيرادات الأخرى.

وتفيد هذه النسبة في تحديد قيمة الأموال التي تستقطع من إجمالي إيرادات التشغيل لتكوين مخصصات خسائر القروض... وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الخطر بما يلزم معه إدارة للأخطار الموجودة في محفظة القروض خاصة خطر عدم الدفع أو خطر الاِئتمان، ويجب التعرف على أسباب زيادة هذه النسبة بتحليل وتصنيف محفظة القروض[1].

ز. نسبة الأجور والمزايا العينية إلى إجمالي إيرادات التشغيل= (إجمالي الأجور والمزايا العينية ÷ إجمالي إيرادات التشغيل)×100.

زيادة هذه النسبة تعني زيادة تكلفة عنصر العمل في عملية الاِنتاج البنكي.

ح. نسبة الضرائب إلى صافي الربح قبل الضرائب= (الضرائب ÷ صافي الربح قبل الضرائب)×100.

زيادة أو اِنخفاض هذه النسبة لا علاقة له بإدارة البنك حيث تعد الضرائب من القيود الإجبارية وتفرضها الدولة على جميع المؤسسات المالية.

2. المؤشرات الخاصة بالرقابة على كفاءة اِستخدام الأموال المتاحة للبنك: توضح هذه المؤشرات العلاقة بين مصادر الأموال واِستخداماتها بهدف التوصل إلى مؤشرات للحكم على مدى أبعاد سياسة البنك في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة، وذلك في إطار السياسة الاِئتمانية للبنك، وسياسة اِستخدام الأموال في إطار السياسة المالية والاِقتصادية على المستوى القومي، بحيث يتم اِختيار المجالات الأكثر اهمية على المستوى القومي لتحقيق زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاِجتماعية.

[1] صلاح الدين حسن السيسي: مرجع سابق، ص 256.

وتقيس هذه المؤشرات كفاءة إدارة البنك في اِستخدام الأموال المتاحة، إنتاجية العمالة، وكذلك توضح العائد الذي حققه البنك نتيجة للاِستثمار في كل بند من بنود محفظة القروض. ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي[1]:

أ. إنتاجية العمل بالبنك= (إجمالي الأصول ÷ عدد العاملين). وزيادة هذه النسبة تعني أداة أفضل للعمالة.

ب. قدرة العمالة على جذب الودائع= (إجمالي ودائع الزبائن ÷ عدد العاملين الدائمين)× 100.

زيادة النسبة تعني زيادة قدرة العمالة الدائمة على جذب ودائع الزبائن.

ج. ربحية العامل بالبنك= (صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ عدد العاملين الدائمين). زيادة هذه النسبة تعني زيادة كفاءة عنصر العمل والربحية للبنك، وهو أمر يفيد البنك عند التفكير في تعيين عمالة جديدة حيث يتعين التأكد من زيادة ربحية العامل.

د. متوسط أجر العمل= (إجمالي المرتبات والأجور ÷ عدد العاملين الدائمين). يوضح هذا المؤشر سلوك تكلفة عنصر العمل، حيث يسعى البنك التجاري دائما إلى زيادة الربحية مع تثبيت تكاليف عناصر الاِنتاج خاصة تكلفة العمل.

هـ. العائد على الاِستثمار من الأوراق المالية= (صافي العائد المحصل من الأوراق المالية ÷ إجمالي الاِستثمارات من الأوراق المالية)×100.

اِنخفاض معدل هذا العائد يعني اِنخفاض أهمية الاِستثمارات في الأوراق المالية، ويتعين النظر في إعادة تشكيل محفظة الاِستثمارات بالبنك بهدف تعظيم العائد النهائي المتوقع.

و. العائد على الاِستثمارات في محفظة القروض: وذلك حسب التقييم الداخلي لأنواع القروض بالبنك.

-العائد على إجمالي محفظة القروض= (الفوائد المحصلة من القروض ÷ إجمالي محفظة القروض)×100.

-العائد على كل نوع من أنواع القروض= (الفوائد المحصلة من كل نوع من القروض ÷ إجمالي الاِستثمارات في هذا النوع من القروض)×100.

ز. العائد على الأصول المنتجة= (إجمالي إيرادات التشغيل ÷ إجمالي الأصول المنتجة)×100.

[1] صلاح الدين حسن السيسي: مرجع سابق، ص ص 257-258.

يقيس هذا المؤشر كفاءة الأصول المنتجة في توليد إيرادات البنك. وزيادة المؤشر تعني زيادة المقدرة الإيرادية للأصول المنتجة وإنخفاضه يعني إنخفاض القدرة الإيرادية للأصول المنتجة.

ح. نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع= (إجمالي القروض للزبائن ÷ إجمالي محفظة ودائع الزبائن)×100.

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة البنك على توظيف الودائع، وهو يوضح حجم الأموال التي إستخدمها ووظفها البنك من إجمالي ودائع الزبائن. وزيادة المؤشر تعني زيادة قدرة البنك على توظيف الأموال.

ط. معدل إستثمار الودائع= [(الإستثمارات المالية + القروض + الأوراق التجارية المخصومة) ÷ الودائع] ×100. يقيس هذا المعدل مدى توظيف البنك للودائع.

ي. معدل إقراض الموارد= [القروض ÷ (الودائع + المستحقات البنك+ حقوق الملكية)]×100. يوضح هذا المعدل نسبة ما يوظفه البنك في قروض من مصادر التمويل الخارجية والذاتية.

ك. معدل توظيف الموارد= [(القروض + الأوراق التجارية المخصومة + الإستثمارات المالية) ÷ (الودائع + مستحقات البنك + حقوق الملكية)]×100. يوضح هذا المعدل علاقة الإستثمارات بمصادر التمويل، ونسبة ما يوظفه البنك من أموال في نشاطه المالي، ويعد مؤشرًا لسياسة البنك في التوظيف[1].

- المؤشرات الخاصة بالرقابة على السيولة: وهي كالآتي[2]:

أ. نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول= [(النقدية + المستحق على البنوك) ÷ إجمالي الأصول]×100. ويحدد كل بنك نسبة داخلية للسيولة... نقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك لأخطار عديدة كخطر التمويل، وزيادة النسبة تعني توافر أرصدة نقدية بدون تشغيل لدى البنك مما يقلل العائد النهائي المتوقع للبنك.

ب. نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الإدخارية والآجلة= (إجمالي الودائع الجارية ÷ إجمالي الودائع الإدخارية والآجلة)×100. تفيد هذه النسبة البنك في تحديد إحتياطاته من النقدية السائلة على ضوء حجم الودائع الجارية، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة، والعكس صحيح.

ج. المعدل النقدي= [(النقدية + الأرصدة لدى البنك المركزي + المستحقات على البنك) ÷ (الودائع + مستحقات البنك)]×100.

[1] صلاح الدين حسن السيسي: مرجع سابق، ص 260.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص ص 262-263.

- المؤشرات الخاصة بالرقابة على أخطار البنك وملائمة رأس المال: ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

أ. نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول= (حق الملكية ورأس المال ÷ إجمالي الأصول)×100. تقيس هذه النسبة مدى ملائمة رأس المال.. ويحاول البنك الإحتفاظ بهذه النسبة عند معدلات ثابتة، وعدم إنخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرره البنك المركزي.

ب. نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع= (حق الملكية ورأس المال ÷ إجمالي الودائع)×100.

ج. نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي القروض= (حق الملكية ورأس المال ÷ إجمالي محفظة القروض)×100. توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة أخطار الإستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع.

د. نسبة حق الملكية ورأس المال إلى الأصول الخطرة= (حق الملكية ورأس المال ÷ الأصول الخطرة)×100. حيث الأصول الخطرة= الأصول المنتجة- أوراق مالية أقل من سنة. وتوضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة المخاطر في التوظيفات المختلفة مطروحًا منها الأصول السائلة، وذلك من حقوق الملكية دون المساس بالودائع. وتقيس هذه النسبة مدى ملائمة حق الملكية ورأس المال إلى الأصول الخطرة.

هـ. خطر الإئتمان= (القروض المتأخرة عن السداد ÷ محفظة القروض)×100. ويفضل دائمًا أن تقل هذه النسبة إلى أقل حد ممكن مما يعكس كفاءة الجهاز الإئتمان، في حين أن زيادتها تعني إنخفاض كفاءة جهاز الإئتمان في إدارة وتحليل ومتابعة الإئتمان، ومن ثم محفظة القروض.

و. خطر السيولة= [(الأصول السائلة- مستحقات للبنك) ÷ إجمالي الودائع]×100. تقيس قدرة السيولة على دفع مستحقات المودعين في آجالها، ويفضل دائمًا الإحتفاظ بهذه النسبة عند حدود معينة، وذلك لإدارة الأصول السائلة، ولتوفير الأموال اللازمة لمقابلة تقلبات حسابات الودائع.

- المؤشرات الخاصة بالربحية: تعد هذه المؤشرات من واقع دراسة التوزيع النسبي لبنود قائمة نتائج الأعمال، ودراسة التغير في الإيرادات والنفقات، ومن بين هذه المؤشرات مايلي[1]:

أ. نسبة هامش الربح= [(الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة) ÷ الأصول المنتجة]×100. حيث هامش الربح= الفوائد المحصلة- الفوائد المدفوعة. تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الأصول المنتجة للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك، والعكس صحيح.

[1] صلاح الدين حسن السيسي: مرجع سابق، ص266.

ب. نسبة صافي هامش الربح إلى إجمالي إيرادات التشغيل= (صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي إيرادات التشغيل)×100. توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققتها الأصول المنتجة للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح البنك، والعكس صحيح.

ج. معدل العائد على إجمالي الأصول الإيرادية= (صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الأصول الإيرادية)×100. يوضح هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الأصول المنتجة المدرة لعائد (الإستثمارات المالية، والقروض والسلفيات، والأوراق التجارية المخصومة) من صافي الربح القابل للتوزيع. ويقيس المعدل ربحية الأصول الإيرادية، وزيادته تعني كفاءة إستخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية، ويجب مقارنة هذا المعدل بمتوسطه للبنوك في نفس الحجم القطاع البنكي.

د. نسبة إجمالي إيرادات التشغيل إلى إجمالي الأصول= (إجمالي إيرادات التشغيل ÷ إجمالي الأصول)×100. وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الأصول على تحقيق إيرادات للبنك.

هـ. نسبة الرافعة التمويلية= (إجمالي الأصول ÷ إجمالي حق الملكية ورأس المال)×100. وهي مقلوب نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول وتقيس مدى ملائمة رأس المال وكفايته[1].

و. معدل العائد على حق الملكية ورأس المال= (صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ حق الملكية ورأس المال)×100. يعمل البنك دائمًا على زيادة هذا المعدل بما يتناسب مع حجم الأخطار التي يتحملها مساهمي البنك.

ز. نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح = (الأرباح الموزعة على المساهمين ÷ صافي الربح بعد الضرائب)×100. ويهتم مساهمي البنك بهذه النسبة حيث يتوقعون الحصول على عائدات مناسبة من صافي الأرباح السنوية للبنك، وزيادة هذه النسبة تعني توزيع نسبة أفضل.

[1] صلاح الدين حسن السبسي: مرجع سابق، ص267.

المطلب الثاني: الرقابة على المخاطر البنكية:

إنّ الغرض من إستخدام نظام التقييم البنكي camels هو تحديد المخاطر البنكية[1] التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للبنك، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والبنكية. ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع البنكية من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات البنكية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها، والتي تمر بالمراحل التالية:

الشكل رقم 03: مراحل الرقابة على المخاطر البنكية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: علي عبد الله شاهين: مرجع سابق، ص19-20.

وفيما يلي تفصيل لكل منها:

1. تقييم المخاطر: تشمل على ما يلي:

تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيره عليه؛

وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحمله من خسائر نتيجة التفاعل مع كل واحدة من تلك المخاطر.

[1] علي عبد الله شاهين: **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية** (دراسة حالة بنك فلسطين)، الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص19.

2. الرقابة على التعرض للمخاطر: تشتمل على ما يلي:

✓ تنفيذ سياسات وإجراءات تأمين تستهدف تحديد شخصية التعامل وضمان الحفاظ على سرية المعلومات؛

✓ تدعيم الإتصالات بين المستويات المختلفة بالبنك من مجلس الإدارة والإدارة العليا، وبين العاملين بشأن سلامة أداء النظم وتوفير التدريب المستمر للعاملين وذلك لتفادي تضارب المصالح بين المستويات المختلفة المسؤولة عن أمن النظم والإدارة العليا، إذ قد يرى أحد فريق أمن النظم أن هناك إختراقًا بينما يرى رئيس الفريق أنه لا يمكن إخبار الإدارة العليا بهذا الإختراق؛

✓ إستمرار تقييم وتطوير الخدمات؛

✓ ضوابط الحد من المخاطر في حالة الإعتماد على مصادر من خارج البنك لتقديم الدعم الفني.

3. متابعة المخاطر: وتشمل:

✓ إجراء الإختبارات الدورية للنظم للتأكد من فاعليتها وعدم وجود محاولات غير عادية لإختراقها؛

✓ التأكد من وجود سياسات وإجراءات للمراجعة الداخلية والخارجية تسهم تتبع التغيرات والتخفيض من حجم المخاطر[1].

المطلب الثالث: التقييم الشامل للبنوك التجارية:

يتطلب نظام التقييم الموحد إجراء تصنيف رقمي من (1إلى 5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأسوأ، ويتم تحديد التصنيف النهائي للبنك إستنادا إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الإعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها[2].

جدول رقم 17: تصنيف البنوك حسب طريقة camels

[1] علي عبد الله شاهين: مرجع سابق، ص 20.

[2] شوقي بورقبة: مرجع سابق، ص 04.

درجة التصنيف		درجات التقييم النهائي	موقف البنك	الإجراء الرقابي
01	قوي	1-1.5	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
02	مرضي	1.5-2.5	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
03	معقول	2.5-3.5	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة
04	هامشي(خطر)	3.5-4.5	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
05	غير مرضي	4.5-5	خطير جدا	رقابة دائمة-إشراف

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: صورية عاشوري، ص ص 76-77.

من الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- البنوك التي يكون تصنيفها (1) تعتبر قوية كون أن متوسط تصنيف مكونات camels يقع ضمن المجال [1-1.5]، فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي وتعتبر إدارة راسخة، قدرتها على الصمود أمام التحديات جيّدة بإستثناء التقلبات الإقتصادية الحادة. إلاّ أن تلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحد أدنى لضمان إستمرارية وصلاحية السلامة البنكية الأساسية.
- البنوك التي يكون تصنيفها (2) تعتبر نوعا ما مرضية، حيث يقع متوسط تصنيف مكونات camels ضمن المجال [1.5-2.5]، فهو سليم نسبيًا ولكن يتطلب وجود رقابة لمعالجة السلبيات.
- أما البنوك التي يكون تصنيفها (3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي إتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد نقاط الضعف. غير أنها تعتبر معقولة بإعتبار أن متوسط تصنيف مكونات camels ينتمي إلى المجال [2.5-3.5].
- البنوك التي يكون تصنيفها (4) و(5) فهي في موقف خطير، يقع متوسط تصنيف مكونات camels ضمن المجال [3.5-4.5] و [4.5-5] على التوالي، تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة مما تتطلب رقابة دائمة و إجراء علاجي خاص بها، فإذا ما تعرض البنك إلى تهديد في ملاءته فإنه يصبح من الضروري توجيه الإهتمام الإداري والرقابي.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الإجراءات الرقابية حسب كل تصنيف، يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم 04: الإجراءات الرقابية حسب كل تصنيف

تصنيف 01	• الموقف سليم من كل النواحي ما عدا وجود بعض أوجه الضعف البسيطة، لا يحتاج لإتخاذ قرار رقابي.
تصنيف 02	• الموقف عموما جيّد، يمكن علاج الثغرات. قد لا يحتاج لتدخل السلطات الرقابية.
تصنيف 03	• الموقف يظهر بعض أوجه القصور إذا لم يتم علاجها قد تتحول إلى الأسوأ. يحتاج لرقابة غير عادية.
تصنيف 04	• الموقف يهدد إستمرار الفرع إذا لم تتخذ التدابير العاجلة. يحتاج للرقابة مستمرة
تصنيف 05	• توجد مخاطر عالية مسببة للفشل. قد يحتاج البنك للرقابة المستمرة من قبل الرئاسة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: زيتوني عبد القادر، مرجع سابق، ص 15.

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن نظام التقييم البنكي camels هو إحدى المعايير والمؤشرات لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال ستة مجالات تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، والحساسية إتجاه مخاطر السوق. يعمل على تحليل الوضعية المالية للبنوك من أجل إعطائه درجة تصنيف معينة تمكنه من تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة.

إضافة إلى ذلك نجد أن تقييم الأداء بإستخدام النظام camels يعتبر مرحلة من مراحل الرقابة البنكية الفعالة، التي يقوم بها البنك المركزي والتي تطورت من المفهوم التقليدي إلى الرقابة بالتركيز على المخاطر.

الفصل الثالث:

تقييم البنوك التجارية بِاستخدام نظام التقييم البنكي CAMELS

(دراسة مقارنة)

تمهيد:

نظرًا لتأثير النشاط البنكي على النشاط الإقتصادي، وما ينجر عنه من نتائج التي قد تكون وخيمة على الإقتصاد الوطني، سوف يتم تقييم بعض البنوك التجارية الجزائرية والتي تتمثل في البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر بإستخدام نظام التقييم البنكي camels بهدف تحديد مواطن الضعف في أداء البنوك التي يتم من خلالها القيام بإجراءات رقابية مناسبة لسد الثغرات التي تتعرض لها، إضافةً إلى ذلك دراسة مقارنة بين هاذين البنكين.

وعليه سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: تحليل كفاية رأس المال، جودة الأصول و ربحية البنك؛
- المبحث الثاني: تحليل السيولة وتقييم كل من إدارة البنك والحساسية إتجاه مخاطر السوق؛
- المبحث الثالث: التقييم الكلي للبنكين ودراسة مقارنة.

المبحث الأول: تحليل كفاية رأس المال، جودة الأصول وربحية البنك:

من خلال هذا المبحث، سوف نقوم بتطبيق بعض مؤشرات نظام التقييم البنكي camels (كفاية رأس المال، جودة الأصول وإدارة الربحية) على البنك العمومي المحلي "البنك الوطني الجزائري" والبنك الأجنبي الخاص "بي أن بي باريبا الجزائر".

المطلب الأول: تحليل كفاية رأس المال:

أولاً: مفهوم البنك الوطني الجزائري:

البنك الوطني الجزائري هو أول البنوك التجارية التي تم من تأسيسها في الجزائر المستقلة، أنشئ في 13 جوان 1966، قد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية:

- القرض العقاري للجزائر وتونس؛
- القرض الصناعي والتجاري؛
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا؛
- بنك باريس، هولندا وأخيرا مكتب معسكر للخصم، وتجدر الإشارة أن اِندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري قد تم في تواريخ مختلفة. وباِعتباره بنكًا تجاريًا فإنه يقوم بجمع الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل، وتبعًا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل هذا البنك بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاِستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص[1].

ثانيًا: مفهوم بنك بي أن بي باريبا الجزائر:

يعتبر بي أن بي باريبا من بين البنوك الأجنبية الخاصة التي اِعتمدت في الجزائر منذ جانفي 2002، وقد تم إنشاءه في إطار اِستراتيجية توسعية لبنك بي أن بي باريبا فرنسا في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، وبنك بي أن بي باريبا الجزائر من أكبر البنوك الخاصة في الجزائر، حيث بلغت حصته من السوق البنكية بين 2% و2.3% في نهاية سنة 2012. يضم هذا البنك 70 وكالة بنكية موجودة على مستوى 19 ولاية، من بينهم ولاية مستغانم[2].

---

[1] الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص 188-189.

[2] عائشة سعدون: **ممارسة إدارة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الخاصة الأجنبية (دراسة مقارنة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015/2014، ص137.

يسعى هذا البنك إلى تقديم خدمات متنوعة (بنك شامل) ذات جودة عالية للزبائن، تتمثل في ما يلي:

- فتح حسابات جارية؛
- تقديم قروض عقارية؛
- تمويل الإِستثمارات؛
- منح الإِعتماد المستندي؛
- تقديم خدمات أخرى إلكترونية.

ثالثًا: تحليل كفاية رأس المال:

تعتبر كفاية رأس المال هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة بغية توفير الحماية للمودعين والمقرضين، ومن أجل تصنيف رأس مال البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر نقوم بحساب نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول التي تمثل ما تم إِستعماله من رأس المال الأساسي لتمويل أصول البنك.

الجدول رقم 18: نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول في البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري BNA			
	2010	**2011**	**2012**
رأس المال المدفوع	41600000	41600000	41600000
الإِحتياطات	24839732	65647403	86804864
مؤونات قانونية	-	-	-
أموال للأخطار البنكية العامة	42859591	42034337	40612095
النتيجة الصافية	32599909	34819139	27180499
ترحيل من جديد مدين	14407762	14122289	14122289
يطرح منها ما يلي			
التثبيتات المشتركة للإِستغلال	22906250	23132601	23296133
ترحيل من جديد دائن	661676	661676	661676
نحصل على رأس المال الأساسي			
رأس المال الأساسي	132739068	174428891	186361938

متوسط الأصول	1341211616	1521174069	1840371250
رأس المال الأساسي/متوسط الأصول	%9.9	%11.47	%10.13
التصنيف السنوي	01	01	01
التصنيف الكلي	01		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

من الجدول أعلاه تبين أن نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول غير مستقرة عبر السنوات الثلاث حيث بـ:

مقارنة سنة 2011 بسنة 2010: كان البنك الوطني الجزائري في سنة 2010 يملك حوالي 132 مليون دج رأس مال أساسي والذي يغطي 9.9% من متوسط الأصول الذي بلغ حوالي 1341 مليون دج، وإستنادا للتقييم الذي قامت به مؤسسة examiner oriantation الأمريكية يمكن منح التصنيف رقم 01 لنسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول التي حققها البنك. أما في سنة 2011 فكان البنك يملك حوالي 174 مليون دج رأس مال أساسي والذي يغطي 11.47% من متوسط الأصول التي بلغت حوالي 1521 مليون دج، ومنه يمنح التصنيف رقم 01 للبنك في هذه السنة.

مقارنة سنة 2012 بسنة 2011: في سنة 2012 إرتفع رأس المال الأساسي إلى 186 مليون دج، وبذلك أصبح يغطي 10.13% من متوسط الأصول الذي إرتفع هو الآخر إلى 1840 مليون دج، ورغم إنخفاض هذه النسبة يمنح التصنيف رقم 01 كذلك لهذه السنة.

مما سبق نستنتج أنه حسب هذه النسب يعتبر رأس مال البنك الوطني الجزائري جيّد ويحمل التصنيف رقم 01 خلال ثلاث سنوات.

الجدول رقم 19: نسبة رأس المال الأساسي إلى متوسط الأصول في بي أن بي باريبا الجزائر

بي أن بي باريبا الجزائر Bnp Paribas El Djazaïr			
	2010	**2011**	**2012**
رأس المال المدفوع	10000000	10000000	10000000
الإحتياطات	494155	695806	944409
مؤونات قانونية	-	-	-
أموال للأخطار البنكية العامة	2393988	2799255	2549231
النتيجة الصافية	4033008	4972059	4565756
ترحيل من جديد مدين	956502	2387859	4723456
يطرح منها ما يلي			
التثبيتات المشتركة للإستغلال	3606330	3406804	3955626
ترحيل من جديد دائن	-	-	-
نحصل على رأس المال الأساسي			
رأس المال الأساسي	14271323	17448175	18827226
متوسط الأصول	166825637	170141393	190310928.5
رأس المال الأساسي/متوسط الأصول	%8.55	%10.26	%9.89
التصنيف السنوي	01	01	01
التصنيف الكلي	01		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

من الجدول أعلاه تبين أن نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول غير مستقرة عبر السنوات الثلاث حيث بـ:

مقارنة سنة 2011 بسنة 2010: كان بنك بي أن بي باريبا الجزائر في سنة 2010 يملك حوالي 14 مليون دج رأس مال أساسي، والذي يغطي 8.55% من متوسط الأصول الذي بلغ حوالي 166 مليون دج ومنه يمنح التصنيف رقم 01 للبنك خلال هذه السنة. أما في سنة 2011 إرتفعت نسبة رأس مال الأساسي إلى متوسط الأصول حيث

بلغت 10.26%، وذلك نظرًا لإرتفاع كل من رأس المال الأساسي ومتوسط الأصول، ومنه يمكن منح التصنيف رقم 01 للبنك خلال هذه السنة.

مقارنة سنة 2012 بسنة 2011: في سنة 2012 إرتفع رأس المال الأساسي إلى 18 مليون دج، حيث أصبح يغطي 9.89% من متوسط الأصول الذي بلغ 190 مليون دج.

ومن هنا نستنتج أن رأس مال بنك بي أن بي باريبا الجزائر جيّد خلال هذه السنوات.

المطلب الثاني: تحليل جودة الأصول:

كما سبق القول تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم البنكي الأمريكي لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن امتلاك البنك لأصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال .ولذلك ومن أجل معرفة مدى جودة أصول البنك الوطني الجزائري و بنك بي أن بي باريبا الجزائر نقوم بحساب وتحليل نسبة التصنيف المرجح، حيث تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، وكلما قلت هذه النسبة فهذا يعني أن حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة، ولديه حركة منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد وللبنك ربحية أفضل وفرص نمو قوية.

الجدول رقم 20: نسبة التصنيف المرجح للبنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري BNA			
	2010	**2011**	**2012**
المخصصات	7091341	3711700	9059412
رأس المال المدفوع	41600000	41600000	41600000
الإحتياطات	24839732	65647403	86804864
حقوق الملكية	66439732	107247403	128404864
المخصصات + حقوق الملكية	73531073	110959103	137464276
نسبة التصنيف المرجح	%9.64	%3.35	%6.6
التصنيف السنوي	02	01	02
التصنيف الكلي	02		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح في إنخفاض مستمر خلال هذه السنوات، حيث حسب نظام التقييم البنكي camels نمنح للسنتين 2010 و2012 التصنيف رقم 02 لأنها تقع في المجال [05%-15%]. أما في سنة 2011 بلغت نسبة التصنيف المرجح في هذا البنك 3.35% وبالتالي تعتبر قوية ونمنحها التصنيف رقم 01. أما التصنيف الكلي لثلاث سنوات هو رقم 02.

الجدول رقم 21: نسبة التصنيف المرجح لبنك بي أ بي باريبا الجزائر

بي أن بي باريبا الجزائر Bnp Paribas El Djazaïr			
	2010	**2011**	**2012**
المخصصات	93662	233510	301101
رأس المال المدفوع	10000000	10000000	10000000
الإحتياطات	494155	695806	944409
حقوق الملكية	10494155	10695806	10944409
المخصصات +حقوق الملكية	10587817	10929316	11245510
نسبة التصنيف المرجح	%0.88	%2.14	%2.68
التصنيف السنوي	01	01	01
التصنيف الكلي	01		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجح في إرتفاع مستمر خلال ثلاث سنوات 2010، 2011، 2012، حيث بلغت النسب: 0.88%، 2.14%، 2.68% على التوالي، ومنه يمنح لها التصنيف رقم 01 حسب نظام التقييم البنكي. أما التصنيف الكلي للبنك هو 01.

المطلب الثالث: تحليل ربحية البنك:

كما سبق القول فإن الإدارة تنظر إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول .ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول لتقييم الأرباح.

الجدول رقم 22: نسبة العائد على متوسط الأصول للبنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري BNA			
	2010	**2011**	**2012**
صافي الدخل	32599909	34819139	27180499
متوسط الأصول	1341211616	1521174069	1840371250
نسبة العائد على متوسط الأصول	%2.43	%2.29	%1.48
التصنيف السنوي	01	01	02
التصنيف الكلي	01		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

مما سبق أعلاه، نلاحظ أن نسبة العائد على متوسط الأصول في إنخفاض مستمر وهذا راجع إلى تزايد الأصول، وحسب نظام التقييم البنكي camels تمنح أرقام التصنيف على التوالي: 01، 01، 02. وبحساب متوسط التصنيف لثلاث سنوات يمنح للبنك رقم التصنيف 01.

الجدول رقم 23: نسبة العائد على متوسط الأصول لبنك بي أن بي باريبا الجزائر

بي أن بي باريبا الجزائر Bnp Paribas El Djazaïr			
	2010	**2011**	**2012**
صافي الدخل	4033008	4972059	4565756
متوسط الأصول	166825637	170141393	190310928.5
نسبة العائد على متوسط الأصول	%2.42	%2.92	%2.4
التصنيف السنوي	01	01	01
التصنيف الكلي	01		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول، نلاحظ أن نسبة العائد على متوسط الأصول لبنك بي أن بي باريبا الجزائر إرتفعت من سنة 2010 إلى سنة 2011، وهذا راجع إلى إرتفاع الأرباح. أما في سنة 2012 إنخفضت أرباح البنك مما نتج عنه إنخفاض نسبة العائد على متوسط الأصول. وحسب نظام التقييم camels يمنح للبنك التصنيف رقم 01.

المبحث الثاني: تحليل السيولة وتقييم كل من إدارة البنك والحساسية اِتجاه مخاطر السوق:

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بتحليل السيولة، تقييم كفاءة الإدارة وكذا تقييم الحساسية اِتجاه مخاطر السوق، وهذا في البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر.

المطلب الأول: تحليل السيولة:

إن عنصر السيولة يعتبر من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، ولكن هذا العنصر يتميز بعدم تداخله بشكل كبير مع العناصر الأخرى المكونة للنظام، وبالرغم من ذلك فإن البعض يعتبرونه أحد أهم الأسباب المؤدية لوقوع البنوك في المشاكل، وبالتالي فشلها في الوفاء بالتزاماتها.

إن تحليل عنصر السيولة يستند إلى مجموعة من النسب المالية نذكر منها:

نسبة القروض إلى الودائع (نسبة التوظيف): تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض.

الجدول رقم 24: نسبة القروض إلى الودائع في البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري BNA			
	2010	**2011**	**2012**
القروض	858981230	1018304299	1414035360
الودائع	1072268034	1296154683	1714793602
نسبة التوظيف	%80	%78.56	%82.46
التصنيف السنوي	5	5	5
التصنيف الكلي	5		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول، نلاحظ أن نسبة القروض إلى الودائع في هذا البنك غير مستقرة، وحسب نظام التقييم البنكي يمنح رقم التصنيف 05 للبنك.

الجدول رقم 25: نسبة القروض إلى الودائع في بنك بي أن بي باريبا الجزائر

بي أن بي باريبا الجزائر Bnp Paribas El Djazaïr			
	2010	**2011**	**2012**
القروض	129550916	136510459	141932696
الودائع	145736596	148086795	179630782
نسبة التوظيف	%88.89	%92.18	%79.01
التصنيف السنوي	05	05	05
التصنيف الكلي	05		

المصدر: من إعداد الطالبة بالِاعتماد على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول، نلاحظ أن نسبة القروض إلى الودائع في هذا البنك غير مستقرة، وحسب نظام التقييم البنكي يمنح رقم التصنيف 05 للبنك.

نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

الجدول رقم 26: نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري BNA			
	2010	**2011**	**2012**
القروض	858981230	1018304299	1414035360
الأصول	1421685356	1620662782	2060079717
القروض/الأصول	%60.42	%62.83	%68.64
التصنيف السنوي	2	2	3
التصنيف الكلي	2		

المصدر: من إعداد الطالبة بالِاعتماد على القوائم المالية للبنك.

مما سبق نجد أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في هذا البنك في اِرتفاع مستمر، وبالتالي متوسط التصنيف لثلاث سنوات هو رقم 03.

الجدول رقم 27: نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في بنك بي أن بي باريبا الجزائر

بي أن بي باريبا الجزائر Bnp Paribas El Djazaïr			
	2010	**2011**	**2012**
القروض	129550916	136510459	141932696
الأصول	166825637	173457149	207164708
القروض/الأصول	%77.66	%78.7	%68.51
التصنيف السنوي	05	05	04
التصنيف الكلي	05		

المصدر: من إعداد الطالبة بالِاعتماد على القوائم المالية للبنك.

مما سبق نجد أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول في هذا البنك في اِرتفاع مستمر، وبالتالي متوسط التصنيف لثلاث سنوات هو رقم 05.

نسبة السيولة الحاضرة: تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة باستعمال الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق أو لدى البنك المركزي، أو البنوك الأخرى.

الجدول رقم 28: نسبة السيولة الحاضرة في البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري BNA			
	2010	**2011**	**2012**
قيم في الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	121610230	213006730	246496510
سندات عمومية	296	296	220
السيولة الحاضرة	121610526	213007026	246496730
ديون بذمة المؤسسة المالية	290560461	48006753	110841943
الودائع لدى الزبائن	738292584	970673130	1325198501
خصوم أخرى	43414989	277474800	278753158
الخصوم المستحقة على المدى القصير	1072268034	1296154683	1714793602

نسبة السيولة الحاضرة	%11.34	%16.43	%14.37
التصنيف السنوي	3	1	2
التصنيف الكلي	2		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول نجد أن متوسط التصنيف الكلي لنسبة السيولة الحاضرة في البنك الوطني الجزائري هو رقم 01، وهي كافية لمواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل.

الجدول رقم 29: نسبة السيولة في بنك بي أن بي باريبا الجزائر

بي أن بي باريبا الجزائر Bnp Paribas El Djazaïr			
	2010	**2011**	**2012**
قيم في الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	20629466	27022782	53947763
سندات عمومية	–	–	–
السيولة الحاضرة	20629466	27022782	53947763
ديون بذمة المؤسسة المالية	1116798	1893255	1090214
الودائع لدى الزبائن	119522385	130429669	154654487
خصوم أخرى	22965592	14661146	23201636
الخصوم المستحقة على المدى القصير	143604775	146984070	178946337
نسبة السيولة الحاضرة	%14.37	%18.38	%30.15
التصنيف السنوي	02	01	01
التصنيف الكلي	01		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

من خلال الجدول نجد أن متوسط التصنيف الكلي لنسبة السيولة الحاضرة في بنك بي أن بي باريبا الجزائر هو رقم 01، وهي كافية لمواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل.

تلخيص نسب تحليل السيولة:

الجدول رقم 30: تلخيص نسب تحليل السيولة في البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري BNA			
	2010	**2011**	**2012**
نسبة التوظيف	%78.7	%77.58	%81.69
التصنيف السنوي	05	05	05
نسبة السيولة الحاضرة	%35.15	%17.52	%15.19
التصنيف السنوي	01	01	01
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	%60.42	%62.83	%68.64
التصنيف السنوي	03	03	04
متوسط التصنيف السنوي	03	03	03
التصنيف الكلي	03		

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول نستنتج أن سيولة البنك الوطني الجزائري تأخذ التصنيف رقم 03 حسب نظام التقييم البنكي camels.

الجدول رقم 31: تلخيص نسب تحليل السيولة في بنك بي أن بي باريبا الجزائر

بي أن بي باريبا الجزائر Bnp Paribas El Djazaïr			
	2010	**2011**	**2012**
نسبة التوظيف	%88.89	%92.18	%79.01
التصنيف السنوي	05	05	05
نسبة السيولة الحاضرة	%14.37	%18.38	%30.15
التصنيف السنوي	02	01	01
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	%77.66	%78.7	%68.51
التصنيف السنوي	05	05	04
متوسط التصنيف السنوي	04	04	03

التصنيف الكلي	04

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول نستنتج أن سيولة البنك الوطني الجزائري تأخذ التصنيف رقم 04 حسب نظام التقييم البنكي camels.

المطلب الثاني: تقييم إدارة البنك:

لتقييم كفاءة الإدارة في البنك قمنا بإعداد إستبيان وتوزيعه على أعضاء الإدارة، يتضمن مؤشرات جودة الإدارة (الحوكمة، الموارد البشرية، عملية التدقيق، نظام المعلومات والتخطيط الإستراتيجي)، وهذا من أجل جمع المعلومات اللازمة لتحليل وتقييم هذا العنصر في البنك. بلغ عدد العينة 10.

وسنمنح التصنيف على أساس عدد الإجابات، حيث:

الجدول 32: درجات التصنيف

	موافق تمامًا	موافق	حيادي	لست موافق	لست موافق تمامًا
التصنيف	قوي جدّا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدًّا
	01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطالبة.

الجدول رقم 33: تقييم كفاءة الإدارة في البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري BNA							
	الحوكمة		موافق تماما	موافق	حيادي	لست موافق	لست موافق تماما
1	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمعرفة الكافية لمفهوم الحوكمة	العدد	2	5	2	0	1
2	تطبق الحوكمة كأحد المعايير الأساسية عند تقييم المؤسسات المقترضة.	العدد	2	4	2	1	1
3	يعلن البنك عن كامل أهدافه الإستراتيجية.	العدد	2	3	2	3	0
4	تتوفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال البنك	العدد	1	5	1	3	0

التصنيف					2	
	عملية التدقيق		**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الداخلي.	العدد	5	4	0	1	0
2	تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الخارجي.	العدد	1	7	1	1	0
3	توجد ضوابط داخلية ملائمة لطبيعة وحجم أعمال البنك.	العدد	3	4	1	2	0
4	وجود نظام رقابة داخلية فعال.	العدد	4	5	0	1	0
التصنيف					2	
	الموارد البشرية		**موافق تمامًا**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تمامًا**
1	يعتمد البنك على نظام الحوافز.	العدد	1	2	3	4	0
2	تمتلك الإدارة القدرة على تحديد حجم الموارد البشرية الكافية للقيام بنشاطاتها.	العدد	2	5	0	3	0
3	تضع الإدارة دليل عمل لكل وظيفة.	العدد	3	5	0	2	0
4	تطبق الإدارة خطط واضحة لتوظيف الكفاءات المناسبة.	العدد	3	4	2	1	0
5	تعتمد الإدارة على وضع برامج تدريب فعالة.	العدد	2	7	0	1	0
6	يتمتع أعضاء الإدارة بدراية كافية حول السوق البنكية.	العدد	3	4	2	1	0
التصنيف					2	
	نظام المعلومات		**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن اِنتقال المعلومات.	العدد	3	4	1	2	0
2	تقوم الإدارة بإيصال المعلومات في الوقت المناسب	العدد	2	4	4	0	0
التصنيف					2	
	التخطيط الإستراتيجي		**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	للإدارة أهداف طويلة الأجل تعمل على تحقيقها.	العدد	3	4	2	1	0
2	للإدارة القدرة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الظروف المتغيرة.	العدد	1	4	3	2	0
التصنيف					2	
	مجالات أخرى		**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	تلتزم الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها.	العدد	3	5	0	2	0

2	تقدم الإدارة معلومات وتقارير دورية دقيقة للبنك المركزي	العدد	5	3	0	2	0
3	للإدارة القدرة على خلق مكانة جيدة للبنك.	العدد	6	4	0	0	0
4	تتجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي بشكل كامل.	العدد	4	2	2	1	1
التصنيف			1				
التصنيف الكلي للإدارة			2				

المصدر: من إعداد الطالبة بالِاعتماد على الِاستبيان.

من خلال الجدول، نلاحظ أن التصنيف الكلي لإدارة البنك هو رقم 02، وهذا يعكس تحقيق نتائج مرضية للبنك.

الجدول رقم 34: تقييم كفاءة الإدارة في بنك بي أن بي باريبا الجزائر

بي أن بي باريبا الجزائر Bnp Paribas El Djazaïr							
الحوكمة			**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمعرفة الكافية لمفهوم الحوكمة	العدد	4	3	0	2	1
2	تطبق الحوكمة كأحد المعايير الأساسية عند تقييم المؤسسات المقترضة.	العدد	3	3	2	2	0
3	يعلن البنك عن كامل أهدافه الِاستراتيجية.	العدد	5	4	1	0	0
4	تتوفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال البنك	العدد	8	1	0	1	0
التصنيف			01				
عملية التدقيق			**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الداخلي.	العدد	6	2	2	0	0
2	تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الخارجي.	العدد	5	3	1	1	0
3	توجد ضوابط داخلية ملائمة لطبيعة وحجم أعمال البنك.	العدد	7	2	1	0	0
4	وجود نظام رقابة داخلية فعال.	العدد	6	3	1	0	0
التصنيف			01				
الموارد البشرية			**موافق تمامًا**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تمامًا**
1	يعتمد البنك على نظام الحوافز.	العدد	4	3	1	1	1
2	تمتلك الإدارة القدرة على تحديد حجم الموارد البشرية الكافية	العدد	3	2	4	1	0

	للقيام بنشاطاتها.						
3	تضع الإدارة دليل عمل لكل وظيفة.	العدد	4	2	1	2	1
4	تطبق الإدارة خطط واضحة لتوظيف الكفاءات المناسبة.	العدد	3	1	4	1	1
5	تعتمد الإدارة على وضع برامج تدريب فعالة.	العدد	5	4	1	0	0
6	يتمتع أعضاء الإدارة بدراية كافية حول السوق البنكية.	العدد	3	2	4	1	0
التصنيف			01				
نظام المعلومات			**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن اِنتقال المعلومات.	العدد	6	0	3	1	0
2	تقوم الإدارة بإيصال المعلومات في الوقت المناسب	العدد	7	3	0	0	0
التصنيف			01				
التخطيط الإِستراتيجي			**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	للإدارة أهداف طويلة الأجل تعمل على تحقيقها.	العدد	5	0	4	1	0
2	للإدارة القدرة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الظروف المتغيرة.	العدد	4	2	1	1	2
التصنيف			01				
مجالات أخرى			**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	تلتزم الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها.	العدد	8	2	0	0	0
2	تقدم الإدارة معلومات وتقارير دورية دقيقة للبنك المركزي	العدد	6	4	0	0	0
3	للإدارة القدرة على خلق مكانة جيدة للبنك.	العدد	5	5	0	0	0
4	تتجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي بشكل كامل.	العدد	9	1	0	0	0
التصنيف			01				
التصنيف الكلي للإدارة			01				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الاِستبيان.

من خلال الجدول، نلاحظ أن إدارة هذا البنك تتميز بالتصنيف رقم 01، وهذا يدل على فاعلية طاقمه الإداري.

المطلب الثالث: تقييم الحساسية اِتجاه مخاطر السوق:

كما سبق القول فإن مخاطر أسعار الفائدة تمثل أحد أهم مخاطر السوق، وباعتبار أن المصدر الأساسي لربحية البنك هو هامش الفائدة فإن تغير سعر الفائدة في السوق سيؤثر على الفوائد المقبوضة والمدفوعة ومن بين أدوات قياس مخاطر سعر الفائدة، هو تحليل الفجوة حيث تركز هذه الأخيرة على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة.

$GAP= RSAs – RSLs$

حيث:

RSAs: الأصول ذات الحساسية اِتجاه سعر الفائدة.

RSLs: الخصوم ذات الحساسية اِتجاه سعر الفائدة.

لكن حساب الفجوة غير كاف للحكم على مدى حساسية البنك لمخاطر السوق، ومنه لتقييم الحساسية اِتجاه مخاطر السوق اِستندنا على الإستبيان الذي قمنا بتوزيعه على الطاقم الإداري للبنك.

وسنمنح التصنيف على أساس عدد الإجابات كالتالي:

الجدول رقم 35: تقييم حساسية البنك الوطني الجزائري اِتجاه مخاطر السوق

البنك الوطني الجزائري BNA						
	الحساسية اِتجاه مخاطر السوق	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
1	مدى حساسية الأصول بالبنك للتغيرات في أسعار الفائدة	2	2	5	1	0
2	مدى حساسية الخصوم بالبنك للتغيرات في أسعار الفائدة	0	3	6	1	0
3	مدى حساسية الأصول بالبنك للتغيرات في أسعار الصرف	1	3	4	2	0
4	مدى حساسية الخصوم بالبنك للتغيرات في أسعار الصرف	1	3	4	2	0
5	مدى المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية	3	1	4	1	1
6	مدى تطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.	1	3	4	1	1
7	مدى قدرة البنك على التحكم في مخاطر السوق.	0	2	2	6	0
	التصنيف الكلي للبنك	3				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الإستبيان.

من خلال الجدول، نستنتج أن درجة تحكم البنك بمخاطر السوق لديه منخفضة وتحتاج إلى تحسين، مما يمنح له التصنيف رقم 03.

الجدول رقم 36: تقييم حساسية بنك بي أن بي باريبا الجزائر اِتجاه مخاطر السوق

بي أن بي باريبا الجزائر Bnp Paribas El Djazaïr						
	الحساسية اِتجاه مخاطر السوق	**قوي جدا**	**قوي**	**متوسط**	**ضعيف**	**ضعيف جدا**
1	مدى حساسية الأصول بالبنك للتغيرات في أسعار الفائدة	1	5	1	1	2
2	مدى حساسية الخصوم بالبنك للتغيرات في أسعار الفائدة	2	6	1	1	0
3	مدى حساسية الأصول بالبنك للتغيرات في أسعار الصرف	0	5	1	2	2
4	مدى حساسية الخصوم بالبنك للتغيرات في أسعار الصرف	1	4	2	1	2
5	مدى المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية	0	2	5	1	2
6	مدى تطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.	4	6	0	0	0
7	مدى قدرة البنك على التحكم في مخاطر السوق.	0	4	3	2	1
	التصنيف الكلي للبنك	02				

المصدر: من إعداد الطالبة بالِاعتماد على الِاستبيان.

من خلال الجدول، نستنتج أن درجة بنك بي أن بي باريبا الجزائر في التحكم بمخاطر السوق قوية، مما يمنح له التصنيف رقم 02.

تحليل الفجوة:

الجدول رقم 37: تحليل الفجوة للبنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري BNA			
	2010	**2011**	**2012**
الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	858981526	1018304595	1414035580
حقوق على المؤسسات العمومية	111800873	117835306	279869346
حقوق على الزبائن	747180357	900468993	1134166014
أسهم وسندات ذات مردودية متغيرة	296	296	220

مساهمات ونشاط المحفظة	–	–	–
الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	1086268034	1310154683	1728793602
ديون بذمة المؤسسات المالية	290560461	48006753	110841943
ودائع الزبائن	738292584	970673130	1325198501
خصوم أخرى	43414989	277474800	278753158
ديون تابعة	14000000	14000000	14000000
الفجوة	(227286508)	(291850088)	(314758022)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

من الجدول السابق، نلاحظ أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الأصول الحساسة للتغير في أسعار الفائدة، وبما أن الفجوة سالبة خلال ثلاث سنوات يعني أن إرتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وإنخفاضها سيجعله يربح.

الجدول رقم 38: تحليل الفجوة لبنك بي أن بي باريبا الجزائر

بي أن بي باريبا الجزائر Bnp Paribas El Djazaïr			
	2010	**2011**	**2012**
الأصول ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	129550916	136510459	141932696
حقوق على المؤسسات العمومية	59548416	56967813	60352495
حقوق على الزبائن	70002500	79542646	81580201
أسهم وسندات ذات مردودية متغيرة	–	–	–
مساهمات ونشاط المحفظة	–	–	–
الخصوم ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة	143604775	146984070	178946337
ديون بذمة المؤسسات المالية	1116798	1893255	1090214
ودائع الزبائن	119522385	130429669	154654487
خصوم أخرى	22965592	14661146	23201636
ديون تابعة	–	–	–
الفجوة	(14053859)	(10473611)	(37013641)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على القوائم المالية.

من الجدول السابق، نلاحظ أن الخصوم الحساسة للتغير في أسعار الفائدة أكبر من الأصول الحساسة للتغير في أسعار الفائدة، وبما أن الفجوة سالبة خلال ثلاث سنوات يعني أن إرتفاع الفوائد سيجعل البنك يخسر وإنخفاضها سيجعله يربح.

المبحث الثالث: التقييم الكلي للبنكين والمقارنة بينهما:

إنطلاقًا من تحليل المؤشرات السابقة لنظام التقييم البنكي camels نقوم بالتقييم الكلي للبنكين، إضافة إلى ذلك سوف نقوم بالمقارنة بين هذين البنكين.

المطلب الأول: التقييم الكلي للبنكين:

من خلال نظام التقييم البنكي camels يتم تقييم كل من البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر كالآتي:

الجدول رقم 39: التقييم الكلي للبنك الوطني الجزائري.

البنك الوطني الجزائري BNA			
	2010	**2011**	**2012**
تصنيف كفاية رأس المال	01	01	01
تصنيف جودة الأصول	02	01	02
تصنيف كفاءة الإدارة	02		
تصنيف إدارة الربحية	01	01	02
تصنيف درجة السيولة	3	3	3
تصنيف الحساسية لمخاطر السوق	03		
التصنيف الكلي	2	2	2
التصنيف الكلي لثلاث سنوات	2		

المصدر: من إعداد الطالبة.

من الجدول أعلاه يتبين أن البنك الوطني الجزائري يمكن منحه التصنيف رقم 02 حسب نظام التقييم البنكي camels، بمعنى أن البنك سليم نسبيًا مع وجود بعض القصور وقد لا يحتاج لتدخل السلطات الرقابية.

الجدول رقم 40: التقييم الكلي لبنك بي أن بي باريبا الجزائر

بي أن بي باريبا الجزائر Bnp Paribas El Djazaïr			
	2010	**2011**	**2012**
تصنيف كفاية رأس المال	01	01	01
تصنيف جودة الأصول	01	01	01
تصنيف كفاءة الإدارة	01		
تصنيف إدارة الربحية	01	01	01
تصنيف درجة السيولة	04	04	03
تصنيف الحساسية لمخاطر السوق	02		
التصنيف الكلي	2	02	02
التصنيف الكلي لثلاث سنوات	02		

المصدر: من إعداد الطالبة.

من الجدول أعلاه يتبين أن بنك بي أن بي باريبا الجزائر يمكن منحه التصنيف رقم 02 حسب نظام التقييم البنكي camels، بمعنى أن البنك سليم نسبيًا مع وجود بعض القصور ويمكن معالجة السلبيات وقد لا يحتاج لتدخل السلطات الرقابية.

المطلب الثاني: المقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك بي أن بي باريبا الجزائر:

حسب التصنيف الكلي للبنكين، يتبين أن كلاهما في وضعية مرضية (التصنيف رقم 02)، ولمعرفة أفضل بنك من حيث تقييم الأداء سوف نقوم بتحليل الشكلين التاليين كالآتي:

الشكل رقم 05: التصنيف الكلي للبنك الوطني الجزائري

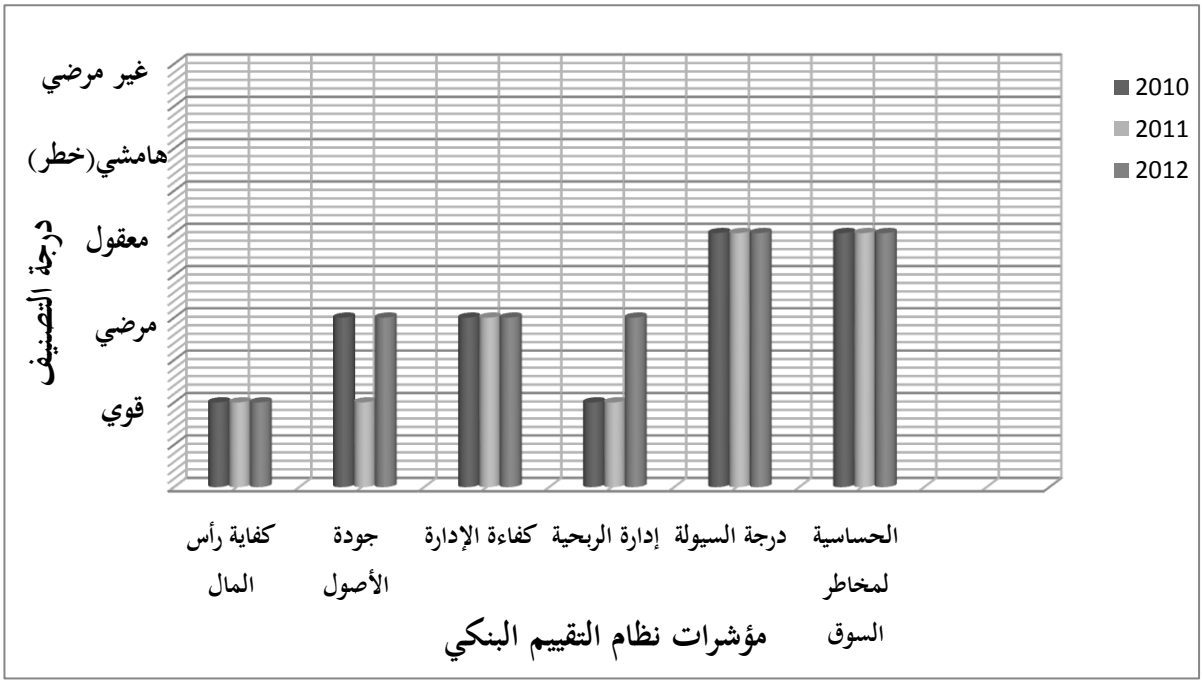

المصدر: من إعداد الطالبة بالِاعتماد على الجدول رقم 39.

الشكل رقم 06: التصنيف الكلي لبنك بي أن بي باريبا الجزائر

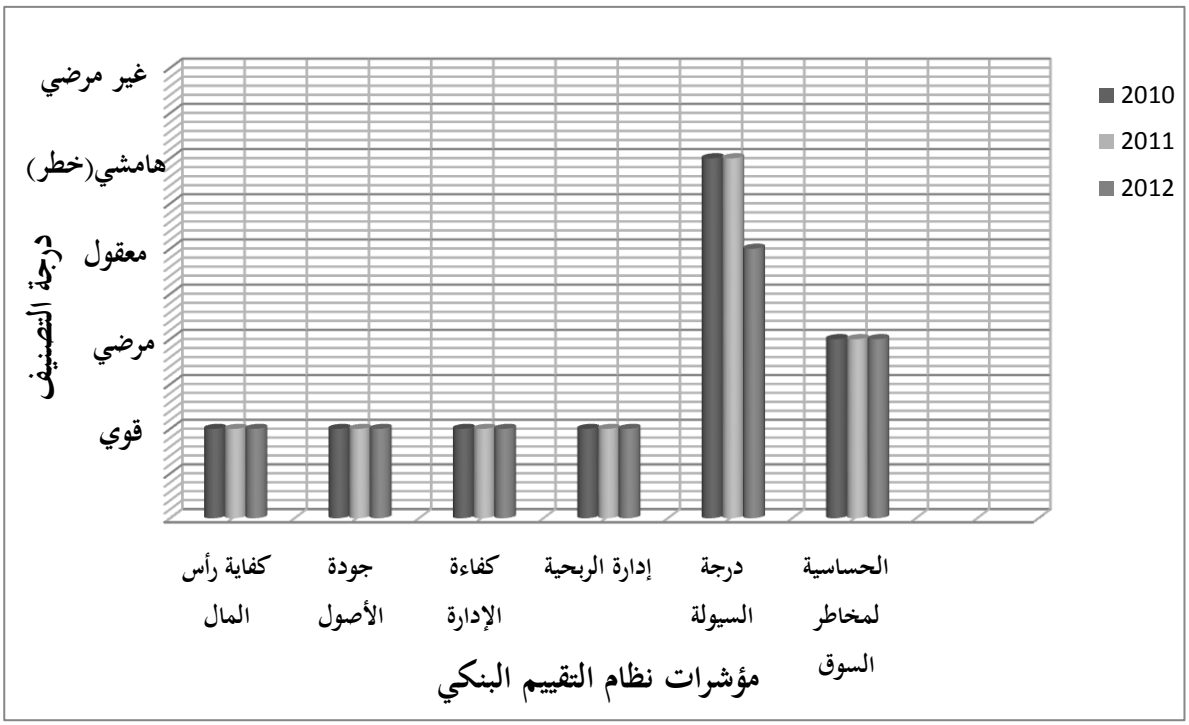

المصدر: من إعداد الطالبة بالِاعتماد على الجدول رقم 40.

التحليل:

من خلال الشكلين السابقين نجد:

- درجة تصنيف كفاية رأس المال لكل من البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر هي رقم 01 خلال 03 سنوات بمعنى قوية، حيث أن كل من البنكين في وضعية جيّدة ويتميزان بالمؤشرات التالية:
  - أداء قوي للأرباح؛
  - النمو الجيّد للأصول؛
  - خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال البنكية وتحليل المخاطر المتعلقة بها، وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها؛
  - معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين؛
  - الحجم المنخفض للأصول المتعثرة وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.
- جودة الأصول لبنك بي أن بي باريبا الجزائر تمتاز بدرجة التصنيف رقم 01 فهي في وضع قويّ خلال 03 سنوات وتمتاز بالمؤشرات التالية:
  - حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال؛
  - وجود إتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تم تمديدها؛
  - الضبط الجيّد للتركيزات الإئتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حدا أدنى من المخاطرة؛
  - الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في الخصوص؛
  - إحتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض؛
  - الأصول البنكية الأخرى (غير الإئتمانية) التي تحتوي على مخاطر بنكية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.

أما البنك الوطني الجزائري شهد عدم الإستقرار من حيث درجة التصنيف خلال الفترة 2010-2012، حيث في سنتين 2010 و2012 تم منحه التصنيف رقم 02 "نتائج مرضية"، وهو بذلك يتصف بالمؤشرات التالية:

- يشهد البنك إتجاهات سلبية في المستوى الإئتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها أو في مستوى مخصصات الخسائر المكونة لمواجهتها؛

- توجد نقاط ضعف في معايير الإئتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل؛
- تتطلب قروض الموظفين بعض الإهتمام التنظيمي ولكن يمكن تصحيحها بسهولة؛
- إنخفاض العائد على الأصول غير الإئتمانية والتي تظهر أكثر من الخطر الطبيعي دون أن تشكل تهديد بالخسائر.

أما في سنة 2011 تم منحه التصنيف رقم 01 مثل البنك بي أن بي باريبا الجزائر. ومن خلال ذلك نستنج أن البنك الخاص الأجنبي أفضل من البنك العمومي المحلي من حيث جودة الأصول.

- كفاءة إدارة البنك بي أن بي باريبا الجزائر أفضل من كفاءة إدارة البنك الوطني الجزائري، حيث يتصف البنك الخاص الأجنبي بالتصنيف رقم 01 "قوي"، ويمتاز بالمؤشرات التالية:
  - قوة معدل الأداء المالي في جميع المجالات؛
  - الفهم الملائم والقدرة على الإستجابة للتغيرات في البيئة الإقتصادية؛
  - مراعاة الإلتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل؛
  - دقة وملائمة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي؛
  - مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيّد وقدرة عالية على إدارة المخاطر؛
  - وأخيراً تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.

فحين أن البنك العمومي يمتاز بالتصنيف رقم 02، وأن وأن تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبياً.

- خلال سنة 2012، نجد أن ربحية البنك الوطني الجزائري تمتاز بالتصنيف رقم 02، الذي يحمل المؤشرات التالية:
  - يولد دخلا كافيًا لتلبية متطلبات الإحتياطات اللازمة؛
  - يوفر نموًا لرأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة.

أما خلال السنتين 2010 و2011 فكانت ربحيته قوية مثل ربحية البنك الخاص الأجنبي خلال جميع السنوات، مما أدى إلى ما يلي:

- توفير الدخل الكافي لتحقيق متطلبات تكوين الإحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع الأرباح المعقولة للمساهمين؛
- سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات؛
- الإتجاهات الإيجابية في أنواع الدخل والنفقات الرئيسية.

ومن هنا نستنتج أن البنك الأفضل هو البنك بي أن بي باريبا الجزائر.

- كلا البنكين في وضعية سيئة من حيث درجة السيولة، حيث أن البنك الوطني الجزائري خلال السنوات الثلاث إتصف بعدم الكفاءة في إدارة السيولة مما يؤدي إلى ظهور مشكلات متكررة في السيولة، كما تبرز حاجة الإدارة إلى التدارك الفوري للإتجاهات السلبية لتجنب الأزمات البنكية. وبالرغم ذلك هو في وضع معقول "التصنيف رقم 03".

أما البنك بي أن بي باريبا الجزائر فقد شهد خلال الفترة 2010-2012 مشاكل حادة في السيولة مما يتطلب رقابة تنظيمية فورية قوية من أجل تقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لإحتياجاته الحالية، كما يجب أن يقوم البنك بالتخطيط المكثف للتعامل مع إحتياجاته، وهو بذلك في وضع خطر.

ومن خلال هذا نجد أن البنك الوطني الجزائري هو أفضل بنك من خلال درجة السيولة.

- البنك الوطني الجزائري أسوأ من البنك بي أن بي باريبا الجزائر من حيث تحكمه في مخاطر السوق، حيث أن صافي أرباح البنك غير حساسة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة، ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى أن مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير قويين في مواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان إتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- وأخيرًا نستنتج من خلال تحليلنا لمؤشرات نظام التقييم البنكي camels المطبقة على البنكيين، أن البنك الأجنبي الخاص "بي أن بي باريبا الجزائر" هو أفضل بنك.

المطلب الثالث: ملخص تقرير التفتيش للبنك وفق تصنيف camels:

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بتقديم ملخص تقرير التفتيش للبنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر.

الشكل رقم 07: ملخص تقرير التفتيش للبنك الوطني الجزائري

اِسم البنك : البنك الوطني الجزائري BNA

تاريخ التفتيش: 2013/01/13

البند	التصنيف في 2013	
	2012	2010
1-رأس المال	1	1
2-جودة الأصول	2	2
3-الإدارة	2	2
4-الربحية	2	1
5-السيولة	3	4
6-الحساسية اِتجاه مخاطر السوق	3	3
7-التقييم النهائي	2	2

ملاحظات: موقف البنك سليم نسبيًا مع وجود بعض القصور، يحتاج لِاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل معالجة السلبيات.

أعد بواسطة: نظام التقييم البنكي camels

التاريخ: 2013/01/14.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الشكل رقم 02، ص42.

الشكل رقم 08: ملخص تقرير التفتيش في البنك بي أن بي باريبا الجزائر

اِسم البنك : البنك بي أن بي باريبا Bnp Paribas El Djazaïr

تاريخ التفتيش: 2013/01/13

البند	التصنيف في 2013	
	2012	2010
1-رأس المال	1	1
2-جودة الأصول	2	2
3-الإدارة	2	2
4-الربحية	2	1
5-السيولة	3	4
6-الحساسية اِتجاه مخاطر السوق	3	3
7-التقييم النهائي	2	2

ملاحظات: موقف البنك سليم نسبيًا مع وجود بعض القصور، يحتاج لِاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل معالجة السلبيات.

أعد بواسطة: نظام التقييم البنكي camels

التاريخ: 2013/01/14.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإِعتماد على الشكل رقم 02، ص42.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل قمنا بتطبيق نظام التقييم البنكي camels على البنك الوطني الجزائري وكذا البنك بي أن بي باريبا الجزائر، حيث إعتمدنا في تحليلنا لمكونات نظام التقييم البنكي على مجموعة من النسب، وكذلك على الإستبيان لتقييم الإدارة والحساسية إتجاه مخاطر السوق، حيث تم الوصول إلى التصنيف الكلي للبنكين.

وأخيرًا المقارنة بين البنكين محل الدراسة، لنجد أن البنك الأجنبي الخاص "بي أن بي باريبا الجزائر" هو أفضل بنك من حيث تقييم الأداء.

خاتمة عامة

خاتمة

نظرًا لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تحريك مختلف فعاليات الإقتصاد بإعتبارها من أهم وأنشط المؤسسات المالية العامة في النظام البنكي، ونظرًا للطبيعة الخاصة لنشاط هذه البنوك، فإنها تتميز بدرجة عالية من المخاطر. وهذا ما إستدعى تطلع معظم الدول إلى تقوية أنظمة الرقابة البنكية وتعميق سيادة البنوك المركزية من خلال تبني مجموعة من القواعد والآليات الرقابية التي تحكم وتقيس أعمال المنظمات البنكية وتنظم مهنتها، حرصًا على سلامة مراكزها المالية وحمايةً لمصالح المدخرين، المستثمرين والمساهمين، توصلاً إلى جهاز بنكي سليم قادر على المساهمة في تمويل التنمية الإقتصادية، وسعيًا إلى تحقيق الإستقرار النقدي مع أفضل معدلات النمو الإقتصادي، بالإضافة إلى التقليل من الصدمات الداخلية والخارجية للبنك.

وإنطلاقًا من هذا ظهر نظام التقييم البنكي camels من أجل تقييم أداء البنوك لتحديد جدارتها المالية، واكتشاف نقاط قوتها وضعفها بالإعتماد على تحليل ستة عناصر جوهرية تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة والحساسية إتجاه مخاطر السوق بهدف تمكين السلطات الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع البنكي، ومنه تفعيل عملية الرقابة على البنوك التجارية.

نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها، وعلى ضوء الفرضيات المقترحة، نستخلص النتائج التالية:

الفرضية الأولى: "لا تتميز الأصول التي يملكها البنك الوطني الجزائري بالجودة اللازمة."

من خلال التحليل السابق لأصول البنك الوطني الجزائري، تبين أنها حسب نظام التقييم البنكي camels تأخذ التصنيف رقم 02 "مرضية"، وهذا ما يجعلنا نرفض هذه الفرضية.

الفرضية الثانية: "يتمتع الطاقم الإداري للبنك بي أن بي باريبا الجزائر بالكفاءة والفاعلية."

توصلنا إلى الحكم بصحة هذه الفرضية، حيث من خلال إجابات الطاقم الإداري لهذا البنك على الإستبيان، تبين أنه يأخذ التصنيف رقم 01 "قوي"، وهذا ما يدل على كفاءة وفاعلية الطاقم الإداري.

الفرضية الثالثة: "حساسية البنك الوطني الجزائري إتجاه مخاطر السوق جيّدة."

حسب نتائج تحليل الإستبيان، نجد أن درجة تحكم البنك الوطني الجزائري بمخاطر السوق منخفضة وتحتاج إلى تحسين، مما يمنح له التصنيف رقم 03، وإستنادًا غلى ذلك نرفض هذه الفرضية.

الفرضية الرابعة: "البنك الوطني الجزائري أفضل بنك من حيث الأداء مقارنة بالبنك بي أن بي باريبا الجزائر."

من خلال التصنيف الكلي للبنكين بإستخدام نظام التقييم البنكي camels نجد أن كلا البنكين في وضع مرضي (يحملان التصنيف رقم 02)، ولكن من خلال تحليلنا لكّل مؤشر على حدى نجد أن البنك بي أن بي باريبا الجزائر هو أفضل بنك من حيث الأداء، وبالتالي تبطل صحة هذه الفرضية.

النتائج العامة:

على ضوء ما تقدم من دراسة لهذا الموضوع، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تعتبر الرقابة البنكية شرطًا أساسيًا مسبقًا لتحقيق سلامة القطاع البنكي؛
- ترتبط مراحل الرقابة بالتركيز على المخاطر بمكونات نظام التقييم البنكي camels بشكل إيجابي؛
- يتميز نموذج التقييم camels بعناصر مالية، فنية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء البنك؛
- يعمل نظام التقييم البنكي camels على إجراء تحليل شامل لأداء البنك من خلال إظهار مواطن القوة والضعف التي تحتاج إلى إهتمام خاص. مما يساهم في رسم سياسة وخطط محكمة من طرف الإدارة بإرتكازها على العناصر السلبية.

التوصيات:

تدعيما للنتائج السابقة، نقوم بتقديم جملة من التوصيات كالتالي:

- تعزيز وتطوير أساليب الرقابة البنكية، وضرورة تبني قواعد الشفافية والإفصاح؛
- الحرص على التعلم من الدروس المستفادة في المشكلات التي يتم مواجهتها، وتوثيقها ضمن تقارير خاصة توضح مسببات المشكلة والأساليب المتبعة في معالجتها، لغرض زيادة تراكم الخبرة الرقابية التي تمنع أو تحد من القابلية للتعرض للأزمات البنكية؛
- تطبيق نظام التقييم البنكي camels في البنوك الجزائرية من أجل دعم كفاءة الرقابة البنكية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- إبراهيم الكراسنة : **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الإقتصادية، صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة، 2006.
- أمين السيد أحمد لطفي : **تقييم وتطوير دور الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة والمحاسبة على الأموال العامة**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014.
- خالد أمين عبد الله: **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- خالد وهيب الراوي: **إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج، الطبعة الثانية، عمان، 2003.
- دريد كامل آل شبيب: **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، وسوزان سمير ذيب: **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- صادق راشد الشمري: **إستراتيجية إدارة المخاطر وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري، عمان، 2013.
- صلاح الدين حسن السيسي: **نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية** (دراسات نظرية وتطبيقية)، دار الوسام، الطبعة الأولى، لبنان، 1998.
- الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- عبد السلام محمد خميس، محمد عبد الوهاب العزاوي: **نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي** (بين مقررات بازل وتقليل المخاطر المصرفية –نظرية تحليلية إستطلاعية–)، مكتبة الذاكرة، الطبعة الأولى، بغداد، 2014.
- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا و فتحي رزق السوافيري: **الرقابة والمراجعة الداخلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- عبد الكريم طيار: **الرقابة المصرفية** (سلسلة دروس في علم الإقتصاد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1988.
- عبد المطلب عبد الحميد: **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013.
- فائزة لعراف: **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة** (مع الإشارة إلى الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013.

- محمد سمير أحمد : **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- منير إبراهيم هندي: **إدارة البنوك التجارية** (مدخل إتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2015.

المذكرات:

- أحلام موسى مبارك: **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية** (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005/2004.
- أحمد قارون: **مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقًا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2013/2012.
- أحمد نور الدين الفرا: **تحليل نظام التقييم المصرفي (camels) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي** (دراسة حالة بنك فلسطين)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.
- توفيق رزمان: **فعالية إستعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006/2005.
- جهاد محمد محمد شرف: **أثر الرقابة المالية على إستمرار التمويل للمؤسسات الأهلية** (دراسة ميدانية –المؤسسات الأهلية في قطاع غزة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.
- حفيان جهاد: **إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية** (دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر،2012/2011.

- حياة نجار: **إدارة المخاطر المصرفية وفق اِتفاقيات بازل** (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاِقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013.
- رشيدة جلاوي: **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك** (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبان نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاِقتصادية، تخصص اِقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015/2014.
- ريمة ذهبي: **الاِستقرار المالي النظامي** (بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاِقتصادية، جامعة قسنطينة02، الجزائر، 2013/2012.
- سليمان ناصر: **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اِقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004.
- سمير آيت عكاش: **تطورات القواعد الاِحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقاتها من طرف البنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاِقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2013/2012.
- سهام تميسة: **تقييم أداء البنوك التجارية بِاستخدام نموذج camels** –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013.
- شريفة جعدي: **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية** (دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012)، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية، تخصص دراسات مالية اِقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013.
- صورية عاشوري: **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية** (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.

- عائشة سعدون: **ممارسة إدارة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الخاصة الأجنبية (دراسة مقارنة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015/2014.
- عبد الحق شيح: **الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010/2009.
- فتيحة بنابي: **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي** (دراسة نظرية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبان نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
- لونيس إكن: **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصاد، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر03، 2011/2010.
- مبارك بعلي حسني : **إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.
- منير معمري: **دور نظم الرقابة في تحسين أداء البنوك الإسلامية** (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013/2012.
- ناجية عاشور : **دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية** (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014/2013.
- نفيسة عفان: **أثر نظام الرقابة الداخلية على أداء المؤسسات المصرفية** (دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي –وكالة ورقلة)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبان نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012.

المقالات:

- أحمد طلفاح: **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، المعهد العربي للتخطيط، 2005.
- الجيلالي عجة : **الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04.
- سليمان مخلف: **نظام التقييم المصرفي camels**، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، مصر، 2012.
- سيرين سميح أبو رحمة: **إتفاق بازلII**، الجامعة الإسلامية، غزة، ماي 2007.
- صادق راشد الشمري: **نشاطات المصرف الوطني الإسلامي لعام 2013**، مجلة المصارف العراقية، العدد07، العراق، 2014.
- علي عبد الله شاهين: **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية** (دراسة حالة بنك فلسطين)، الجامعة الإسلامية غزة، 2005.
- علي منصور محمد بن سفاع: **تقييم الأداء بإستخدام نموذج camel** (دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007)، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، العدد02، اليمن، 2008.
- مالك الرشيد أحمد: **مقارنة بين معياري camel وcael كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005.
- مجدوب بحوصي: **إستقلالية بنك الجزائر**(مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، جامعة غرداية، الجزائر، 2012.
- مصطفى عبد اللطيف: **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد إنتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 06، 2008.
- مصطفى كامل رشيد: **مدى إمكانية إستجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الإشارة إلى العراق**، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 67، 2007.
- يوسف بوخلخال: **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي camels على نظام الرقابة على البنوك التجارية** (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزئر، 2012.

المؤتمرات:

- سليمان ناصر: **النظام المصرفي الجزائري وإتفاقية بازل**، مداخلة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية-واقع وتحديات-، جامعة شلف، الجزائر، المنعقد يومي 14-15 ديسمبر2004.
- شوقي بورقبة: **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، تفرغ علمي بمركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
- صالح مفتاح، فاطمة رحال: **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي، أسطنبول، تركيا، المنعقد يومي 09-10 سبتمبر 2013.
- علي عزوز : **قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر، المنعقد يومي 12/11 مارس 2008.
- محمد زيدان، عبد الرزاق حبار: **متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، الجزائر، المنعقد يومي 12/11 مارس 2008.

القوانين والمراسيم:

- المرسوم التنفيذي رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26: الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، بتاريخ 2010/09/01.

مواقع الأنترنت:

- **إتفاقية بازل الثالثة Basel III**، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية، العدد05، الكويت، ديسمبر 2012، على الموقع:www.kibs-edu.kw، تاريخ الاطلاع: 15ديسمبر2015.
- سمير آيت عكاش، بن ناصر محمد: **البنوك الإسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل-3-**، على الموقع: http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/bitstrean/123456789/1670/1/ait.pdf.، تاريخ الإطلاع: 20ديسمبر2015.

- صبا عبد الهادي عبد الرضا و عبد الرضا شفيق البصري: **مصفوفة camels في تقويم أداء المصارف**، على الموقع: htt://www.iasj.net/iasj ?func=full text & ald= 64815، تاريخ الإطلاع: 25 مارس 2016.
- عبد القادر زيتوني: **دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، على الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/bbb.doc، تاريخ الإطلاع: 25 مارس 2016.
- محمد الفاتح المغربي: **bank evaluation system (camels)**، على الموقع: edu.ps/yashour/files/2010/02%camels-farra، تاريخ الاطلاع: 24 مارس 2016.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Frédéric de sousa santos : **présentaton de 05 méthodes d'évaluation d'institutions de microfinance**, BIM n°27, 30juillet 2002.
- Gunther Capelle-Blancard et Thierry chauveau : l'**efficacité technique peut-elle contribuer a l'évaluation du risk d'insolvabilité ?** (le cas des banques commerciales européennes), première version : mai 2002.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Hasan Dincer, Gulsah Gencer, Nacif Orhan and Kevser Sahinbas: **A performance evaluation of that Turkish banking sector after the global crisis via camels ratios**, 7th international strategic management conference, procedia social and behavioral sciences24, Turkey, 2011.
- Haseeb Zaman Babar Gul seb **: camels rating system for banking industry in pakistan,umea school of business**, pakistan, 2011.
- Patrick y. trautmann : **camels rating** (USAID-Funded Econmic Governance II Project), united states, 2006.
- Sushendra Kumar Misra and Parvesh Kumar Aspal : **A camel model analysis of state bank group**, world journal of social sciences, volume 03, N°:04, july 2013.
- Uyen Dang : **The camel rating system in banking supervision**, international business, Arcada university of applied sciences, Vietnam, 2011.

الملاحق

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–

كلية العلوم الإِقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإِقتصادية

تخصص: بنوك وأسواق مالية

الإِستبيان

هذا الإِستبيان موجه لأعضاء مجلس الإدارة .

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار القيام بإعداد مذكرة ماستر تحت عنوان:

" أثر تطبيق نظام التقييم البنكي camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية"

أرجو تعاونكم معي لإنجاح هذا العمل، وذلك بالإجابة على أسئلة الإِستمارة المرفقة، وأحيطكم علمًا أن كل المعلومات سوف تكون سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي.

تعليمات

–ضع إشارة (×) في المكان الذي تراه مناسبًا

شكرًا مسبقًا لحسن تعاونكم.

معلومات شخصية

-المستوى العلمي.....

-سنوات الخبرة.....

أ: **تقييم الإدارة**						
	1- الحوكمة	**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمعرفة الكافية لمفهوم الحوكمة					
2	تطبق الحوكمة كأحد المعايير الأساسية عند تقييم المؤسسات المقترضة.					
3	يعلن البنك عن كامل أهدافه الإستراتيجية.					
4	تتوفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال البنك					

	2- عملية التدقيق	**موافق تماما**	**موافق**	**حيادي**	**لست موافق**	**لست موافق تماما**
1	تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الداخلي.					
2	تتجاوب الإدارة بشكل كامل مع تقارير التدقيق الخارجي.					
3	توجد ضوابط داخلية ملائمة لطبيعة وحجم أعمال البنك.					
4	وجود نظام رقابة داخلية فعال.					

	3- الموارد البشرية	موافق تمامًا	موافق	حيادي	لست موافق	لست موافق تمامًا
1	يعتمد البنك على نظام الحوافز.					
2	تمتلك الإدارة القدرة على تحديد حجم الموارد البشرية الكافية للقيام بنشاطاتها.					
3	تضع الإدارة دليل عمل لكل وظيفة.					
4	تطبق الإدارة خطط واضحة لتوظيف الكفاءات المناسبة.					
5	تعتمد الإدارة على وضع برامج تدريب فعالة.					
6	يتمتع أعضاء الإدارة بدراية كافية حول السوق البنكية.					

	4- نظام المعلومات	موافق تماما	موافق	حيادي	لست موافق	لست موافق تماما
1	وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن اِنتقال المعلومات.					
2	تقوم الإدارة بإيصال المعلومات في الوقت المناسب					

	5- التخطيط الإِستراتيجي	موافق تماما	موافق	حيادي	لست موافق	لست موافق تماما
1	للإدارة أهداف طويلة الأجل تعمل على تحقيقها.					
2	للإدارة القدرة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الظروف المتغيرة.					

	6- مجالات أخرى	موافق تماما	موافق	حيادي	لست موافق	لست موافق تماما
1	تلتزم الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها.					
2	تقدم الإدارة معلومات وتقارير دورية دقيقة للبنك المركزي					
3	للإدارة القدرة على خلق مكانة جيدة للبنك.					
4	تتجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي بشكل كامل.					

	ب: الحساسية لمخاطر السوق	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
1	مدى حساسية الأصول بالبنك للتغيرات في أسعار الفائدة					
2	مدى حساسية الخصوم بالبنك للتغيرات في أسعار الفائدة					
3	مدى حساسية الأصول بالبنك للتغيرات في أسعار الصرف					
4	مدى حساسية الخصوم بالبنك للتغيرات في أسعار الصرف					
5	مدى المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية					
6	مدى تطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.					
7	مدى قدرة البنك على التحكم في مخاطر السوق.					

الإِستمارة باللغة الفرنسية

Université Abd El Hamid Ibn Badis –Mostaganem-

Faculté des sciences économiques & sciences commerciales & sciences de gestion

Section : sciences économiques

Spécialité : Banques et Marchés financiers

Questionnaire

Ce questionnaire est destiné aux membres du conseil d'administration .

Cher frère/ chère sœur

Bonjour :

Dans le cadre de la préparation du mémoire de master en sciences économiques intitulé :

« L'impact de l'application du système d'évaluation de la banque 'camels' pour activer les contrôles sur les banques commerciales ».

Veuillez adhérer à la réalisation de cette étude en répondant aux questions de ce questionnaire je vous informe que les résultats de cette enquête vont être utilisés uniquement pour des fins scientifiques.

Je vous remercie par avance et acceptez moi mes sincères salutation.

Instructions

Mettez (x) sur la réponse qui correspond à votre choix.

Merci beaucoup pour votre collaboration.

Information personnelles

-niveau d'instruction……..

-expérience professionnelle……...

A- Evaluation d'administration

	1- La gouvernance	**Je suis fortement d'accord**	**Je suis d'accord**	**Neutre**	**Je ne suis pas d'accord**	**Je ne suis pas fortement d'accord**
1	Les membres du conseil d'administration ont une bonne connaissance de la notion de gouvernance					
2	La gouvernance est considérée comme un critère de base pour l'évaluation des institution emprunteuses.					
3	La banque déclare tous ses objectifs stratégiques					
4	La banque dépose d'un système de transparence et de divulgation de toutes ces fonction.					

	2- Le processus d'audit	**Je suis fortement d'accord**	**Je suis d'accord**	**Neutre**	**Je ne suis pas d'accord**	**Je ne suis pas fortement d'accord**
1	L'administration exécute les recommandations des rapports d'audit interne.					
2	L'administration exécute les recommandations des rapports d'audit externe.					
3	Il existe des contrôles internes adaptés à la nature et la taille des activités de la banque.					
4	L'existence d'un système de contrôle interne efficace.					

	3- Les ressources humaine	Je suis fortement d'accord	Je suis d'accord	Neutre	Je ne suis pas d'accord	Je ne suis fortement d'accord
1	La banque s'appuie sur un système de rémunération motivent.					
2	L'administration emploi le personnel adapté à ses activités.					
3	L'administration dispose d'un guide de taches pour chaque fonction.					
4	L'administration opte pour des programmes de recrutement au profit des compétences.					
5	L'administration effectue des programmes de formation et de mise à niveau.					
6	Les membres de l'administration ont une bonne connaissance du marché bancaire.					

	4- Le système d'information	Je suis fortement d'accord	Je suis d'accord	Neutre	Je ne suis pas d'accord	Je ne suis fortement pas d'accord
1	L'existence des systèmes d'information administratif efficace					
2	L'information est transmise en temps opportun					

	5- La planification stratégique	Je suis fortement d'accord	Je suis d'accord	Neutre	Je ne suis pas d'accord	Je ne suis fortement pas d'accord
1	L'administration arrête des objectifs à long terme pour les atteindre.					
2	L'administration dispose des capacités de planification adaptées avec l'évolution de l'environnement.					

6- Autres domaines		Je suis fortement d'accord	Je suis d'accord	Neutre	Je ne suis pas d'accord	Je ne suis fortement pas d'accord
1	L'administration respecte les lois règlement et la législation en vigueurs.					
2	L'administration transmis les informations et les rapports périodiques à la banque d'Algérie.					
3	L'administration dispose d'une bonne réputation au sein de l'environnement bancaire.					
4	L'administration exécute les recommandations de la banque d'Algérie.					

B- La sensibilité aux risque du marché

La sensibilité aux risque du marché		Très faible	Faible	Moyen	Fort	Très fort
1	Le degré de sensibilité des actifs de la banque aux variations des taux d'intérêt.					
2	Le degré de sensibilité des passifs de la banque aux variations des taux d'intérêt.					
3	Le degré de sensibilité des actifs de la banque aux variation des taux change.					
4	Le degré de sensibilité des passifs de la banque aux variation des taux change.					
5	Le taux des risques du portefeuille financier de la banque.					
6	Disponibilité des procédures d'évaluation périodiques de la gestion des risques.					
7	Degré de la maitrise de la banque des risque du marché.					

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	ACTIF	Note	Montant 31 12 2010	Montant 31 12 2009
1	Caisse, Banques Centrales, Centre des chèques Postaux et Trésor Public	2-1	121 610 230	82 826 670
2	Actifs financiers destinés à des fins de transaction	2-2	296	296
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	4 119 000	4 350 000
4	Créances sur les Institutions Financières	2-4	111 800 873	76 375 280
5	Créances sur la Clientèle	2-5	747 180 357	799 698 188
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	255 299 287	122 449 001
7	Impôts courants- Actif	2-7	9 377 985	3 347 858
8	Impôts différés- Actif	2-7	437 637	386 230
9	Autres actifs	2-8	39 521 062	33 886 853
10	Comptes de régularisation	2-9	102 860 996	110 740 827
11	Participation dans les filiales les co-entreprises ou les entités associées	2-10	6 571 382	4 566 297
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 494 631	21 768 684
14	Immobilisations incorporelles	2-12	411 619	341 691
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL ACTIF		1 421 685 356	1 260 737 875

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

BILAN AU 31 12 2010

En Milliers DZD

	PASSIF	Note	Montant 31/12/2010	Montant 31/12/2009
1	**Banque Centrale,**			
2	**Dettes envers les institutions Financières**	2-13	**290 560 461**	**201 088 954**
3	**Dettes envers la clientèle**	2-14	**738 292 584**	**723 959 223**
4	**Dettes représentées par des titres**	2-15	**19 237 930**	**19 365 870**
5	**Impôt courant -Passif**	2-16	**12 981 444**	**10 419 983**
6	**Impôt différés - Passif**	2-17	**163 339**	**163 339**
7	**Autres Passifs**	2-18	**43 414 989**	**37 985 095**
8	**Comptes de régularisation**	2-19	**126 175 661**	**122 274 955**
9	**Provisions pour risques et charges**	2-20	**7 091 341**	**4 551 341**
10	**Subventions d'équipement** **autres subventions d'investissements**			
11	**Provisions Pour risques Bancaires Généraux**	2-21	**42 859 591**	**28 417 616**
12	**Dettes subordonnées**	2-22	**14 000 000**	**14 000 000**
13	**Capital Social**	09	**41 600 000**	**41 600 000**
14	**Primes liées au Capital**			
15	**Réserves**	2-23	**24 839 732**	**8 026 164**
16	**Ecart d'évaluation**			
17	**Ecart de Réévaluation**	2-24	**14 122 289**	**14 122 289**
18	**Report à nouveau**	2-25	**13 746 086**	**13 746 086**
	Report à nouveau		14 407 762	14 407 762
	Report à nouveau "Changement de méthodes comptables "		- 661 676	- 661 676
19	**Résultat de l'exercice (+)**	2-26	**32 599 909**	**21 016 960**
	TOTAL PASSIF		**1 421 685 356**	**1 260 737 875**

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

En Milliers DZD

Annexe n° 1 bis HORS BILAN
2010

	Intitulé	Notes	Montant 31 12 2010	Montant 31/12/2009
	A - Engagements Donnés		**386 896 261**	**1 035 694 157**
1	Engagements de Financements en faveur des institutions financières		7 375 776	15 635 196
2	Engagements de Financement en faveur de la clientèle		9 440 483	9 440 483
3	Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières		104 103 465	219 847 170
4	Engagements de Garantie d'ordre de la clientèle		265 976 537	790 771 308
5	Autres Engagements donnés			
	B - Engagements Reçus		**312 297 766**	**360 185 113**
6	Engagements de Financements reçus des institutions financières			
7	Engagements de Garanties reçus des institutions financières		312 297 766	360 185 113
8	Autres Engagements reçus			

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

COMPTE DE RESULTATS

En Milliers DZD

	COMPTE DE RESULTATS	Notes	Montant au 31/12/2010	Montant au 31/12/2009
1	Intérêts et produits assimilés	4.1	46 860 243	36 960 378
2	Intérêts et charges assimilés	4.1	-9 145 734	-7 893 916
3	Commissions (Produits)	4.2	12 371 927	12 575 569
4	Commissions (Charges)	4.2	-5 383	-12 008
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transactions	4.3		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	1 179 846	
7	Produits des autres activités	4.5	1 177 435	453 382
8	Charges des autres activités	4.5	-935	- 122 518
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**52 437 400**	**41 960 887**
10	Charges générales d'exploitation	4.6	-9 961 522	- 8 865 757
11	8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.7	-958 451	- 853 079
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**41 517 427**	**32 242 051**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeur sur créances irrécouvrables	4.9	-30 882 070	-15 082 700
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.8	34 894 591	14 277 592
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**45 529 948**	**31 436 943**
16	Gain ou perte nets sur autres actifs	4.10		
17	Eléments extraordinaires (Produits)	4.11	0	0
18	Eléments extraordinaires (Charges)	4.11	0	0
19	**RESULTAT AVANT IMPÔT**		**45 529 948**	**31 436 943**
20	Impôt sur les résultats et assimilés	4.12	-12 981 444 51 406	-10 419 983
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**	4.13	**32 599 909**	**21 016 960**

BILAN ARRETE AU 31/12/2012

COMPTE DE RESULTAT AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA	NOTES	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	75 390 049	64 529 067
- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 13 144 951	- 9 464 869
+ Commissions (produits)	4.2	1 744 808	1 884 608
- Commissions (charges)	4.2	- 11 561	- 19 769
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	- 64	10
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	88 954	- 8 734
+ Produits des autres activités	4.5	83 206	92 183
- Charges des autres activités		-	-
PRODUIT NET BANCAIRE		**64 150 441**	**57 012 496**
- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 356 324	- 12 700 957
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 184 170	- 1 089 917
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**48 609 947**	**43 221 622**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 20 899 748	- 13 206 079
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	8 561 795	16 147 717
RESULTAT D'EXPLOITATION		**36 271 994**	**46 163 260**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
RESULTAT AVANT IMPOT		**36 271 994**	**46 163 260**
- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 9 156 526	- 11 382 862
Impôts différés sur résultat	4.13	65 031	38 741
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**4.14**	**27 180 499**	**34 819 139**

BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	246 496 510	213 006 730
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	220	296
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	226 777 743	239 656 853
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	279 869 346	117 835 306
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 134 166 014	900 468 993
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	10 545 014	11 683 300
Impôts différés - Actif	2-7	542 827	476 378
Autres actifs	2-8	36 353 484	25 336 651
Comptes de régularisation	2-9	80 246 683	67 628 733
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	7 753 425	7 404 622
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations corporelles	2-11	23 070 561	23 012 318
Immobilisations incorporelles	2-12	225 572	120 283
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 060 079 717	1 620 662 782

En milliers de DA PASSIF	note	Montant EXERCICE 2012	Montant EXERCICE 2011

Banque centrale		-	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	110 841 943	48 006 753
Dettes envers la clientèle	2-14	1 325 198 501	970 673 130
Dettes représentées par un titre	2-15	16 266 146	16 506 818
Impôts courants - Passif	2-16	9 156 526	11 382 862
Impôts différés - Passif	2-17	164 757	163 339
Autres passifs	2-18	278 753 158	277 474 800
Comptes de régularisation	2-19	85 374 798	80 954 116
Provisions pour risques et charges	2-20	9 059 412	3 711 700
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	40 612 095	42 034 337
Dettes subordonnées	2-22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2-23	86 804 864	65 647 403
Ecart d'évaluation		944 726	227 772
Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2-25	2	- 661 676
Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	27 180 499	34 819 139
TOTAL DU PASSIF		2 060 079 717	1 620 662 782

HORS BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

En milliers de DA ENGAGEMENTS	NOTE	EXERCICE 2012	EXERCICE 2011
ENGAGEMENTS DONNES :		**1 003 415 673**	**656 354 071**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	**3-1**	226 015 262	195 278 256
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**3-2**	532 521 805	246 783 830
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	**3-3**	1 803 061	1 076 607
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	**3-4**	226 422 920	211 380 153
Autres engagements donnés	**3-5**	16 652 625	1 835 225
ENGAGEMENTS RECUS :		**961 176 704**	**903 693 203**
Engagements de financement reçus des institutions financières	**3-6**		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	**3-7**	395 881 131	338 397 631
Autres engagements reçus	**3-8**	565 295 573	565 295 573

ملخص:

إن تطورات العمل البنكي وتعقيداته وتنوع عملياته أوجدت الحاجة إلى توفير نظم رقابية تعبر على مدى سلامة وإستقرار النظام المالي، وتساعد على إكتشاف مدى قابلية هذا القطاع للتأثر بالأزمات. لذلك فقد ظهر نظام التقييم البنكي camels من أجل تقييم أداء البنوك وتحليل وضعها المالي بغية تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة.

وقد أوضح هذا البحث أثر نظام التقييم البنكي بأبعاده وخصائصه المختلفة في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية. وقد حاولنا من خلاله تقييم كل من البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر بإستعمال هذا النظام والمقارنة بينهما، وتم ربط نتائج التقييم بالعناصر الواجب مراعاتها عند القيام بعملية الرقابة البنكية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة البنكية، البنك، نظام التقييم البنكي camels.

Résumé :

Les développement de l'activité bancaire de sa complexité et de la diversité de ses activités a créé un besoin de fournir des systèmes de contrôle reflétant l'entendue de la sécurité et de la stabilité du système financier, et aider à découvrir l'entendue de la capacité de ce secteur d'être affecté par ces crises. Ainsi le système d'évaluation des banques « camels » afin d'évaluer et d'analyser la situation financière des banques pour déterminer les mesures préventives nécessaires.

Cette recherche a expliqué l'impact de l'évaluation de la banque en ses diverses dimensions et caractéristiques dans l'activation du contrôle des banques commerciales. Nous avons essayé, par l'évaluation de la banque Nationale d'Algérie et la Banque BNP Paribas El Djazaïr, en utilisant ce système et comparant entre les deux résultats de l'évaluation des éléments à prendre un compte lors du contrôle bancaire. « camels »

Mot clés : contrôle bancaire, la banque, les banques évaluation du système « camels »